رحلة داخل فكر

عبدالله دحلان

من الاقتصاد إلى الإنسان

تقديم الكتاب

أ.د. مدني عبد القادر علاقي

وزير دولة وعضو مجلس الوزراء الأسبق

قراءة

جمال بنون

الطبعة الأولى
2026

المؤلف: جمال حسين بنون
عنوان الكتاب: رحلة داخل فكر عبدالله دحلان من الاقتصاد إلى الإنسان

الناشر: متون المثقف للنشر والتوزيع
القاهرة – 33 شارع قصر النيل
تليفون: 0223910863
جوال: 00201110154111
بريد إلكتروني: motonbook@gmail.com

رقم الإيداع: 1447/19183
الترقيم الدولي: 978-603-06-6358-3

(جميع الحقوق محفوظة لدار متون والمؤلف، ولا يجوز نسخ أو طباعة محتوى هذا الكتاب دون موافقة خطية منهما)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خير من علَّم وهدى.
اللهم اجعل هذا العمل نافعًا، مباركًا في أثره، خالصًا لوجهك الكريم، واغفر لنا الزلل والتقصير.

مقدمة

ليست كل الكتابات تُقرأ... بعضُها يُفهم، وبعضُها يُحلَّل، وقليلٌ منها فقط يُقودك إلى ما هو أبعد من النص: إلى العقل الذي يقف خلفه.

وهنا تحديدًا تبدأ الحكاية.

لم أتعرف على د. عبد الله دحلان من خلال مقالٍ قرأته، ولا عبر فكرةٍ أعجبتني، بل عرفته في زمنٍ كانت فيه الكلمة تُصاغ من قلب التجربة، لا من هامشها. في أواخر الثمانينات، حين كنت محررًا في القسم الاقتصادي، كانت غرفة تجارة وصناعة جدة مساحةً يومية للعمل، وكانت في الوقت ذاته مسرحًا حيًا لعقلٍ يعمل بصمت... ويصنع أثره بهدوء.

هناك، كان د. عبد الله دحلان أمينًا عامًا لا يشبه الوظيفة بقدر ما يشبه المشروع. لم يكن يدير غرفةً تجارية، بل كان يعيد تعريف دورها. كان يرى ما لا يُرى عادة: أن الغرفة ليست مكانًا لتصديق الأوراق، بل منصة معرفة، ومركز تفكير، وجسر يربط الاقتصاد بالمستقبل. لم تكن هذه أفكارًا تُكتب، بل قرارات تُنفَّذ، ومبادرات تُبنى، ومؤسسات تُعاد صياغتها.

ومن موقع المتابعة اليومية، لم تكن المقالات التي يكتبها لاحقًا مفاجئة لي؛ لأنها لم تكن منفصلة عن الواقع الذي يصنعه. كنت أرى الفكرة قبل أن تُكتب، وألمس ملامحها في قراراته، وفي حواراته، وفي حضوره القريب من الناس من رجال الأعمال، إلى المثقفين، إلى الصحفيين الذين كان يحرص على أن يكون واحدًا منهم، لا بعيدًا عنهم.

لم يكن د. عبد الله دحلان يكتب من موقع المراقب، بل من موقع الفاعل. من رجلٍ خَبِر الاقتصاد لا كنظرية، بل كتجربة يومية، وعايش تفاصيله في السوق، وفي المؤسسات، وفي المنابر الدولية، حيث كان صوته حاضرًا مدافعًا عن قضايا العرب والمسلمين، ومعبّرًا عن رؤية تتجاوز حدود الجغرافيا إلى أفق أوسع.

ومع امتداد هذه التجربة، من الغرفة التجارية إلى مجلس الشورى، ومن العمل الاقتصادي إلى بناء المؤسسات التعليمية، ومن دعم الثقافة والفن إلى تمكين المرأة، لم تكن هذه المسارات متفرقة، بل كانت تصدر عن عقلٍ واحد، يرى في التنمية مشروعًا متكاملًا، يبدأ من الإنسان، ويعود إليه.

لهذا، لم تعد مقالات د. عبد الله دحلان بالنسبة لي مجرد نصوص تُقرأ، بل شواهد تُفكَّك. لم أعد أبحث عمّا يقول، بل عن الكيفية التي يفكر بها. لماذا يكرر بعض الأفكار؟ لماذا يعود دائمًا إلى التعليم؟ لماذا يربط الاقتصاد بالمسؤولية الاجتماعية؟ ولماذا يبدو

في كثير من أطروحاته وكأنه يكتب من موقع من جرّب، لا من موقع من يفترض؟

من هنا، جاءت فكرة هذا الكتاب.

ليس بوصفه تجميعًا لمقالات د. عبد الله دحلان، ولا إعادة عرضٍ لأفكاره، بل محاولة لقراءة هذا الفكر من الداخل؛ لتتبّع خيوطه، واكتشاف أنماطه، وفهم المنهج الذي ينتظمها. هو محاولة للانتقال من ظاهر المقال إلى عمقه، ومن الفكرة إلى مصدرها، ومن النص إلى العقل.

هذا الكتاب لا يقدّم د. عبد الله دحلان كشخصية عامة فحسب، بل كحالة فكرية تستحق القراءة. حالة تجمع بين التجربة والكتابة، بين القرار والرأي، بين الاقتصاد بوصفه نشاطًا، والتنمية بوصفها رؤية.

ولا يدّعي هذا العمل الإحاطة، فالعقول التي تمتد لعقود من التجربة لا تختصرها صفحات، لكنه يسعى إلى الاقتراب... إلى الفهم... إلى إعادة طرح السؤال بصيغة مختلفة:

كيف يفكر الدكتور عبد الله دحلان؟

وربما، في الإجابة عن هذا السؤال، لا نقرأ رجلًا واحدًا فقط... بل نقرأ نموذجًا لفكرٍ تشكّل في قلب التحول، وشارك بصمتٍ أحيانًا، وبوضوحٍ أحيانًا أخرى في إعادة تشكيله.

تقديم

بين المطرقة والسندان

أ. د. مدني عبد القادر علاقي*

تفضل علي صديقي الأستاذ "جمال بنون" بكتابة مقدمة أو تقديمًا لكتابه الذي سيصدر تحت عنوان: رحلة في فكر عبد الله دحلان: من الاقتصاد إلى الإنسان..

تحيرت في أمري... أنا بين مطرقة وسندان[1].

أولاً: لأنني سبق أن كتبت مقدمتين عن كتابين صدرا مؤخرًا عن الزميل والصديق الدكتور عبد الله دحلان هما:

1) **سيرة مفكر:** كفاح ونجاح د. عبد الله بن صادق دحلان إعداد، د. محمد الحميدي، 1442هـ

2) **د. عبد الله بن صادق دحلان:** رؤية ثقافية بأقلام رموز الفكر من إعداد وتحرير د. فهد بن محمد الشريف، 1445هـ

(1) - المطرقة والسندان مصطلح يعني تعرض الشخص للضغط من جهتين وبين خيارين أو أكثر.

ثانياً: إن الكتابة عن صديقين "لو ذعيان"[2] أمر يحتاج إلى الفروسية والحذر، ناهيك عن الضغط والطرق الذي قد يتجاوز الحد فينكسر الإناء بجماله ورشاقته.

محاور الكتاب:

ماذا يقول الصحفي والكاتب الاقتصادي "جمال بنون" في كتابه: (رحلة في فكر الدكتور عبدالله دحلان: من الاقتصاد إلى الإنسان).

الكتاب ليس سيرة ذاتية تقليدية ولا مجرد جمع لمقالات منشورة بل هو رصد وقراءة تحليلية لتجربة ومسارات الدكتور عبدالله دحلان الفكرية، والاقتصادية، والاجتماعية، والإنسانية، والاعتماد على ما يزيد عن ألفي مقالة كتبها الدكتور عبد الله، على مدى خمسة وعشرين عامًا في عددٍ من الصحف السعودية، إلى جانب مؤلفاته ومبادراته التعليمية والاجتماعية، ومواقفه العامة في عالم المال والأعمال، تناولت هذه المسارات على وجه التحديد ما يلي:

1) أثر البيئة المكية والأسرية في تشكيل شخصية الدكتور عبد الله دحلان.
2) نظرة الدكتور دحلان إلى الاقتصاد بوصفه أداة للتغير وتحسين حياة الإنسان لا مجرد أرقام ومؤشرات.

(2) - لو دعيان: تعني في معاجم العرب: الشخص الذكي / الألمعي / سريع الفهم / سريع الجواب/ حاضر البديهة / أو فصيح اللسان.

3) التعليم وبناء الإنسان: اهتمام الدكتور عبد الله دحلان بالتعليم تعلما وتعليما.
4) الإدارة الإنسانية القائمة على التحفيز، الثقة والاحترام.
5) الاهتمام بالمبادرات المجتمعية والعمل الخيري، ورفض القطاع الخاص لخدمة المجتمع.
6) البعد الإنساني في تعامله مع كافة الأطياف البشرية، والوفاء للقيم الاجتماعية والسلوكية.
7) الإنتاج الفكري، وتنوع اهتماماته بين الاقتصاد والإدارة، وخدمة المجتمع.

من يكتب عن سيرة ومسيرة الدكتور عبد الله دحلان:

- عليه أن يتحلى بالصبر.
- وعليه أن يتجول في محيط وبحر.
- وعليه أن يغوص في ينابيع ونهر.
- وعليه أن يعرف أن عبد الله دحلان هو كنز وثراء.

هكذا كان حال كاتبنا الأستاذ "جمال بنون" وهو يستكشف تاريخ هذا الرجل.

لقد أشفقت عليه وهو الكاتب الألمعي، لكنني بعدما أمضيت في قراءة ملخص كتابه أدركت أنه لو ذعي اللسان والبيان، وكاتب لا يشق له غبار.

لم يترك مؤلف الكتاب الأستاذ "جمال بنون " ثغرة إلا وسدها بحرفية ومهارة الكاتب البارز والإعلامي المحترف:

- صياغة أدبية راقية لغة، ونحوًا، وصرفا.
- ثراء واضحا، واستحضارا لتاريخ شخصية فذة.
- كشفت محاور الكتاب السبعة الأفق الواسع والمواهب المتعددة لمن كتب عنه.
- أبرز للقراء أن شخصية " عبد الله دحلان " هي فكر متألق وطموح، وإنجازات لا حدود لها إلى العوالي والقمم.

الدكتورعبد الله دحلان

- فكره يسبق قلمه.
- هو أنس المجالس، وهو دائمًا المتحدث الأول، وهو من يشعل الحوار ويكثر الجدال والقيل والقال.
- هو يعرف تمامًا كيف يبدأ، ومتى، وكيف يتسلل إلى موضوع الحوار، ومتى يتوقف، ثم متى يعود للكلمة.
- هو في الغالب الشخصية البارزة في الحضور، والكل يعرفه دون استثناء.

علمته الحياة وصقلته التجارب:

- كيف ينازل، وكيف يدافع، وكيف لا يستسلم.

- متجدد الطاقة، واضح الرؤية، يضع نصب عينيه كل قرار يتخذه، استراتيجية العمل، أهدافه البعيدة، والتخطيط المرن.
- كيف يتعامل مع متغيرات العصر وكيف يتفاعل معها في ظل الموارد المتاحة والمهارات البشرية المتوفرة والمتوقعة.
- كيف يهيئ المناخ الإداري المنتج للعاملين، وكيف يحفز ويشجع المبدعين، ويدفع بمهارة الآخرين في السباق.

عبد الله دحلان:

لأستسهلن الصعب أو أدرك المنى ... فما قادت الآمال إلا لصابرٍ

هكذا كان فكره، وهكذا بنى مسيرته، بين الأمل والألم، والعظم والصبر.

بدأت استقلالية الفكر والشموخ والطموح حينما اختار لنفسه دراسته الجامعية. اختلف مع والده الشيخ " السيد صادق دحلان " في خطة سير تعليمه العالي، ومضى حيث قادته خطاه بين الآمال والآلام.

بدأ دراسته الجامعية في الاقتصاد والإدارة وانتهى به الأمل إلى إنشاء جامعة الأعمال والتكنولوجيا.

قفز على كل الحواجز بمهارة واقتدار:

- أستاذ الإدارة في كلية الاقتصاد والإدارة بجامعة الملك عبد العزيز بجدة
- الأمين العام للغرفة التجارية الصناعية بجدة.
- عضو مجلس إدارة منظمة العمل الدولية في جنيف بسويسرا.
- عضو مجلس الشورى السعودي.
- رئيس مجلس إدارة " مؤسسة البلاد للصحافة والنشر".
- مؤسس ورئيس "مجلس الأمناء بجامعة الأعمال والتكنولوجيا".
- الكاتب الصحفي المتمرس الذي كتب أكثر من " ألفين مقال " تناول فيها معالم الحياة، سلوكيات البشر، علوم السياسة والاقتصاد ومفارقاتها.
- ترجم تعليمه وتجاربه إلى مؤلفات رائعة في مجال الفكر والإدارة والقيادة والسلوكيات النفسية والاجتماعية.
- أنشأ جامعة " الأعمال والتكنولوجيا " التي أصبحت معلماً هامًا في التعليم الجامعي المباشر المرتبط باحتياجات القطاع الخاص.

إن من جمال الصفات الإنسانية وأجلها في من يتعامل مع أطياف المجتمع هي أن تكون:

- عادلاً

- سمحاً
- صادقًا
- صبورًا
- عطوفًا
- حليمًا
- مخلصًا

هذه كلها أخلاقه الإسلامية ومنها يستقي الدكتور دحلان أسلوبه، وسلوكياته، وتعامله مع الآخرين، رؤساء ومرؤوسين وأفراد مجتمع، حوكمة، ومسؤولية اجتماعية، ونهج إداري مدعم ومحفز.

وكلمة أخيرة:

أستاذ جمال.. أحسنت القلم.

يقول الخليفة الرابع سيدنا الإمام علي بن أبي طالب "رضي الله عنه".

"صديقك من صَدقك، لا من صدَّقك"

دكتور دحلان: أخالك تقول، وأخالك تخاطب نفسك قائلاً:

النجاح الحقيقي للإنسان هو الصمود.. في الوقت الذي يستسلم فيه الجميع.

*** أ. د. مدني عبد القادر علاقي**

- وزير دولة وعضو مجلس وزراء سابق، وأحد أبرز الأكاديميين والإداريين السعوديين الذين جمعوا بين العمل الأكاديمي والخبرة الحكومية والحنكة الإدارية، حتى أصبح يُعرف في الأوساط الثقافية والإدارية بـ"الوزير الراقي".
- وُلد في مدينة صبيا بمنطقة جازان عام 1359هـ، وتلقى تعليمه الأولي فيها قبل انتقاله إلى مكة المكرمة، ثم واصل رحلته العلمية عبر الابتعاث إلى الولايات المتحدة الأمريكية، حيث حصل على درجة الماجستير من جامعة أريزونا عام 1388هـ، ثم نال درجة الدكتوراه في الإدارة والأعمال.
- بدأ مسيرته المهنية أكاديميًا في جامعة الملك عبد العزيز، وأسهم في التدريس والعمل الإداري والبحث العلمي لسنوات طويلة، قبل أن يُعيَّن وزير دولة وعضوًا في مجلس الوزراء، حيث امتدت تجربته الحكومية لثماني سنوات حافلة بالعطاء والإنجاز، جمع خلالها بين الرؤية الأكاديمية والخبرة التنفيذية في خدمة الوطن.
- يُعرف الدكتور علاقي بحضوره الثقافي والفكري، ومشاركاته في الندوات والصالونات الأدبية والثقافية، إلى جانب اهتمامه بالتوثيق والتأليف، حيث أصدر كتابه المعروف «سيرة.. ومسيرة» في جزأين، مستعرضًا فيه محطات حياته العلمية والعملية والإنسانية.
- يمثل الدكتور مدني علاقي نموذجًا وطنيًا جمع بين العلم والإدارة والثقافة، وله بصمة واضحة في مجالات التعليم والعمل الحكومي والفكر الإداري.

الفصل الاول

أثر النشأة والتعليم والمجتمع في تكوين فكر د. عبد اللّه دحلان

أثر النشأة والتعليم والمجتمع في تكوين فكر د. عبد اللّه دحلان

لا يتشكل الفكر في فراغ، ولا يولد العقل مكتملًا بمعزلٍ عن بيئته، بل هو حصيلة تراكُمات تبدأ منذ اللحظة الأولى، حيث تتداخل النشأة، والتعليم، والمجتمع، لتصوغ ملامح أولى لذلك التكوين الذي سيظهر لاحقًا في صورة أفكار ومواقف ورؤى.

وفي محاولة قراءة فكر د. عبد الله دحلان، لا يمكن القفز مباشرة إلى مقالاته أو أطروحاته دون التوقف عند هذه البدايات؛ إذ إن فهم الجذور هو المدخل الطبيعي لفهم الامتدادات، واستيعاب التكوين هو الطريق الأقرب لتفسير طريقة التفكير.

النشأة في مكة: بين الهوية والانفتاح

لم تكن مكة المكرمة، بالنسبة لـ د. عبد الله دحلان، مجرد مكانٍ وُلد فيه، بل كانت بيئةً حاضنة تشكّلت فيها أولى ملامح وعيه. فهي مدينة لا تختزل في بعدها الديني فحسب، بل تمتد لتكون فضاءً إنسانيًا مفتوحًا، تلتقي فيه ثقافات متعددة، وتتصادم فيه تجارب مختلفة، في سياقٍ يفرض على أبنائه قدرًا من التوازن بين الثبات والانفتاح.

هذا التكوين المبكر في بيئة تحمل قدسية المكان، وفي الوقت ذاته تنفتح على العالم، يفسّر إلى حدٍ كبير ذلك التوازن الذي يظهر

لاحقًا في فكره؛ حيث لا يغيب البعد القيمي، ولا يطغى على حساب الواقعية، ولا ينفصل عن فهم متغيرات العصر.

الأسرة: الامتداد الذي يصنع المعنى

إذا كانت البيئة تمنح الإطار العام، فإن الأسرة تمثل البنية الأولى التي يتشكل داخلها الوعي. وينتمي عبد الله دحلان إلى أسرة ذات حضور علمي وديني ممتد في مكة المكرمة، ارتبط اسمها بالعلم الشرعي، والإمامة، والمرجعية الفكرية عبر أجيال متعاقبة.

فهو ابن الشيخ صادق عبد الله دحلان، نائب رئيس مجلس الشورى، وأحد خريجي الأزهر، ومن رجالات مكة المكرمة الذين جمعوا بين المكانة العلمية والحضور المؤسسي، وهو الامتداد الذي حمل معه قيم الانضباط، والالتزام، والوعي بالشأن العام. كما ينتمي إلى إرث علمي أعمق، يتمثل في جده العالم السيد عبد الله بن صدقة دحلان، أحد أئمة الحرم المكي، وإلى عمه السيد أحمد بن زيني دحلان، مفتي الشافعية وإمام الحرم، وهو من الأسماء البارزة في التاريخ العلمي والفقهي في العالم الإسلامي.

هذا الامتداد لم يكن مجرد إرث تاريخي يُروى، بل كان بيئة حية تُمارَس فيها المعرفة، وتُستحضر فيها مكانة العلم، ويُربّى فيها الفرد على إدراك قيمة الانتماء إلى تقاليد معرفية راسخة. ومن هنا، تشكّل لدى د. عبد الله دحلان حسٌّ مبكر بالمسؤولية، وشعور عميق بأن العلم ليس خيارًا، بل هو جزء من الهوية.

إن الانتماء إلى مثل هذه البيئة لا يصنع عالمًا بالضرورة، لكنه يصنع عقلًا يحترم المعرفة، ويمنحها موقعًا مركزيًا في فهم الواقع

والتعامل معه. وهذا ما يبدو جليًا في مسيرة د. عبد الله دحلان، سواء في اهتمامه العميق بالتعليم، أو في مشاريعه التي جعلت من المعرفة ركيزة أساسية في بناء الإنسان والمجتمع.

التعليم: بين الأصالة والتحديث

لم يكن التعليم في تجربة د. عبد الله دحلان مجرد مرحلة عابرة، بل كان أحد الأعمدة التي استند إليها في بناء رؤيته. فالتكوين الذي جمع بين البعد التقليدي المرتبط بالبيئة، والتعليم الأكاديمي الحديث، أتاح له مساحة أوسع في الفهم، وجعل رؤيته أقل انغلاقًا وأكثر قدرة على التفاعل مع المتغيرات.

وهذا التوازن بين الأصالة والمعاصرة يفسّر كثيرًا من ملامح فكره؛ إذ لا يظهر فيه انحياز حاد لأي من الطرفين، بل محاولة مستمرة للربط بينهما، وتوظيف كل منهما في خدمة رؤية تنموية أكثر شمولًا.

المجتمع المكي: التنوع بوصفه مدرسة

لم تكن مكة بيئة دينية فقط، بل كانت ولا تزال نقطة التقاء للعالم الإسلامي، ومجتمعًا متعدد المشارب، تتجاور فيه ثقافات وخلفيات مختلفة. هذا التنوع لم يكن عنصرًا ثانويًا، بل كان مدرسة حقيقية في فهم الآخر، والتعامل مع الاختلاف، واستيعاب تعدد الرؤى.

ومن هنا، يمكن قراءة جانب من انفتاح د. عبد الله دحلان، وقدرته على التفاعل مع محيط أوسع من الإطار المحلي، سواء في

نشاطه الاقتصادي، أو في حضوره في المحافل الدولية، أو في دعمه لمبادرات تنموية ذات بعد إنساني أشمل.

بدايات التكوين العملي

ومع الانتقال من البيئة إلى التجربة، بدأت ملامح أخرى في التشكّل، حيث لم يقتصر تكوين د. عبد الله دحلان على الجانب النظري، بل تعزز بالاحتكاك المبكر بالواقع الاقتصادي، والعمل المؤسسي، والتفاعل مع رجال الأعمال، وصنّاع القرار.

وهنا تحديدًا، يبرز التحول الأهم: من التكوين النظري إلى العقل العملي. وهو تحول سيظهر أثره بوضوح في كتاباته لاحقًا، حيث تميل إلى الواقعية، وتبتعد عن التنظير المجرد، وتعكس فهمًا عميقًا لطبيعة السوق، وتعقيداته، وإمكاناته.

كيف تشكّل هذا العقل؟

من خلال هذا التتبع، يمكن القول إن فكر د. عبد الله دحلان لم يكن نتاج عاملٍ واحد، بل حصيلة تفاعل بين عدة عناصر:

بيئة دينية ذات عمق روحي، وأسرة علمية ذات امتداد معرفي، ومجتمع منفتح متعدد الثقافات، وتعليم جمع بين الأصالة والتحديث، وتجربة عملية مبكرة في عالم الاقتصاد.

هذه العناصر مجتمعة لم تصنع فقط مسيرة مهنية، بل أسست لعقلٍ يتعامل مع الاقتصاد بوصفه أداة للتنمية، ومع التعليم بوصفه استثمارًا، ومع المجتمع بوصفه شريكًا في البناء.

الفصل الثاني

التفكير من داخل الوطن..
الدولة بوصفها نقطة الانطلاق

التفكير من داخل الوطن
الدولة بوصفها نقطة الانطلاق

إذا كان لكل مفكر نقطة يبدأ منها قراءة العالم، فإن نقطة الانطلاق في تفكير عبد الله دحلان تبدو واضحة: الوطن.

ففي تتبّع عدد كبير من مقالاته، لا يظهر الوطن بوصفه موضوعًا من بين موضوعات متعددة، بل بوصفه الإطار الذي تُفهم من خلاله بقية القضايا. فالتعليم، والاقتصاد، والصحة، وحتى التحولات التقنية، لا تُطرح لديه بمعزل عن سياقها الوطني، بل تُقدَّم دائمًا باعتبارها أجزاء من مشروع أكبر، يتصل ببناء الدولة وتعزيز استقرارها واستدامة نموها.

هذا الحضور الكثيف للوطن في كتاباته لا يأتي في صورة خطاب عاطفي، بل في صيغة تحليلية تربط بين قوة الدولة واستقرارها، وبين قدرتها على تحقيق التنمية الشاملة. ففي حديثه عن تلاحم الشعب مع القيادة، لا يكتفي بوصف هذه العلاقة، بل يتعامل معها كعنصر بنيوي في معادلة الاستقرار، وكأحد المقومات الأساسية لأي نهضة اقتصادية أو اجتماعية. ومن هنا، يصبح الولاء في طرحه ليس مجرد قيمة أخلاقية، بل ركيزة عملية لحفظ التوازن واستمرار البناء.

كما يظهر الوطن في فكره بوصفه فاعلًا، لا مجرد إطار. فالدولة، في كثير من مقالاته، ليست جهة تنظيمية فقط، بل محرك رئيسي للتنمية، وصانع للفرص، وقائد للتحول. ويتجلى ذلك بوضوح في تناوله للمشروعات الكبرى، أو السياسات العامة، حيث يقرأها باعتبارها امتدادًا لرؤية شاملة، لا مجرد مبادرات متفرقة.

وفي هذا السياق، يبرز أيضًا وعيه العميق بطبيعة المرحلة التي تمر بها المملكة، حيث ينظر إلى التحولات الراهنة الاقتصادية والتقنية والاجتماعية بوصفها انتقالًا من نمط تقليدي في الإدارة إلى نموذج أكثر انفتاحًا ومرونة، تقوده رؤية استراتيجية واضحة المعالم. وهذا ما يجعل كثيرًا من كتاباته أقرب إلى قراءة في "المستقبل قيد التشكّل"، لا تعليقًا على واقع ثابت.

ومن اللافت أن هذا الانطلاق من الوطن لا يلغي البعد العالمي في فكره، بل يعيد ترتيب العلاقة معه. فالقضايا الدولية، سواء كانت اقتصادية أو سياسية، تُقرأ من زاوية تأثيرها على الداخل، وعلى موقع المملكة في النظام العالمي، وهو ما يعكس عقلًا يفكر من الداخل إلى الخارج، لا العكس.

وعليه، يمكن القول إن التفكير عند د. عبد الله دحلان يبدأ من قناعة أساسية مفادها أن الدولة القوية والمستقرة هي الشرط

الأول لأي تنمية حقيقية، وأن بناء الإنسان لا ينفصل عن بناء الوطن، بل يتم داخله ومن خلاله.

وهذه القناعة لا تظهر في عبارة واحدة، بل تتكرر في سياقات متعددة، لتشكّل مع الوقت أحد أهم مفاتيح فهم منهجه في التفكير، ومدخله الأساسي لقراءة مختلف القضايا التي يتناولها.

ويتكرر هذا الطرح في أكثر من مناسبة، حيث يُقدَّم الوطن ليس فقط بوصفه كيانًا سياسيًا، بل كمشروع إنجاز ممتد، يستحق الفخر والاحتفاء، ويُقرأ من خلال تحوّلاته التاريخية والتنموية.

التفكير التنموي المستقبل بوصفه مشروعاً

إذا كان الانطلاق في تفكير عبد الله دحلان يبدأ من الوطن، فإن امتداده الطبيعي يتجه نحو المستقبل، لكن ليس بوصفه زمنًا قادمًا، بل باعتباره مشروعًا يُبنى، ويُخطَّط له، وتُسخَّر له الموارد.

في كثير من مقالاته، لا يظهر المستقبل كفكرة تجريدية أو أفق بعيد، بل كحالة عملية قيد التشكّل، تتطلب استعدادًا واعيًا، واستثمارًا مبكرًا، وقدرة على قراءة التحولات قبل اكتمالها. ومن هنا، تتكرر في طرحه الإشارات إلى التحول، والتطوير، والانتقال من مرحلة إلى أخرى، وكأن الفكر لديه لا يقف عند توصيف الواقع، بل يتجاوزه إلى استشراف ما ينبغي أن يكون عليه.

ويبرز هذا التوجه بوضوح في تناوله للملفات المرتبطة بالتقنية، والذكاء الاصطناعي، والتحولات الاقتصادية الكبرى، حيث يتعامل معها بوصفها مفاتيح أساسية لبناء اقتصاد جديد، أكثر تنوعًا، وأكثر قدرة على المنافسة. فالتقنية، في نظره، ليست رفاهية، بل ضرورة تنموية، والاستثمار فيها ليس خيارًا، بل شرطًا للدخول في مرحلة جديدة من الفاعلية الاقتصادية.

كما يتضح في طرحه وعيٌ متقدم بأن التنمية لم تعد تقاس بحجم الموارد فقط، بل بقدرة الدولة على توظيف المعرفة، وبناء الإنسان، وتحويل الأفكار إلى مشروعات قابلة للتنفيذ. وهذا ما يجعله يميل إلى قراءة المبادرات الكبرى سواء في التعليم، أو الصحة، أو الترفيه، أو البنية التحتية بوصفها أجزاء من رؤية شاملة، لا مشاريع منفصلة.

وفي هذا السياق، تبدو رؤيته للتنمية أقرب إلى منهج تراكمي طويل المدى، لا يعتمد على الحلول السريعة أو النتائج الآنية، بل يقوم على بناء مستمر، يبدأ بالتخطيط، ويمر بالتنفيذ، ويستهدف تحقيق أثر مستدام. وهو ما يفسّر تكرار الحديث عن الاستثمار في الإنسان، وتطوير المهارات، وتهيئة البيئة المناسبة للنمو.

ولا ينفصل هذا التفكير عن إدراكه لطبيعة التنافس العالمي، حيث لم تعد الدول تُقاس فقط بما تملكه، بل بما تستطيع أن تصنعه. ومن هنا، يظهر في كتاباته حرص واضح على تأكيد أن المملكة لا تكتفي بمواكبة التغيرات، بل تسعى إلى أن تكون جزءًا من صناعتها، من خلال تبنّي مشاريع نوعية، واستراتيجيات طموحة، تعيد تعريف موقعها في الاقتصاد العالمي.

وعليه، يمكن القول إن التفكير التنموي عند د. عبد الله دحلان لا يقوم على انتظار المستقبل، بل على صناعته؛ عبر رؤية ترى في كل

تحول فرصة، وفي كل تحدٍّ مدخلًا للتطوير، وفي كل مشروع خطوة ضمن مسار أطول، يتجه نحو بناء نموذج تنموي أكثر شمولًا واستدامة.

ويظهر هذا التوجه بوضوح في تناوله لقضايا التطوير العمراني، ومستقبل المدن، وعلى وجه الخصوص مدينة جدة، حيث لا تُطرح التنمية بوصفها توسعًا عمرانيًا فقط، بل كإعادة صياغة شاملة للمدينة ووظيفتها الاقتصادية والثقافية.

الاقتصاد كأداة للتغيير.
من الأرقام إلى الأثر

إذا كان التفكير التنموي عند د. عبد الله دحلان يتجه نحو المستقبل بوصفه مشروعًا، فإن الاقتصاد في هذا المشروع لا يظهر كغاية مستقلة، بل كأداة فاعلة لتحقيق هذا التحول.

ففي قراءة متأنية لمقالاته، يتضح أن الاقتصاد لديه لا يُختزل في مؤشرات النمو، أو أرقام الميزانيات، أو تحليلات الأسواق، بل يُنظر إليه بوصفه وسيلة لإحداث تغيير حقيقي في بنية المجتمع، وتحسين جودة الحياة، وتعزيز الاستقرار على المدى الطويل.

هذا الفهم يتجلى بوضوح في تناوله للعديد من القضايا الاقتصادية، حيث لا يكتفي بعرض المشكلة، بل يسعى إلى ربطها بأثرها المباشر على الإنسان والمجتمع. فعند حديثه عن القروض المتعثرة، مثلًا، لا يتوقف عند الجانب المصرفي، بل يربطها بوعي الأفراد، وثقافة الاقتراض، وتأثيرها على الاستقرار المالي للأسر. وعند مناقشة الميزانيات والسياسات المالية، يبرز البعد الاجتماعي بوصفه جزءًا لا يتجزأ من القرار الاقتصادي، لا مجرد نتيجة له.

ومن هنا، يبدو الاقتصاد في فكره مرتبطًا بثلاثة مستويات متداخلة: الإدارة، بوصفها أداة لتنظيم الموارد، والتنمية، بوصفها هدفًا للتوظيف، والمجتمع، بوصفه المستفيد النهائي.

كما يظهر في طرحه إدراك واضح لأهمية التوازن بين دور الدولة والقطاع الخاص، حيث لا يُغالي في الاعتماد على أحدهما، بل يرى أن التكامل بينهما هو الطريق الأمثل لتحقيق التنمية. فالدولة في نظره تضع الإطار، وتبني البنية التحتية، وتُطلق المبادرات، بينما يأتي دور القطاع الخاص في التفعيل، والاستثمار، وتحقيق الكفاءة.

وفي هذا السياق، يبرز أيضًا اهتمامه بالاستدامة الاقتصادية، ليس فقط بمعناها المالي، بل بمعناها الشامل الذي يشمل استدامة الموارد، واستمرارية النمو، وقدرة الاقتصاد على التكيف مع المتغيرات. وهذا ما يفسّر اهتمامه بموضوعات مثل تنويع مصادر الدخل، وتطوير القطاعات الجديدة، وتعزيز بيئة الاستثمار.

ولا يمكن إغفال أن هذا الطرح ينبع من تجربة عملية عميقة، حيث لا يكتب د. عبد الله دحلان عن الاقتصاد بوصفه مجالًا نظريًا، بل كواقعٍ عاش تفاصيله، وشارك في صناعته، ولامس تحدياته. وهذا ما يمنح كتاباته طابعًا خاصًا، يمزج بين التحليل والفهم، وبين الخبرة والتجربة.

وعليه، يمكن القول إن الاقتصاد في فكر د. عبد الله دحلان يتحول من كونه علمًا لإدارة الموارد، إلى أداة لإعادة تشكيل الواقع، ومن مجرد وسيلة لتحقيق النمو، إلى رافعة أساسية لبناء مجتمع أكثر توازنًا وقدرة على الاستمرار.

كما يتكرر في طرحه الربط بين السياسات الاقتصادية وسلوك الأفراد، وهو ما يظهر في معالجته لقضايا مثل القروض الشخصية وثقافة الادخار، حيث ينتقل من التحليل الكلي إلى السلوك الفردي

الإنسان في قلب المعادلة:
التنمية التي تبدأ من الداخل

إذا كان الاقتصاد في فكر د. عبد الله دحلان أداة، والتنمية مشروعًا، فإن الإنسان هو الغاية التي تتجه إليها كل هذه المسارات. فالمتأمل في مقالاته يلحظ بوضوح أن الحديث عن الاقتصاد لا ينفصل عن الحديث عن الإنسان، وأن أي نجاح تنموي لا يُقاس بالأرقام وحدها، بل بمدى انعكاسه على حياة الأفراد وجودتها.

في كثير من أطروحاته، يظهر الإنسان ليس بوصفه مستفيدًا سلبيًا من السياسات، بل بوصفه شريكًا في صناعة التنمية، ومحورًا تدور حوله القرارات الاقتصادية والاجتماعية. فالتعليم، مثلًا، لا يُطرح لديه كخدمة تُقدَّم، بل كاستثمار طويل المدى في بناء القدرات، وصناعة الكفاءات، وتمكين الأجيال القادمة من قيادة المستقبل.

ولا يتوقف هذا الطرح عند التعليم، بل يمتد إلى قضايا الصحة، والرعاية الاجتماعية، ودعم الفئات الخاصة، حيث يتعامل معها باعتبارها جزءًا من منظومة متكاملة تهدف إلى تحقيق التوازن داخل المجتمع. فحديثه عن التوحّد، أو عن دور الجمعيات الخيرية، أو عن أهمية العمل الاجتماعي، لا يأتي في سياق إنساني

عاطفي فقط، بل في إطار رؤية ترى أن المجتمع القوي هو الذي لا يترك أحدًا خلفه.

كما يظهر في كتاباته تقدير واضح لقيمة العمل الخيري، لكن ليس بوصفه فعل إحسان مؤقت، بل كجزء من منظومة تنموية مستدامة. فالثروة في نظره لا تكتمل قيمتها إلا بقدرتها على خدمة المجتمع، ولا يتحقق معناها الحقيقي إلا حين تتحول إلى أثر يمتد إلى الآخرين. وهذا ما يفسّر تكرار تأكيده على أن المال الذي لا يعود بالنفع على المجتمع، يفقد جانبًا كبيرًا من قيمته.

ومن زاوية أخرى، يبرز اهتمامه بتمكين الإنسان، سواء من خلال التعليم، أو من خلال دعم المرأة، أو عبر فتح المجال أمام الشباب للمشاركة الفاعلة في الاقتصاد. وهذا التوجه يعكس فهمًا عميقًا بأن التنمية لا يمكن أن تتحقق دون إشراك جميع مكونات المجتمع، ومنحها الفرصة للإسهام في البناء.

ولا يمكن فصل هذا البعد الإنساني عن خلفيته الثقافية والاجتماعية، التي جعلت من الإنسان محورًا في التفكير، لا مجرد عنصر ضمن معادلة اقتصادية. ومن هنا، تبدو كتاباته وكأنها تسعى دائمًا إلى إعادة التوازن بين الأرقام والمعنى، بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية، بين التقدم المادي والارتقاء الإنساني.

وعليه، يمكن القول إن الإنسان في فكر د. عبد الله دحلان ليس نتيجة للتنمية، بل هو بدايتها ونهايتها في آنٍ واحد؛ به تبدأ، ومن أجله تستمر، وبه تُقاس قيمتها الحقيقية.

ويبرز هذا البعد الإنساني في اهتمامه بقضايا التعليم، ودعم المعلم، والعمل الخيري، والتحديات الاجتماعية، مما يعكس رؤية ترى أن التنمية لا تُقاس إلا بأثرها على الإنسان.

كيف يقرأ عبداللّه دحلان دور الشباب في صناعة المستقبل؟

عند قراءة المشروع الفكري لعبدالله دحلان، يلاحظ القارئ أن الإنسان يحتل موقعًا مركزيًا في معظم القضايا التي يطرحها، سواء كانت اقتصادية أو تعليمية أو اجتماعية أو تنموية. فالمقالات التي تبدو للوهلة الأولى معنية بالاقتصاد، تنتهي غالبًا بالحديث عن الإنسان، والمقالات التي تتناول التعليم لا تنشغل بالمناهج بقدر انشغالها ببناء الشخصية، أما التنمية فهي في جوهرها عملية مستمرة تهدف إلى توسيع قدرات الإنسان وتمكينه من صناعة مستقبله.

ومن هذا المنطلق، لا يبدو اهتمام دحلان بالشباب قضية منفصلة أو موضوعًا مستقلاً، وإنما نتيجة طبيعية لفلسفة تنموية ترى أن بناء الأمم يبدأ ببناء الإنسان، وأن الاستثمار الحقيقي لا يقاس بحجم المشاريع أو رؤوس الأموال، بل بقدرة المجتمع على اكتشاف طاقاته الشابة وإطلاقها نحو الإبداع والابتكار والإنتاج.

وتكشف القراءة المتأنية لمقالاته عن حضور دائم لفكرة الثقة بالإنسان. فهو لا ينظر إلى الشباب باعتبارهم مرحلة عمرية تحتاج إلى الرعاية فحسب، وإنما باعتبارهم رأس مال معرفيًا قادرًا على إعادة تشكيل الاقتصاد والمجتمع والثقافة إذا أتيحت له الفرصة المناسبة.

ولعل هذا ما يفسر تركيزه المستمر على التعليم، والتدريب، والتأهيل، وربط المعرفة بسوق العمل، وهي موضوعات تبدو متفرقة في ظاهرها، لكنها تجتمع في هدف واحد يتمثل في إعداد جيل يمتلك أدوات المستقبل، وقادر على المنافسة في اقتصاد عالمي لم تعد تحكمه الموارد الطبيعية بقدر ما تحكمه المعرفة والابتكار.

ولا ينطلق عبدالله دحلان في هذه الرؤية من منطلقات نظرية مجردة، وإنما من قراءة للتحولات الاقتصادية الكبرى التي يشهدها العالم. فالدول الأكثر تقدمًا لم تحقق مكانتها لأنها تمتلك أكبر احتياطي من الموارد، وإنما لأنها استثمرت في الإنسان، وفي الجامعات، وفي البحث العلمي، وفي الشركات الناشئة، وفي الأفكار التي تحولت لاحقًا إلى صناعات واقتصادات كاملة.

ولهذا تتكرر في كتاباته الدعوة إلى الانتقال من ثقافة انتظار الوظيفة إلى ثقافة صناعة الفرصة، ومن مفهوم الباحث عن العمل إلى مفهوم صانع القيمة. فالشباب، في نظره، ليسوا عبئًا على الاقتصاد، وإنما هم الاقتصاد نفسه عندما تتوافر لهم البيئة التي تشجع على الإبداع والمبادرة وتحمل المسؤولية.

ومن زاوية أخرى، تكشف مقالاته عن ارتباط وثيق بين تمكين الشباب وبين استقرار المجتمعات. فكلما ارتفع مستوى المشاركة، واتسعت مساحة الثقة، وتوفرت فرص التعليم والعمل والابتكار، ازدادت قدرة المجتمع على مواجهة الأزمات والتكيف مع التحولات الاقتصادية والتقنية المتسارعة.

كما يلاحظ أن دحلان لا يختزل الشباب في الجانب المهني وحده، بل يربط نجاحهم بمنظومة من القيم التي تشمل الانضباط، والعمل الجماعي، والانتماء، واحترام الوقت، والمسؤولية الاجتماعية. وهي قيم يرى أنها تشكل الأساس الحقيقي لأي مشروع تنموي طويل المدى.

ومن هنا، فإن الاستثمار في الشباب لا يعني تمويل المشروعات الصغيرة فقط، ولا يقتصر على توفير فرص العمل، بل يبدأ من بناء الثقة بالنفس، وتنمية المهارات، وإتاحة المجال للتجربة، وقبول الخطأ بوصفه جزءًا من عملية التعلم، وتحويل المعرفة إلى ممارسة، والطموح إلى إنجاز.

وتنسجم هذه الرؤية بصورة واضحة مع التحولات التي تشهدها المملكة العربية السعودية، حيث أصبح تمكين الشباب أحد المرتكزات الأساسية لمشروعات التنمية الوطنية، انطلاقًا من قناعة بأن مستقبل الاقتصاد مرتبط بقدرة الأجيال الجديدة على الابتكار والتكيف والمنافسة في بيئة عالمية متغيرة.

وعند جمع هذه الأفكار في إطار واحد، تتضح ملامح فلسفة عبدالله دحلان في بناء الإنسان. فهو لا يفصل بين التعليم والاقتصاد، ولا بين المعرفة والعمل، ولا بين القيم والإنتاج، وإنما ينظر إليها باعتبارها حلقات متصلة تبدأ بالإنسان وتنتهي إليه.

ولهذا، فإن الشباب في فكره ليسوا مجرد مستفيدين من التنمية، بل شركاء في صناعتها، وهم الحلقة التي تربط الحاضر

بالمستقبل، والطموح بالإنجاز، والمعرفة بالقيمة الاقتصادية والاجتماعية.

وربما لهذا السبب تبدو كتاباته، حتى عندما تتناول الاقتصاد أو التقنية أو التعليم، موجهة في جوهرها إلى جيل جديد يؤمن بأن بناء المستقبل لا يتحقق بانتظار الفرص، وإنما بصناعتها.

ويبقى السؤال الذي ينسجم مع فلسفة عبدالله دحلان ومع الرحلة الفكرية لهذا الكتاب:

إذا كانت الأمم تتنافس اليوم في امتلاك المعرفة والابتكار، فهل يمكن أن توجد ثروة أعظم من شاب يمتلك العلم، ويثق بقدراته، ويؤمن بأن مسؤوليته الأولى ليست البحث عن المستقبل، بل المشاركة في صناعته؟

عندما يصبح المستقبل نقطة البداية

إن القراءة المتأنية لمقالات عبدالله دحلان تكشف أن ما يميزها ليس الموضوعات التي يتناولها بقدر ما يميزها الأسلوب الذي ينظر من خلاله إلى تلك الموضوعات. فهو لا يتوقف طويلًا عند وصف الواقع، ولا يكتفي بتحليل الحاضر، وإنما يتجاوز ذلك باستمرار إلى التساؤل عن المستقبل وما ينبغي أن يكون عليه.

ولهذا تبدو كتاباته أقرب إلى محاولات لاستشراف التحولات القادمة منها إلى تسجيل الأحداث الجارية. فالقضية الاقتصادية لديه لا تنتهي عند قراءة المؤشرات، والتعليم لا يتوقف عند تقييم المناهج، والتنمية لا تقاس بما تحقق فقط، وإنما بما يمكن أن يتحقق إذا أحسن المجتمع استثمار فرصه وإمكاناته.

ومن هنا، يمكن القول إن التفكير المستقبلي يمثل أحد الملامح الأساسية في المشروع الفكري لعبدالله دحلان.

فهو يكتب بعقل يؤمن بأن المستقبل لا ينتظر من يصل إليه، وإنما يصنعه أولئك الذين يملكون القدرة على قراءته والاستعداد له. ولهذا تتكرر في مقالاته مفاهيم مثل التخطيط، والاستثمار في الإنسان، والابتكار، والاقتصاد المعرفي، والتحول الرقمي، باعتبارها أدوات لبناء الغد أكثر من كونها حلولًا لمشكلات الحاضر.

وتكشف هذه الرؤية عن إيمان عميق بأن المجتمعات الناجحة ليست تلك التي تتكيف مع التغيير فقط، وإنما التي تسبق التغيير وتصنعه. ولذلك فإن بناء الجامعات، وتطوير التعليم، وتمكين الشباب، وتشجيع البحث العلمي، ليست في فكره مشروعات مستقلة، بل أجزاء من استراتيجية واحدة هدفها إعداد مجتمع قادر على المنافسة في عالم سريع التحول.

ومن اللافت أن هذه النظرة لا تقوم على التفاؤل المجرد، بل على قراءة واعية للتحولات الاقتصادية والتقنية والاجتماعية التي يشهدها العالم. فهو يدرك أن الموارد التقليدية لم تعد وحدها مصدر القوة، وأن المعرفة أصبحت المورد الأكثر استدامة، وأن الدول التي تستثمر في العقول ستكون أكثر قدرة على صناعة مستقبلها.

ولهذا، فإن المستقبل في كتابات عبدالله دحلان ليس زمنًا مؤجلًا، بل قرارًا يُتخذ في الحاضر. وكل استثمار في التعليم، وكل مشروع في التقنية، وكل مبادرة لدعم الشباب، وكل إصلاح اقتصادي، يمثل خطوة في طريق بناء ذلك المستقبل.

كما تكشف مقالاته عن رفض واضح لثقافة إدارة الأزمات بوصفها منهجًا دائمًا، والدعوة إلى الانتقال نحو ثقافة التخطيط والاستعداد واستباق التحديات. فالمجتمع الذي ينتظر المشكلة حتى تقع سيكون دائمًا في موقع رد الفعل، أما المجتمع الذي يفكر للمستقبل فإنه يحول التحديات إلى فرص، والمتغيرات إلى أدوات للنمو.

وتنسجم هذه الفلسفة مع التحولات الكبرى التي تشهدها المملكة العربية السعودية، والتي تقوم على التخطيط طويل المدى، وتنويع الاقتصاد، والاستثمار في رأس المال البشري، وتطوير القطاعات الجديدة، وهي جميعها موضوعات حضرت بصورة متكررة في مقالات عبدالله دحلان بوصفها مؤشرات على انتقال التنمية من إدارة الحاضر إلى صناعة المستقبل.

وعند جمع هذه الأفكار في إطار واحد، يتضح أن التفكير المستقبلي ليس مجرد موضوع في كتابات عبدالله دحلان، بل هو المنهج الذي يحكم معظم مقالاته. فهو ينطلق دائمًا من سؤال الغد قبل أن يتوقف عند تفاصيل اليوم، ويرى أن قيمة الفكرة لا تكمن في تفسير الواقع فقط، وإنما في قدرتها على الإسهام في تشكيل المستقبل.

ولعل هذا ما يفسر حضور الأمل في معظم كتاباته. فهو لا يكتب بعقل يخشى التغيير، وإنما بعقل يرى في كل تحول فرصة جديدة، وفي كل تحدٍ بداية لمسار مختلف، وفي كل جيل جديد إمكانية لبناء مجتمع أكثر معرفة وقدرة وتنافسية.

ولهذا، فإن قراءة عبدالله دحلان ليست دعوة إلى التنبؤ بالمستقبل، بقدر ما هي دعوة إلى الاستعداد له، والإيمان بأن الأمم التي تزرع المعرفة اليوم، وتحسن استثمار الإنسان، ستكون هي الأمم التي تحصد ثمار التنمية غدًا.

ويبقى السؤال الذي يلخص هذه الرؤية:

هل يصنع المستقبل من ينتظر وصوله، أم من يبدأ في بنائه وهو ما يزال فكرة في العقل وإيمانًا في القلب؟

في الواقع يقرأ عبدالله دحلان أشياء كثيرة على الطاولة باقتدار وعبقرية، ويقدمها من خلال كتاباته وقراراته وأفعاله ترجمة لما يؤمن به ويضعه نُصب عينيه دائمًا.

الفصل الثالث

القيم كإطار حاكم للتفكير:
حين نُوجِّه المبادئ مسار التنمية

القيم كإطار حاكم للتفكير:
حين تُوجِّه المبادئ مسار التنمية

إذا كان الوطن نقطة الانطلاق، والمستقبل هو الاتجاه، والاقتصاد هو الأداة، والإنسان هو الغاية، فإن القيم هي الإطار الذي تنتظم داخله هذه العناصر جميعًا في فكر د. عبد الله دحلان.

فالمتأمل في مقالاته يلاحظ أن حضور القيم ليس طارئًا أو ثانويًا، بل هو مكوّن أصيل يتسلل إلى مختلف القضايا التي يتناولها، سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو تنموية. وهذه القيم لا تُطرح في صورة خطاب وعظي مباشر، بل تظهر في طريقة المعالجة، وفي زاوية النظر، وفي طبيعة الحلول التي يقترحها.

ويتجلى هذا البعد القيمي بوضوح في استدعائه المتكرر للإرث الإسلامي والتاريخي، كما في حديثه عن مشروعات حضارية مثل "عين زبيدة"، أو عن أهمية الوقف بوصفه نموذجًا اقتصاديًا واجتماعيًا متجذرًا في الثقافة الإسلامية. فهذه النماذج لا تُذكر بوصفها أحداثًا من الماضي، بل باعتبارها شواهد على قدرة القيم على إنتاج حلول عملية قابلة للاستمرار.

كما يبرز مفهوم المسؤولية في طرحه بوصفه قيمة مركزية، حيث لا يُنظر إلى العمل الاقتصادي أو الاستثماري بمعزل عن أثره الاجتماعي، بل يُحمَّل دائمًا بعدًا أخلاقيًا يربطه بخدمة المجتمع.

ومن هنا، تتكرر في كتاباته الدعوة إلى توظيف الثروة في البناء، وإلى جعل النجاح الاقتصادي وسيلة للعطاء، لا غاية للاحتكار.

ومن زاوية أخرى، يظهر في فكره توازن واضح بين الانتماء للقيم المحلية والانفتاح على العالم، حيث لا يرى في الهوية عائقًا أمام التطور، بل قاعدة ينطلق منها. وهذا التوازن يعكس فهمًا ناضجًا لطبيعة التحولات المعاصرة، التي تتطلب الجمع بين الأصالة والمعاصرة، دون الوقوع في أحد طرفي التطرف: الانغلاق أو الذوبان.

ولا يمكن فصل هذا الإطار القيمي عن نشأته في بيئة مكة المكرمة، بما تحمله من عمق ديني وتاريخي، وما تفرضه من حضور دائم لمعاني الانتماء، والالتزام، والوعي بالدور. فهذه الخلفية لم تشكّل فقط وعيه المبكر، بل استمرت كمرجعية حاضرة في طريقة تفكيره وتعاطيه مع مختلف القضايا.

وعليه، فإن القيم في فكر د. عبد الله دحلان لا تقف عند حدود المبادئ المجردة، بل تتحول إلى قوة موجِّهة، تضبط مسار التفكير، وتمنح التنمية بعدها الإنساني، وتُعيد ربط الاقتصاد بمعناه الأعمق، بوصفه وسيلة لتحقيق الخير العام، لا مجرد نشاط لتحقيق الربح.

ويتجلى هذا الإطار القيمي في استدعائه المستمر للنماذج الحضارية الإسلامية، وفي ربطه بين التنمية الحديثة والجذور الثقافية، بما يعكس رؤية لا تفصل بين التقدم والهوية.

من الواقعية إلى الحل
عقل لا يكتفي بالتشخيص

لا تتوقف قيمة أي فكر عند قدرته على وصف الواقع، بل في مدى قدرته على تجاوزه نحو تقديم حلول قابلة للتطبيق. وفي هذا الجانب تحديدًا، يبرز أحد أهم ملامح منهج د. عبد الله دحلان، حيث لا يكتفي بطرح الإشكالات، بل يسعى إلى تحويلها إلى مسارات عمل، ورؤى تنفيذية.

ففي كثير من مقالاته، لا نجد عرضًا مجردًا للمشكلة، بل نلمس انتقالًا واضحًا من التشخيص إلى الاقتراح، ومن التحليل إلى الحل. وهذا الانتقال لا يأتي في صورة شعارات عامة، بل في إطار واقعي يأخذ في الاعتبار طبيعة السوق، وإمكانات الدولة، وحدود التطبيق.

هذا الميل إلى الواقعية ليس وليد الكتابة، بل هو امتداد لتجربة عملية طويلة، جعلت من التفكير لديه مرتبطًا بالفعل، لا منفصلًا عنه. فهو لا ينظر إلى القضايا من زاوية مثالية، بل من زاوية الممكن، وما يمكن تحقيقه ضمن المعطيات القائمة، مع السعي الدائم لتطويرها.

ويتضح هذا الأسلوب في تناوله لعدد من القضايا الاقتصادية والاجتماعية، حيث يميل إلى تقديم حلول تدريجية، تراكمية،

تعتمد على البناء المستمر، لا على القفزات المفاجئة. فالتغيير في نظره ليس قرارًا لحظيًا، بل عملية مستمرة تتطلب تخطيطًا، وصبرًا، وتدرجًا.

كما يظهر في طرحه وعي واضح بأهمية التشريعات والأنظمة في دعم أي حل مقترح، حيث لا ينفصل التفكير عنده عن الإطار المؤسسي، بل يرى أن نجاح الأفكار مرهون بوجود بيئة تنظيمية قادرة على احتضانها وتحويلها إلى واقع.

ومن اللافت أيضًا أن الحلول التي يطرحها غالبًا ما تكون متعددة الأبعاد، لا تقتصر على جانب واحد، بل تربط بين الاقتصاد، والتعليم، والمجتمع، وهو ما يعكس فهمًا شموليًا لطبيعة القضايا المعاصرة، التي لا يمكن معالجتها بشكل جزئي.

وعليه، يمكن القول إن د. عبد الله دحلان لا يتعامل مع الكتابة بوصفها مساحة للتعبير فقط، بل كأداة للمساهمة في صناعة الحل، وكوسيلة لتحفيز التفكير العملي، الذي يسعى إلى تحويل الفكرة إلى أثر، والرؤية إلى واقع.

ولا يقف عند حدود الطرح النظري، بل يتجه في كثير من مقالاته إلى تقديم رؤى عملية، سواء في مجالات التعليم، أو الاقتصاد، أو التنمية الحضرية، بما يعكس عقلًا يميل إلى التطبيق لا التنظير.

التكرار يكشف المنهج:
حين تعود الفكرة لتؤكد نفسها

في الكتابة، لا يكون التكرار ضعفًا دائمًا، بل قد يكون أصدق دليل على ما يؤمن به الكاتب. فالأفكار التي تعود مرةً بعد أخرى، في سياقات مختلفة، ليست مجرد صدفة، بل انعكاس لبنية فكرية مستقرة، ترى في تلك الأفكار جوهرًا لا يمكن تجاوزه.

وفي قراءة متأنية لمقالات عبد الله دحلان، يظهر هذا التكرار بوصفه خيطًا خفيًا يربط بين موضوعات متباعدة ظاهريًا، لكنه يكشف عن وحدة داخلية في التفكير. فالتعليم، مثلًا، لا يغيب عن طرحه، بل يعود في أكثر من سياق، وكأنه القاعدة التي تُبنى عليها بقية المشاريع. وكذلك الحديث عن دور القطاع الخاص، وعن المسؤولية الاجتماعية، وعن أهمية الإنسان في معادلة التنمية، كلها أفكار تتكرر، لا بوصفها شعارات، بل باعتبارها ثوابت.

هذا التكرار لا يعكس محدودية في الطرح، بل يشير إلى وضوح في الرؤية؛ فالعقل الذي يدرك أولوياته، لا يشتت نفسه في تفاصيل عابرة، بل يعيد التأكيد على ما يراه أساسًا، ويقدّمه بصيغ متعددة، وفقًا للسياق.

ومن هنا، يصبح التكرار أداة تحليلية، يمكن من خلالها تتبع ملامح المنهج، واكتشاف ما يشكّل "مركز الثقل" في هذا الفكر. فحين تتكرر فكرة التعليم، فهذا يعني أنه يراه مدخلًا للتغيير. وحين يتكرر الحديث عن الإنسان، فهذا يدل على أنه يضعه في قلب المعادلة. وحين يعود إلى الاقتصاد بوصفه وسيلة، لا غاية، فهذا يكشف عن فلسفة أعمق في فهم التنمية.

وعليه، فإن ما يتكرر في كتابات د. عبد الله دحلان لا ينبغي تجاوزه، بل يجب التوقف عنده؛ لأنه لا يكشف فقط عمّا يكتب، بل عمّا يؤمن به.

ملامح العقل
كيف يمكن توصيف فكر د. عبد اللّه دحلان؟

بعد هذا التتبع، لا يعود السؤال: ماذا يكتب د. عبد الله دحلان؟ بل: أيُّ عقلٍ يقف خلف هذه الكتابات؟

يمكن القول إننا أمام عقلٍ يبدأ من الواقع، ولا يهرب منه، لكنه في الوقت ذاته لا يستسلم له. عقلٌ يرى في الوطن نقطة الانطلاق، وفي المستقبل هدفًا، وفي الاقتصاد أداة، وفي الإنسان غاية، وفي القيم إطارًا يحكم هذا كله.

هو عقلٌ عملي، لا يكتفي بالتنظير، بل يبحث عن الممكن، ويتحرك نحوه بخطوات مدروسة. وعقلٌ تنموي، لا ينشغل باللحظة، بل ينظر إلى ما بعدها، ويقرأ الحاضر بوصفه جزءًا من مسار أطول. وعقلٌ متوازن، يجمع بين الأصالة والانفتاح، بين القيم والتطور، دون أن يقع في تناقض.

وعقلٌ مؤسسي، يؤمن بالدولة، وبأهمية الأنظمة، وبأن البناء لا يتم إلا عبر مؤسسات قادرة على الاستمرار. وعقلٌ إنساني، لا يرى في الأرقام نهاية، بل وسيلة لتحسين حياة الناس.

إنه عقلٌ لا يكتب من فراغ، بل من تجربة، ولا يطرح أفكارًا عابرة، بل يبني رؤية تتشكل عبر الزمن.

كيف يفكر دحلان؟

ربما لا يمكن اختزال فكرٍ ممتد في جملة واحدة، لكن يمكن الاقتراب منه عبر ملامحه الكبرى:

يفكر من داخل الوطن...

ويتجه نحو المستقبل...

ويستخدم الاقتصاد أداةً...

ويضع الإنسان غايةً...وتحكمه القيم...

ويتحرك نحو الحل.

وهنا، لا تكون المقالة مجرد نص، بل تصبح خريطة تفكير.

الفصل الرابع

التعليم بوصفه مشروعًا

التعليم بوصفه مشروعًا

لا يظهر التعليم في فكر عبد الله دحلان كقطاعٍ من قطاعات الدولة فحسب، ولا كخدمةٍ تُقدَّم للمجتمع، بل يتجاوز ذلك ليصبح أحد الأعمدة الأساسية التي تقوم عليها عملية التنمية بأكملها.

فالمتأمل في مقالاته يلحظ أن التعليم لا يُطرح بوصفه ملفًا منفصلًا، بل باعتباره نقطة البداية لأي تحول حقيقي، والقاعدة التي يُبنى عليها الاقتصاد، وتُشكَّل من خلالها ملامح المستقبل. ومن هنا، يتكرر حضوره في كتاباته، ليس كموضوع عابر، بل كقناعة راسخة بأن الاستثمار في الإنسان يبدأ من التعليم، ولا ينتهي عنده.

وفي هذا السياق، لا يتعامل دحلان مع التعليم بمنطق تقليدي يركّز على المناهج أو الشهادات، بل يوسّع دائرته ليشمل جودة المخرجات، وارتباطها بسوق العمل، وقدرتها على التفاعل مع متغيرات العصر. فالتعليم في نظره لا ينجح بقدر ما يُخرّج طلابًا، بل بقدر ما يصنع كفاءات قادرة على الإنتاج، والمنافسة، والمساهمة في بناء الاقتصاد.

كما يظهر في طرحه إدراك واضح للتحديات التي تواجه التعليم، سواء من حيث الفجوة بين مخرجاته واحتياجات السوق، أو من حيث محدودية الخيارات أمام بعض الطلبة، وهو ما يدفعه إلى طرح أفكار تتجاوز الحلول التقليدية، مثل دعم التعليم الأهلي، وتوسيع فرص الابتعاث، والبحث عن نماذج تمويل مبتكرة تتيح للطلبة استكمال دراستهم.

ولا ينفصل هذا التوجه عن قناعته العميقة بأن التعليم ليس مسؤولية الدولة وحدها، بل هو مسؤولية مشتركة، يشارك فيها القطاع الخاص، والمؤسسات المجتمعية، بل وحتى الأفراد. ومن هنا، تتكرر في كتاباته الدعوة إلى إشراك رجال الأعمال في دعم التعليم، ليس فقط من باب العمل الخيري، بل بوصفه استثمارًا طويل المدى في استقرار المجتمع ونموه.

وفي جانب آخر، يبرز تقديره الكبير للمعلم، ليس فقط بوصفه ناقلًا للمعرفة، بل كصانع للأجيال، ومحور أساسي في العملية التعليمية. وهذا ما يظهر في إشادته بالمبادرات التي تستهدف دعم المعلم وتكريمه، وإبراز دوره في بناء المجتمع.

ولا يغيب عن طرحه أيضًا البعد القيمي في التعليم، حيث لا يرى في المعرفة هدفًا بحد ذاتها، بل وسيلة لبناء إنسان متوازن، يجمع بين العلم والأخلاق، وبين الكفاءة والانتماء. وهذا ما يفسّر استدعاءه المستمر لأهمية العلم والعلماء، وربط التعليم بالهوية، لا فصله عنها.

وعليه، يمكن القول إن التعليم في فكر د. عبد الله دحلان ليس مجرد قطاع، بل مشروع متكامل، يبدأ من بناء الإنسان، ويمتد ليشمل الاقتصاد، وينتهي بتشكيل مستقبل أكثر قدرة على الاستمرار والتطور.

التعليم كاستثمار لا كخدمة

لا يمكن فهم موقع التعليم في فكر عبد الله دحلان دون إدراك التحول الأساسي الذي يطرحه في النظر إليه: من كونه خدمة تُقدَّم، إلى كونه استثمارًا يُبنى عليه مستقبل المجتمع.

ففي كثير من الطروحات التقليدية، يُعامل التعليم بوصفه عبئًا ماليًا على الدولة، أو قطاعًا خدميًا يهدف إلى تلبية احتياجات آنية، إلا أن هذا التصور يتجاوز حدوده في رؤية دحلان، حيث يتحول التعليم إلى ركيزة اقتصادية، وإلى أحد أهم محركات النمو على المدى الطويل.

هذا الفهم لا يأتي من منظور نظري، بل من قراءة واقعية لعلاقة التعليم بالاقتصاد، حيث لا يمكن بناء اقتصاد متنوع وقادر على المنافسة دون قاعدة بشرية مؤهلة، تمتلك المعرفة والمهارة، وقادرة على التفاعل مع متغيرات السوق. ومن هنا، يصبح الإنفاق على التعليم في نظره ليس تكلفة، بل استثمارًا ذا عائد مستقبلي، ينعكس على الإنتاجية، والاستقرار، والتنمية المستدامة.

ويتجلى هذا الطرح في اهتمامه بربط التعليم بسوق العمل، حيث لا يرى في الشهادات هدفًا نهائيًا، بل وسيلة لإعداد كوادر قادرة على الدخول في دورة الاقتصاد بفاعلية. فالتعليم الذي لا ينتج مهارات، ولا يواكب احتياجات السوق، يظل مهما بلغت كلفته محدود الأثر.

كما يظهر في هذا السياق تأكيده على أهمية تنويع مصادر التعليم، وعدم حصره في الإطار الحكومي، حيث يدعو إلى دعم التعليم الأهلي، وتوسيع دوره، بوصفه شريكًا في بناء المنظومة التعليمية، لا بديلًا عنها. فالتنوع في نظره يعزز الجودة، ويخلق بيئة تنافسية تسهم في تطوير المخرجات.

ولا يتوقف هذا الفهم عند حدود المؤسسات، بل يمتد إلى التفكير في آليات تمويل التعليم، حيث يطرح بشكل متكرر أهمية إيجاد حلول مبتكرة تتيح للطلبة فرصًا أوسع للتعليم، مثل برامج التمويل، أو الشراكات بين القطاعين العام والخاص، بما يضمن استدامة هذا الاستثمار.

وفي هذا الإطار، يصبح التعليم مشروعًا طويل المدى، لا يُقاس أثره في سنوات، بل في أجيال. وهو ما يفسّر إصراره على أن أي رؤية تنموية حقيقية لا يمكن أن تنجح دون أن تضع التعليم في قلب أولوياتها، لا على هامشها.

وعليه، فإن التحول من النظر إلى التعليم كخدمة إلى اعتباره استثمارًا، لا يمثل مجرد اختلاف في المصطلحات، بل يعكس تحولًا في طريقة التفكير، وفي فهم العلاقة بين الإنسان والاقتصاد، وبين الحاضر والمستقبل.

فجوة التعليم وسوق العمل
حين لا تلتقي المخرجات مع الاحتياج

على الرغم من أهمية التعليم بوصفه استثمارًا طويل المدى، إلا أن هذا الاستثمار لا يحقق أثره الكامل إلا إذا ارتبط بشكل مباشر باحتياجات السوق. وهنا تحديدًا، يبرز أحد التحديات التي يتوقف عندها فكر د. عبد الله دحلان كثيرًا، وهو الفجوة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل.

ففي العديد من معالجاته، يظهر هذا الخلل بوصفه نتيجة لتراكمات طويلة، حيث تتجه بعض التخصصات إلى تخريج أعداد كبيرة من الطلبة دون النظر إلى مدى احتياج السوق لها، في حين تعاني قطاعات أخرى من نقص في الكفاءات المؤهلة. وهذا الاختلال لا ينعكس فقط على فرص التوظيف، بل يمتد أثره إلى الاقتصاد ككل، من خلال ضعف الإنتاجية، وارتفاع معدلات البطالة في بعض التخصصات.

ولا يتعامل دحلان مع هذه الفجوة بوصفها مشكلة تعليمية فقط، بل يراها قضية مشتركة تتداخل فيها عدة أطراف: الجامعات، والجهات التنظيمية، وسوق العمل نفسه. ومن هنا، تتجه رؤيته نحو ضرورة إعادة صياغة العلاقة بين هذه الأطراف، بحيث لا يبقى التعليم في عزلة عن الواقع، بل يصبح جزءًا من منظومة متكاملة تستجيب لمتغيراته.

كما يبرز في طرحه التأكيد على أهمية التوجيه المبكر للطلبة، خاصة في المراحل الثانوية، حيث يرى أن كثيرًا من الاختيارات التعليمية تتم دون وعي كافٍ بطبيعة التخصصات أو مستقبلها المهني. ومن هنا، تأتي الحاجة إلى بناء ثقافة تعليمية جديدة، تعتمد على المعرفة، لا على التقليد، وعلى الوعي، لا على العشوائية.

ويتصل بذلك أيضًا اهتمامه بتطوير المناهج وأساليب التعليم، بحيث لا تقتصر على الجانب النظري، بل تركز على المهارات العملية، والتدريب، والتأهيل المباشر لسوق العمل. فالمعرفة، في حد ذاتها، لا تكفي إذا لم تتحول إلى قدرة على الإنتاج، والمشاركة الفاعلة في الاقتصاد.

ومن زاوية أخرى، يظهر في طرحه إدراك لأهمية المرونة في التعليم، بحيث يتيح للطلبة إمكانية التحول بين المسارات، واكتساب مهارات جديدة، تتناسب مع التغيرات السريعة في سوق العمل، خاصة في ظل التطورات التقنية المتسارعة.

وعليه، فإن معالجة الفجوة بين التعليم وسوق العمل، في فكر د. عبد الله دحلان، لا تتم عبر حلول جزئية، بل من خلال إعادة بناء المنظومة التعليمية بشكل يجعلها أكثر ارتباطًا بالواقع، وأكثر قدرة على التكيف، وأكثر وعيًا بدورها في دعم الاقتصاد.

وفي هذا السياق، لا يصبح السؤال: كم نخرّج من الطلاب؟ بل: ماذا نخرّج؟ ولأي مستقبل؟

دور القطاع الخاص في التعليم
شراكة تتجاوز الدعم إلى البناء

لا يقف التعليم في فكر د. عبد الله دحلان عند حدود الدور الحكومي، بل يتجاوز ذلك إلى رؤية أوسع تقوم على الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص، بوصفها أحد المفاتيح الأساسية لتطوير المنظومة التعليمية.

ففي كثير من طرحه، لا يُنظر إلى القطاع الخاص كداعم ثانوي أو ممول جزئي، بل كشريك حقيقي في بناء التعليم، يمتلك القدرة على الابتكار، والاستجابة السريعة لمتغيرات السوق، وتقديم نماذج تعليمية أكثر مرونة وتنوعًا. ومن هنا، تتكرر الدعوة إلى تعزيز دور التعليم الأهلي، وتوسيع حضوره، ليس فقط لسد الفجوات، بل للمساهمة في رفع جودة التعليم بشكل عام.

هذا التوجه يعكس فهمًا عميقًا لطبيعة العلاقة بين التعليم والاقتصاد، حيث لا يمكن فصل إعداد الكفاءات عن الجهات التي ستستوعبها لاحقًا. فالقطاع الخاص بوصفه أحد أكبر مشغلي سوق العمل يمتلك رؤية مباشرة لاحتياجات السوق، وبالتالي فإن إشراكه في تصميم البرامج التعليمية، أو دعمها، يسهم في تقليص الفجوة بين المخرجات والاحتياج.

كما يظهر في طرحه إدراك واضح لأهمية الاستثمار في التعليم، ليس فقط من منظور اجتماعي، بل من زاوية اقتصادية أيضًا. فالمؤسسات التعليمية، في نظره، يمكن أن تكون مشاريع مستدامة، تحقق عوائد، وفي الوقت ذاته تسهم في بناء رأس المال البشري، وهو ما يخلق توازنًا بين الربحية والمسؤولية.

ولا يقتصر هذا الدور على إنشاء المؤسسات التعليمية، بل يمتد إلى دعم البحث العلمي، وتمويل البرامج التدريبية، وتقديم المنح، والمشاركة في تطوير المناهج، بما يعزز التكامل بين النظرية والتطبيق.

وفي هذا السياق، لا يُغفل دحلان التأكيد على أهمية وجود إطار تنظيمي واضح يضبط هذه الشراكة، ويضمن جودتها، ويحفظ التوازن بين الأهداف التعليمية والاعتبارات الاقتصادية، بحيث لا يتحول التعليم إلى سلعة، ولا يفقد في الوقت ذاته قدرته على التطور.

وعليه، فإن دور القطاع الخاص في التعليم، في فكر د. عبد الله دحلان، لا يُختزل في التمويل، بل يمتد إلى المشاركة في البناء، والتطوير، وصياغة مستقبل التعليم، بما يجعله أكثر ارتباطًا بالواقع، وأكثر قدرة على الإسهام في التنمية.

تمويل التعليم
حلول خارج الصندوق

إذا كان التعليم استثمارًا طويل المدى، فإن أحد أبرز التحديات التي تواجه هذا الاستثمار هو كيفية تمويله بشكل مستدام، دون أن يتحول إلى عبء على الدولة أو عائق أمام الطلبة. وهنا تحديدًا، يطرح د. عبد الله دحلان رؤية تتجاوز الحلول التقليدية، وتتجه نحو التفكير في نماذج جديدة للتمويل.

ففي كثير من أطروحاته، يظهر أن الاعتماد الكامل على التمويل الحكومي لم يعد كافيًا لمواكبة التوسع في التعليم، خاصة في ظل تزايد أعداد الطلبة، وتنوع التخصصات، وارتفاع تكاليف التعليم النوعي. ومن هنا، تتكرر الدعوة إلى إيجاد بدائل تمويلية تفتح المجال أمام شريحة أكبر من الطلبة، وتضمن في الوقت ذاته استدامة العملية التعليمية.

ومن بين هذه الطروحات، يبرز التفكير في إنشاء مؤسسات أو أدوات تمويلية متخصصة، تتيح للطلبة الحصول على الدعم اللازم لإكمال دراستهم، على أن يتم السداد لاحقًا وفق آليات مرنة، ترتبط بقدرتهم على العمل والدخل. وهذا النموذج لا يُنظر إليه كقرض تقليدي، بل كاستثمار في الطالب نفسه، ينعكس أثره لاحقًا على الاقتصاد.

كما يظهر في هذا السياق تأكيده على أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تمويل التعليم، بحيث لا تتحمل جهة واحدة العبء الكامل، بل تتوزع المسؤولية، وتتكامل الأدوار. فالشركات، على سبيل المثال، يمكن أن تسهم في تمويل تخصصات تحتاجها، بما يضمن توفير الكفاءات التي ستستفيد منها لاحقًا.

ولا يغيب عن طرحه أيضًا دور الوقف التعليمي، بوصفه أحد النماذج التاريخية الناجحة في دعم التعليم، حيث يرى فيه أداة يمكن إحياؤها وتطويرها لتواكب العصر، وتسهم في توفير موارد مستدامة للمنظومة التعليمية.

ومن زاوية أخرى، يبرز في فكره وعي بأهمية تحقيق التوازن بين إتاحة التعليم للجميع، والحفاظ على جودته، بحيث لا يؤدي التوسع في القبول إلى تراجع المستوى، ولا يؤدي التركيز على الجودة إلى إقصاء فئات من المجتمع.

وعليه، فإن تمويل التعليم، في رؤية د. عبد الله دحلان، لا يُختزل في توفير المال، بل يمتد إلى بناء منظومة متكاملة، تضمن استمرارية هذا الاستثمار، وتوسّع فرصه، وتربطه بالاقتصاد، بما يجعله رافعة حقيقية للتنمية.

وفي هذا الإطار، لا يصبح السؤال: من يمول التعليم؟ بل: كيف نجعل التعليم قادرًا على تمويل مستقبله؟

المعلم
حجر الأساس في بناء المنظومة

مهما تطورت المناهج، وتعددت الوسائل، وتنوّعت مصادر المعرفة، يبقى المعلم هو العنصر الأكثر تأثيرًا في العملية التعليمية. وفي فكر عبد الله دحلان، لا يُنظر إلى المعلم بوصفه ناقلًا للمعلومة، بل كصانع للأجيال، ومحور أساسي في تشكيل الوعي.

ففي أكثر من طرح، يتكرر التأكيد على أن جودة التعليم لا يمكن أن تتجاوز جودة المعلم، وأن أي إصلاح تعليمي حقيقي يبدأ من الاهتمام به، تأهيلًا، وتدريبًا، وتقديرًا. فالمعلم، في نهاية المطاف، ليس مجرد موظف في منظومة، بل هو من يمنح هذه المنظومة روحها ومعناها.

كما يظهر في طرحه تقدير خاص للمبادرات التي تستهدف تكريم المعلم، ودعم دوره في المجتمع، ليس فقط من باب الاعتراف بجهده، بل لتعزيز مكانته، وإعادة الاعتبار لدوره التربوي، الذي لا يقل أهمية عن دوره التعليمي.

ومن زاوية أعمق، يمكن قراءة هذا الاهتمام بالمعلم بوصفه امتدادًا لفهم أوسع للتعليم، لا يختزل العملية التعليمية في محتوى يُقدَّم، بل يراها علاقة إنسانية تُبنى، وتأثيرًا طويل المدى يتجاوز حدود الفصل الدراسي.

التعليم والهوية
المعرفة التي لا تنفصل عن الجذور

لا ينفصل التعليم، في رؤية د. عبد الله دحلان، عن الهوية، بل يرتبط بها ارتباطًا وثيقًا، يجعل من المعرفة وسيلة لبناء إنسان متوازن، يجمع بين الانتماء والتطور.

ففي طرحه، لا تُفهم العملية التعليمية بمعزل عن القيم، ولا يُنظر إلى التقدم العلمي بوصفه قطيعة مع الجذور، بل امتدادًا لها. ومن هنا، يتكرر التأكيد على أهمية أن يكون التعليم قادرًا على ترسيخ الهوية، وفي الوقت ذاته منفتحًا على العالم، وقادرًا على التفاعل مع متغيراته.

هذا التوازن بين الأصالة والمعاصرة لا يظهر في صورة شعارات، بل يتجلى في طريقة التفكير، وفي طبيعة الطرح، حيث لا يُرفض الجديد لمجرد حداثته، ولا يُقبل دون وعي، بل يُعاد توظيفه في إطار يحفظ الهوية ويطوّرها في آنٍ واحد.

كما يبرز في هذا السياق استدعاء قيمة العلم في الثقافة الإسلامية، وربطها بالتقدم، بما يعكس رؤية ترى أن الانتماء لا يتعارض مع التطور، بل يمكن أن يكون أحد دوافعه.

وعليه، فإن التعليم في هذا الفهم لا يهدف فقط إلى إعداد كوادر، بل إلى بناء إنسان قادر على التوازن، يعرف من أين أتى، ويعرف إلى أين يتجه.

التقنية في فكر عبداللّه دحلان

عندما تصبح المعرفة قوة اقتصادية

إذا كانت التنمية تمثل أحد المحاور المركزية في كتابات عبدالله دحلان، فإن التقنية لا تظهر فيها بوصفها تطورًا تقنيًا مجردًا، وإنما باعتبارها امتدادًا طبيعيًا لفلسفته في بناء الإنسان وإنتاج المعرفة وصناعة المستقبل.

فالقراءة المتأنية لمقالاته تكشف أنه لا يتعامل مع التحول الرقمي بوصفه ظاهرة عابرة، ولا ينظر إلى الذكاء الاصطناعي باعتباره سباقًا بين الآلات، بل يربط كل ذلك بمنظومة أكبر تتمثل في قدرة المجتمعات على تحويل المعرفة إلى قيمة، والتعليم إلى إنتاج، والابتكار إلى اقتصاد جديد.

ومن هنا، تبدو التقنية في فكره وسيلة وليست غاية.

إنها أداة لتوسيع فرص الإنسان، وتقليص الفجوات، وتحسين جودة القرار، ورفع كفاءة المؤسسات، وإعادة تعريف العلاقة بين المواطن والخدمة، وبين المعرفة والإنتاج.

ولعل هذه النظرة تتفق مع أحد المبادئ التي تتكرر في معظم كتاباته، وهو أن الاستثمار الحقيقي لا يبدأ من رأس المال المالي، بل من رأس المال البشري.

فالمجتمع الذي يمتلك المعرفة ويجيد استخدامها سيكون أكثر قدرة على التكيف مع المتغيرات وأكثر استعدادًا لصناعة المستقبل.

ولهذا لا تبدو الثورة الرقمية في فكر دحلان مجرد تحول تقني، بل تحول ثقافي أيضًا.

إنها انتقال من اقتصاد يعتمد على الموارد التقليدية إلى اقتصاد يعتمد على الأفكار والبيانات والابتكار، ومن مؤسسات تدار بالإجراءات إلى مؤسسات تدار بالمعلومات والتحليل.

وفي هذا السياق، يكتسب التعليم بعدًا جديدًا.

فلم يعد الهدف هو تخريج حافظي المعلومات، وإنما إعداد أفراد قادرين على التعلم المستمر، والتفكير النقدي، والتعامل مع عالم تتغير أدواته بوتيرة أسرع من أي وقت مضى.

ومن اللافت أن هذه الرؤية لا تقدم التقنية بوصفها بديلًا عن الإنسان، بل تؤكد أن قيمتها الحقيقية تكمن في تعزيز قدراته.

فالذكاء الاصطناعي، وتحليل البيانات، والأتمتة، والمنصات الرقمية ليست سوى وسائل تمنح الإنسان فرصًا أوسع للإبداع واتخاذ القرار والإنتاج.

ومن هنا، فإن مستقبل الاقتصاد لا يصنعه التطور التقني وحده، وإنما الإنسان القادر على توظيف هذا التطور لخدمة المجتمع.

ولذلك تبدو المعرفة، في فلسفة عبدالله دحلان، المورد الأكثر استدامة، لأنها المورد الوحيد الذي يزداد كلما تمت مشاركته، ويتضاعف كلما أحسن الإنسان استثماره.

وعندما تُقرأ التقنية بهذه الطريقة، فإنها لا تنفصل عن التعليم، ولا عن الاقتصاد، ولا عن التنمية، بل تصبح الخيط الذي يربط بينها جميعًا، ويحولها إلى مشروع متكامل لبناء مجتمع أكثر قدرة على المنافسة وأكثر استعدادًا للمستقبل.

ولعل السؤال الذي ينسجم مع هذه الرؤية ليس:

كيف ستغير التكنولوجيا حياة الإنسان؟

بل:

هل تستطيع المجتمعات أن تستفيد من التكنولوجيا إذا لم تستثمر أولًا في الإنسان القادر على فهمها وصناعتها وتوجيهها؟

كيف يرى دحلان التعليم؟

بعد هذا التتبع، لا يعود التعليم في فكر د. عبد الله دحلان مجرد قطاع من قطاعات التنمية، بل يتحول إلى مشروع متكامل، تتداخل فيه الأبعاد الاقتصادية، والاجتماعية، والإنسانية، والقيمية.

فهو استثمار... لا خدمة

وهو حلّ للفجوات... لا انعكاس لها

وهو شراكة... لا مسؤولية أحادية

وهو منظومة تمويل... لا عبء مالي

وهو معلم... قبل أن يكون منهجًا

وهو هوية... قبل أن يكون شهادة

وفي هذا السياق، لا يكون التعليم نهاية الطريق، بل بدايته؛ منه يبدأ بناء الإنسان، وبه يتشكل الاقتصاد، وعبره يُصنع المستقبل.

وهكذا، يصبح التعليم في هذا الفكر ليس مجرد أداة للتغيير، بل شرطًا لحدوثه.

الفصل الخامس

الاقتصاد والمجتمع...
حين يلامس الفكر حياة الناس

الاقتصاد والمجتمع
حين يلامس الفكر حياة الناس

لا يكتمل أي فكر اقتصادي ما لم يخرج من حدود التحليل إلى فضاء الحياة اليومية، حيث تتجلى آثاره في تفاصيل الناس، ومعيشتهم، وقراراتهم الصغيرة قبل الكبيرة. وفي هذا السياق، يبرز جانب مهم في فكر د. عبد الله دحلان، حيث لا يتعامل مع الاقتصاد بوصفه علمًا نظريًا أو خطابًا نخبوياً، بل كواقعٍ يعيشه المجتمع، ويتأثر به بشكل مباشر.

ففي كثير من مقالاته، لا ينطلق الحديث من المؤشرات الكبرى، بل من الأسئلة البسيطة التي يطرحها الناس: لماذا ترتفع الأسعار؟ كيف يمكن التعامل مع الديون؟ ما حدود دور الدولة في حماية المستهلك؟ وما مسؤولية الفرد في إدارة موارده؟

هذه الأسئلة، على بساطتها، تشكل في طرحه مدخلًا لفهم أعمق للاقتصاد، حيث لا يُفصل بين السياسات العامة وسلوك الأفراد، ولا بين القرارات الكبرى وأثرها على الحياة اليومية. ومن هنا، يصبح الاقتصاد في فكره مساحة مشتركة بين الدولة، والمجتمع، والفرد، لكلٍ منهم دوره، ولكلٍ منهم مسؤوليته.

ولا يتوقف هذا الطرح عند حدود التشخيص، بل يمتد إلى محاولة إعادة تشكيل الوعي الاقتصادي لدى المجتمع، من خلال الدعوة إلى ثقافة أكثر وعيًا في الاستهلاك، وأكثر توازنًا في إدارة الموارد، وأكثر إدراكًا لآثار القرارات الفردية على الاستقرار العام.

كما يظهر في مقالاته اهتمام واضح بالقضايا التي تمس حياة الناس مباشرة، مثل ارتفاع أسعار السلع، أو انتشار ثقافة التقسيط، أو معاناة بعض الفئات من الديون، وهي قضايا لا تُطرح بوصفها ظواهر اقتصادية مجردة، بل كقضايا اجتماعية لها أبعاد إنسانية، تتطلب معالجة شاملة، لا حلولًا جزئية.

ومن زاوية أخرى، يبرز في طرحه وعي متقدم بدور الدولة في تحقيق التوازن، حيث لا يكتفي بالمطالبة بحرية السوق، بل يؤكد على أهمية التدخل حين تقتضي الحاجة، لضبط الأسعار، أو حماية المستهلك، أو تحقيق العدالة. وهذا التوازن بين الحرية والتنظيم يعكس فهمًا عميقًا لطبيعة الاقتصاد، بوصفه منظومة تحتاج إلى انضباط بقدر ما تحتاج إلى انفتاح.

وفي المقابل، لا يعفي الفرد من مسؤوليته، بل يحمّله جزءًا من المشكلة والحل، حيث يشير في أكثر من موضع إلى أن بعض الأزمات الاقتصادية تتغذى على سلوكيات فردية، مثل الإسراف، أو سوء إدارة الدخل، أو الانجراف وراء الاستهلاك غير المدروس.

وعليه، فإن الاقتصاد في فكر د. عبد الله دحلان لا يُفهم من خلال الأرقام وحدها، بل من خلال الإنسان الذي يعيش هذه الأرقام، ويتأثر بها، ويسهم بوعيه أو غيابه في تشكيلها.

وفي هذا الإطار، لا يكون السؤال: كيف يعمل الاقتصاد؟ بل: كيف يعيش الناس هذا الاقتصاد؟

القضايا اليومية
الأسعار والديون والمعيشة

إذا كان الاقتصاد يُقاس في الكتب بالأرقام والمؤشرات، فإنه في حياة الناس يُقاس بتفاصيل أبسط وأكثر مباشرة: بسعر سلعة، أو قيمة فاتورة، أو عبء دين يتراكم مع الوقت. ومن هنا، يبرز في فكر د. عبد الله دحلان اهتمام واضح بهذه التفاصيل اليومية، بوصفها المدخل الحقيقي لفهم الاقتصاد.

ففي كثير من معالجاته، تتكرر الإشارة إلى قضية ارتفاع الأسعار، لا بوصفها ظاهرة موسمية، بل كإشكالية متجددة تمس حياة الأفراد بشكل مباشر، خاصة في فترات معينة مثل المواسم الدينية، حيث يتضاعف الطلب، وتظهر اختلالات في السوق. ولا يقف عند وصف المشكلة، بل يحاول تفكيك أسبابها، من ضعف الرقابة أحيانًا، إلى ممارسات بعض التجار، إلى سلوك المستهلك نفسه.

كما يتناول قضية الديون، وخاصة القروض الشخصية، بوصفها أحد التحديات الاجتماعية التي تتجاوز بعدها المالي، لتصبح مسألة تتعلق بالاستقرار الأسري، والضغط النفسي، والقدرة على إدارة الحياة اليومية. وفي هذا السياق، لا يكتفي بانتقاد الظاهرة، بل يلفت النظر إلى ثقافة الاستهلاك، وإلى انتشار أنماط من الإنفاق غير المدروس، التي تدفع بعض الأفراد إلى الوقوع في دائرة الديون.

ويظهر هذا الطرح بوضوح في تحذيره من بعض الممارسات المرتبطة بالتقسيط، والتي قد تبدو في ظاهرها تسهيلًا، لكنها في حقيقتها قد تتحول إلى عبء طويل المدى إذا لم تُدار بوعي. وهنا، يربط بين الاقتصاد والسلوك، مؤكدًا أن جزءًا من المشكلة لا يكمن في السوق فقط، بل في طريقة تعامل الأفراد معه.

ومن زاوية أخرى، يبرز اهتمامه بالفئات الأكثر تأثرًا بهذه التحديات، مثل محدودي الدخل، أو المتعثرين في سداد ديونهم، حيث يتعامل مع هذه القضايا بحس إنساني واضح، يدعو إلى إيجاد حلول تراعي أوضاعهم، وتمنحهم فرصة للخروج من أزماتهم، سواء عبر مبادرات اجتماعية، أو من خلال سياسات أكثر مرونة.

ولا يغيب عن طرحه أيضًا التأكيد على دور الدولة في ضبط هذه القضايا، سواء من خلال الرقابة على الأسواق، أو عبر وضع أنظمة تحمي المستهلك، وتحد من الممارسات الضارة. لكنه، في الوقت ذاته، لا يعفي الفرد من مسؤوليته، بل يؤكد على ضرورة بناء وعي اقتصادي مجتمعي، يجعل من الاستهلاك قرارًا مدروسًا، لا استجابة لحظية.

وعليه، فإن القضايا اليومية في فكر د. عبد الله دحلان ليست تفاصيل هامشية، بل هي جوهر الاقتصاد الحقيقي، حيث تتقاطع السياسات مع السلوك، وتنعكس القرارات الكبرى في حياة الناس اليومية.

وفي هذا السياق، لا يكون التحدي: كيف نحل مشكلة الأسعار أو الديون؟ بل: كيف نبني وعيًا اقتصاديًا يمنع تحولها إلى أزمات متكررة؟

رجال الأعمال
بين الربح والمسؤولية

لا يكتمل الحديث عن الاقتصاد في فكر د. عبد الله دحلان دون التوقف عند موقع رجال الأعمال، ليس فقط بوصفهم فاعلين اقتصاديين، بل باعتبارهم جزءًا من معادلة اجتماعية أوسع، تمتد آثارها إلى المجتمع بأكمله.

وفي كثير من مقالاته، لا يتعامل مع رجال الأعمال بمنطق التمجيد أو النقد المجرد، بل يطرح رؤية متوازنة، تعترف بدورهم في تحريك الاقتصاد، وفي خلق الفرص، وفي دعم النمو، لكنها في الوقت ذاته لا تتردد في مساءلتهم عن طبيعة هذا الدور، واتجاهه، وأثره.

ففي أكثر من موضع، يظهر نقد واضح لبعض الممارسات التي تختزل العمل الاقتصادي في تحقيق الربح السريع، دون النظر إلى العوائد طويلة المدى، أو الأثر الاجتماعي للمشروعات. ويبرز هذا النقد بشكل خاص في حديثه عن ضعف الإقبال على بعض القطاعات الحيوية، مثل الاستثمار في المجال الصحي، حيث يلفت إلى أن كثيرًا من المستثمرين يتجهون إلى القطاعات ذات العائد السريع، متجاهلين القطاعات التي يحتاجها المجتمع، وإن كانت أقل ربحية على المدى القصير.

هذا الطرح لا يعكس موقفًا ضد الربح، بل ضد اختزال الاقتصاد فيه. فالربح، في نظره، هدف مشروع، لكنه لا ينبغي أن يكون الهدف

الوحيد، بل جزءًا من منظومة أوسع، توازن بين العائد المالي، والمسؤولية الاجتماعية، والاستدامة.

ومن هنا، تتكرر في كتاباته الدعوة إلى إعادة تعريف دور رجل الأعمال، بحيث لا يُنظر إليه كمالك رأس مال فقط، بل كشريك في التنمية، ومسؤول عن جزء من بناء المجتمع. فالمشروعات في هذا الفهم لا تُقاس فقط بحجم أرباحها، بل بمدى إسهامها في خلق فرص العمل، ودعم القطاعات الحيوية، وتحقيق قيمة مضافة حقيقية.

كما يظهر في طرحه رفض واضح لبعض السلوكيات التي قد تسيء إلى صورة رجال الأعمال، مثل الإسراف في الإنفاق، أو سوء إدارة الموارد، أو التعامل مع المال باعتباره مجالًا مفتوحًا دون ضوابط. وهذا النقد، رغم صراحته، لا يأتي من موقع الاتهام، بل من موقع الحرص على تصحيح المسار، وتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية.

وفي المقابل، لا يغفل الإشارة إلى النماذج الإيجابية، من رجال الأعمال الذين يسهمون في دعم المجتمع، ويوظفون ثرواتهم في مشاريع تنموية، أو مبادرات خيرية، أو استثمارات طويلة المدى، تعود بالنفع على الجميع.

وعليه، فإن رجل الأعمال في فكر د. عبد الله دحلان لا يُختزل في كونه منتجًا للربح، بل يُنظر إليه بوصفه فاعلًا اجتماعيًا، يحمل مسؤولية تتجاوز حدود شركته، وتمتد إلى المجتمع الذي يعمل فيه.

وفي هذا الإطار، لا يكون السؤال: كم يحقق من الأرباح؟ بل: ماذا يضيف إلى المجتمع؟

المسؤولية الاجتماعية
واجب لا خيار

في كثير من الطروحات الاقتصادية، تُطرح المسؤولية الاجتماعية بوصفها إضافة اختيارية، أو مبادرة تطوعية، أو جانبًا تجميليًا في صورة المؤسسات. إلا أن هذا التصور يتغير جذريًا في فكر د. عبد الله دحلان، حيث تتحول المسؤولية الاجتماعية من خيار إلى التزام، ومن مبادرة إلى واجب.

ففي مقالاته، لا تُقدَّم المسؤولية الاجتماعية كعمل خيري منفصل عن النشاط الاقتصادي، بل كجزء أصيل منه، لا يكتمل بدونه. فالمؤسسة، في هذا الفهم، لا تعمل في فراغ، بل داخل مجتمع يمنحها الفرصة للنمو، وبالتالي فإن لها دورًا في رد جزء من هذا العطاء إلى هذا المجتمع.

ويتجلى هذا الطرح في تأكيده المستمر على أن الثروة، مهما بلغت، لا تكتسب معناها الحقيقي إلا حين تتحول إلى أثر، وحين تسهم في تحسين حياة الآخرين. ومن هنا، لا تكون المساهمات الاجتماعية مجرد تبرعات موسمية، بل برامج مستدامة، تستهدف معالجة قضايا حقيقية، مثل الفقر، أو الديون، أو دعم التعليم، أو تمكين الفئات الأكثر حاجة.

ويبرز هذا البعد بوضوح في اهتمامه بقضايا مثل "سجناء الديون"، حيث لا يتعامل معها كحالة فردية، بل كظاهرة تستدعي تدخلًا منظمًا، يجمع بين الدعم المالي، والمعالجة الاجتماعية،

والوقاية المستقبلية. وهذا يعكس رؤية ترى أن المسؤولية الاجتماعية لا تقتصر على معالجة النتائج، بل تمتد إلى معالجة الأسباب.

كما يظهر في طرحه تأكيد واضح على دور المؤسسات في تبنّي برامج مسؤولية اجتماعية حقيقية، لا تكتفي بالشكل، بل تركز على الأثر. فالمعيار، في نظره، ليس حجم الإنفاق، بل نوعية النتائج، ومدى استدامتها، وقدرتها على إحداث تغيير فعلي في المجتمع.

ولا ينفصل هذا التوجه عن الإطار القيمي الذي يحكم فكره، حيث ترتبط المسؤولية الاجتماعية بمفاهيم أعمق، مثل التكافل، والعدالة، والرحمة، وهي قيم لا تُطرح بوصفها شعارات، بل كمرجعيات توجه العمل الاقتصادي، وتضبط مساره.

ومن زاوية أخرى، يبرز في طرحه إدراك بأن المسؤولية الاجتماعية لا تقتصر على المؤسسات الكبرى، بل تشمل الأفراد أيضًا، حيث يدعو إلى بناء ثقافة مجتمعية قائمة على المشاركة، والتعاون، والإحساس بالآخر، بما يجعل من المجتمع نفسه شريكًا في الحل.

وعليه، فإن المسؤولية الاجتماعية، في فكر د. عبد الله دحلان، لا تُختزل في فعل الخير، بل تتحول إلى جزء من منظومة اقتصادية متكاملة، ترى في الإنسان غاية، وفي المجتمع شريكًا، وفي العطاء شرطًا لاستمرار التنمية.

وفي هذا السياق، لا يكون السؤال: ماذا تقدّم المؤسسة للمجتمع؟ بل: هل يمكن أن تنجح دون أن تفعل ذلك؟

الدولة والعدالة الاقتصادية
بين حرية السوق وحماية المجتمع

لا يمكن قراءة الاقتصاد في فكر د. عبد الله دحلان بمعزل عن دور الدولة، ولا يمكن فهم هذا الدور دون الوقوف عند مفهوم العدالة الاقتصادية، الذي يشكّل أحد الأعمدة غير المعلنة في طرحه.

ففي كثير من مقالاته، يظهر بوضوح أن الدولة ليست مجرد جهة تنظيمية تراقب السوق من بعيد، بل فاعل رئيسي في تحقيق التوازن، وضبط الإيقاع، ومنع الاختلالات التي قد تضر بالمجتمع. غير أن هذا الدور لا يُطرح في صيغة تدخل مطلق، ولا في إطار تقييد كامل لحرية السوق، بل في حالة توازن دقيقة، تتيح للسوق أن يعمل، وللدولة أن تتدخل حين تقتضي الحاجة.

هذا التوازن يتجلى في مواقفه من قضايا متعددة، مثل ارتفاع الأسعار، أو احتكار بعض السلع، أو ضعف الخدمات في بعض القطاعات، حيث يدعو إلى تدخل الدولة ليس لمصادرة السوق، بل لحمايته من الانحراف، وضمان عدالته، وصون حقوق المستهلكين. فالسوق الحر، في هذا الفهم، لا يعني الفوضى، بل يحتاج إلى إطار تنظيمي يحفظ التنافس، ويمنع الاستغلال.

كما يظهر في طرحه إدراك واضح لأهمية العدالة في توزيع الفرص، لا فقط في توزيع الثروة. فالحديث عن السكن، أو الوظائف، أو الخدمات، لا يُطرح بوصفه مطالب فردية، بل

كحقوق أساسية تسهم في استقرار المجتمع، وتمنع اتساع الفجوات بين فئاته. ومن هنا، تتكرر الدعوة إلى سياسات تدعم الفئات الأكثر احتياجًا، وتمنحها فرصة عادلة للمشاركة في التنمية.

وفي هذا السياق، يبرز أيضًا اهتمامه بفعالية القرار الحكومي، حيث لا يكتفي بالدعوة إلى التدخل، بل يؤكد على ضرورة أن يكون هذا التدخل مدروسًا، قائمًا على بيانات، ومستندًا إلى فهم حقيقي لاحتياجات المجتمع. وهذا ما يظهر في دعوته إلى قياس الرأي العام، وإشراك المجتمع في فهم السياسات، بما يعزز من جودة القرار، ويزيد من فرص نجاحه.

ولا يغيب عن هذا الطرح أن الدولة، في نظره، لا تعمل بمعزل عن المجتمع، بل بالتكامل معه. فنجاح السياسات لا يتحقق فقط بصدورها، بل بقدرة المجتمع على التفاعل معها، وفهمها، والمساهمة في تطبيقها.

وعليه، فإن العدالة الاقتصادية، في فكر د. عبد الله دحلان، لا تُختزل في أرقام أو مؤشرات، بل تتجلى في شعور الأفراد بالإنصاف، وفي قدرتهم على الوصول إلى الفرص، وفي توازن العلاقة بين الدولة والسوق والمجتمع.

الاقتصاد والقيم
حين يتجاوز المال وظيفته

إذا كانت الدولة تضبط الإطار، فإن القيم تمنح الاقتصاد معناه. وفي فكر د. عبد الله دحلان، لا ينفصل النشاط الاقتصادي عن البعد الأخلاقي، بل يرتبط به ارتباطًا عميقًا، يجعل من المال وسيلة، لا غاية، ومن السوق مساحة للعمل، لا ساحة للانفلات.

ففي كثير من مقالاته، يظهر استدعاء واضح لمفاهيم مثل العدالة، والتكافل، والرحمة، بوصفها عناصر أساسية في بناء اقتصاد متوازن. وهذه القيم لا تُطرح كزينة لغوية، بل كمرجعية تضبط السلوك، وتوجّه القرارات، وتعيد تعريف النجاح الاقتصادي.

ويتجلى هذا البعد في حديثه عن الزكاة، ودورها في تحقيق التوازن الاجتماعي، وعن الغارمين، وضرورة دعمهم، وعن أهمية الوقف، بوصفه نموذجًا اقتصاديًا تاريخيًا استطاع أن يجمع بين الاستدامة والعطاء. فهذه النماذج، في طرحه، ليست مجرد تراث، بل أدوات قابلة للتفعيل في الحاضر، إذا ما أُعيد فهمها وتطويرها.

كما يظهر في فكره رفض ضمني لفكرة الاقتصاد المنفصل عن الأخلاق، حيث لا يُقبل أن تتحقق الأرباح على حساب الإنسان، ولا أن يُبنى النجاح على استغلال الحاجة. ومن هنا، يتكرر التأكيد على أن السوق، مهما كان حرًا، يحتاج إلى ضابط قيمي يحميه من الانحراف، ويمنحه شرعيته.

ومن زاوية أعمق، يمكن قراءة هذا الربط بين الاقتصاد والقيم بوصفه محاولة لإعادة التوازن في فهم التنمية، بحيث لا تُقاس فقط بالنمو، بل بما يصاحبه من عدالة، وبما ينتجه من استقرار، وبما يخلقه من شعور بالانتماء.

وفي هذا الإطار، لا يصبح المال هدفًا في ذاته، بل وسيلة لتحقيق معنى أوسع، يتجاوز الفرد إلى المجتمع، ويتجاوز اللحظة إلى المستقبل.

الرياضة في فكر عبدالله دحلان

عندما تتحول المنافسة إلى مشروع للتنمية

تتوزع اهتمامات عبدالله دحلان بين الاقتصاد، والتعليم، والقيادة، والتنمية، إلا أن القراءة المتأنية لمقالاته تكشف عن سمة لافتة تتمثل في قدرته على تجاوز التصنيفات التقليدية للموضوعات. فهو لا ينظر إلى الرياضة بوصفها نشاطًا ترفيهيًا منفصلًا عن الاقتصاد أو المجتمع، بل يقرأها ضمن منظومة أوسع تتعلق ببناء الإنسان، وصناعة القيمة، وتعزيز المكانة الوطنية.

هذه الرؤية لا تظهر في صورة تنظير مباشر، وإنما تتشكل من خلال إشارات متكررة تربط بين التحولات الرياضية الكبرى، والمشروعات التنموية، والقدرة على استثمار الرياضة بوصفها لغة عالمية تتجاوز حدود الملاعب.

ومن هنا تبدو كرة القدم، في القراءة الضمنية لفكره، أكثر من مجرد لعبة جماهيرية. إنها صناعة، ومنصة ثقافية، وأداة اقتصادية، وقوة ناعمة تستطيع أن تعيد رسم صورة الدول وأن تفتح أبوابًا جديدة للاستثمار والسياحة والتواصل الحضاري.

وتكشف هذه النظرة عن إحدى السمات الأساسية في فكر دحلان، وهي رفض الفصل بين القطاعات المختلفة. فالاقتصاد لا يعمل بمعزل عن الثقافة، والتعليم لا ينفصل عن التنمية،

والرياضة ليست نشاطًا قائمًا بذاته، بل جزء من منظومة اجتماعية واقتصادية متكاملة.

ولعل هذا ما يفسر اهتمامه بالتحولات التي تشهدها المملكة العربية السعودية في المجال الرياضي، حيث لم تعد الرياضة مجرد منافسات محلية أو بطولات موسمية، وإنما أصبحت أحد مكونات مشروع وطني واسع يسعى إلى تنويع الاقتصاد، وتحسين جودة الحياة، وتعزيز الحضور السعودي على الساحة الدولية.

ومن خلال هذه القراءة، تصبح استضافة الأحداث الرياضية العالمية واستقطاب اللاعبين والبطولات الكبرى أكثر من مجرد إنجازات إعلامية؛ فهي أدوات لإعادة تشكيل الاقتصاد، وتنشيط قطاعات السياحة والترفيه والخدمات، وخلق فرص عمل جديدة، وتحفيز الاستثمارات المحلية والدولية.

لكن الجانب الأكثر حضورًا في هذه الرؤية يتمثل في الإنسان نفسه.

فالرياضة، كما يمكن استنتاجه من فلسفة دحلان العامة، ليست وسيلة لإنتاج الأبطال فقط، وإنما وسيلة لإنتاج المواطن القادر على العمل الجماعي، والانضباط، والمثابرة، وقبول المنافسة، واحترام الآخر. وهي قيم تتقاطع بصورة مباشرة مع مشروع التنمية البشرية الذي يتكرر حضوره في معظم كتاباته.

ومن اللافت أيضًا أن الرياضة في فكره لا تنفصل عن مفهوم القوة الناعمة. فالملاعب تتحول إلى منصات للحوار بين الشعوب،

والبطولات إلى رسائل حضارية، والنجاح الرياضي إلى وسيلة لتعزيز الصورة الذهنية للدولة وإبراز قدرتها على الإنجاز والتنظيم والانفتاح.

ولهذا، فإن القيمة الحقيقية للرياضة لا تقاس بعدد الكؤوس التي ترفع، بل بما تتركه من أثر في المجتمع، وبما تصنعه من فرص اقتصادية، وبما تغرسه من قيم لدى الأجيال الجديدة.

وعندما تُقرأ الرياضة بهذه الطريقة، فإنها تصبح امتدادًا طبيعيًا لفلسفة عبدالله دحلان التي ترى أن التنمية ليست مشروعًا اقتصاديًا فحسب، وإنما مشروع إنساني تتداخل فيه المعرفة، والتعليم، والثقافة، والاستثمار، والرياضة، لتلتقي جميعها عند هدف واحد هو بناء الإنسان.

الاقتصاد كما يراه دحلان

بعد هذا التتبع، يتضح أن الاقتصاد في فكر د. عبد الله دحلان ليس علمًا معزولًا، ولا نشاطًا منفصلًا، بل منظومة متكاملة، تتداخل فيها الدولة، والسوق، والمجتمع، والقيم.

فهو اقتصاد يبدأ من حياة الناس...

ويتعامل مع قضاياهم اليومية...

ويوازن بين الربح والمسؤولية...

ويحمّل المؤسسات دورًا اجتماعيًا...

ويمنح الدولة وظيفة تنظيمية عادلة...

وتحكمه قيم تمنحه معناه.

وفي هذا الفهم، لا يكون الاقتصاد مجرد وسيلة لإنتاج الثروة، بل إطارًا لبناء مجتمع أكثر توازنًا، وأكثر عدالة، وأكثر قدرة على الاستمرار.

الفصل السادس

القيادة والرؤية...
حين تتحول الفكرة إلى مسار

القيادة والرؤية
حين تتحول الفكرة إلى مسار

ليست القيادة مجرد موقع يُشغَل، ولا سلطة تُمارَس، ولا قرار يُتخذ في لحظة، بل هي في جوهرها عملية معقدة تتداخل فيها الرؤية مع الإرادة، والفكرة مع القدرة على التنفيذ، والطموح مع فهم الواقع. وهي، قبل ذلك كله، وعيٌ بطبيعة المرحلة، وإدراكٌ لمتغيراتها، وقدرة على قراءة ما لا يُقال بقدر ما يُرى.

وفي هذا السياق، تكتسب القيادة أهميتها لا من حضورها الشكلي، بل من قدرتها على صناعة التحول؛ إذ لا تتحقق النهضات الكبرى بالموارد وحدها، ولا تتشكل المجتمعات المتقدمة بالقرارات المنفردة، بل عبر منظومة قيادية تمتلك رؤية واضحة، وتُحسن توظيف الإمكانات، وتعرف متى تتحرك، وكيف، ولماذا.

وفي قراءة فكر عبد الله دحلان، يظهر هذا البعد القيادي بوصفه أحد المحاور المركزية التي تنتظم حولها كثير من أطروحاته، سواء في حديثه عن الاقتصاد، أو التنمية، أو المجتمع. فالقيادة، في هذا الفكر، ليست عنصرًا منفصلًا عن بقية القضايا، بل هي الإطار الذي تتشكل داخله، والمحرّك الذي يمنحها الاتجاه.

ففي كثير من مقالاته، لا يأتي الحديث عن القيادة في صيغة مباشرة، بل يتسلل عبر تحليل القرارات، أو قراءة التحولات، أو الإشارة إلى الإنجازات، حيث يُربط دائمًا بين الفعل القيادي وأثره

على الواقع. ومن هنا، لا تُقاس القيادة لديه بحجم الخطاب، بل بعمق الأثر، ولا تُفهم من خلال الشعارات، بل من خلال النتائج.

كما يتضح في طرحه إدراك عميق بأن القيادة ليست فعلًا لحظيًا، بل مسار ممتد، يتطلب استمرارية في الرؤية، وثباتًا في الهدف، ومرونة في الوسائل. فالمجتمعات لا تُقاد بردود الأفعال، بل بخطط مدروسة، ورؤى بعيدة المدى، تأخذ في الاعتبار تعقيد الواقع، وتسعى إلى إعادة تشكيله تدريجيًا.

وفي هذا الإطار، يبرز مفهوم "الرؤية" بوصفه أحد أهم مكونات القيادة في فكر دحلان، حيث لا تُطرح الرؤية كمجرد إعلان، أو وثيقة رسمية، بل كمشروع شامل، يحدد الاتجاه، ويعيد ترتيب الأولويات، ويوجّه الجهود نحو غاية محددة. فالرؤية، في هذا المعنى، ليست نصًا يُقرأ، بل مسارًا يُبنى.

ولا تنفصل هذه الرؤية عن القدرة على التنفيذ، إذ لا قيمة لأي فكرة مهما بلغت من الطموح إذا لم تجد طريقها إلى الواقع. ومن هنا، يظهر في طرحه اهتمام واضح بربط القيادة بالإنجاز، وبقدرتها على تحويل الخطط إلى نتائج، والأهداف إلى مشاريع، والطموحات إلى واقع ملموس.

ومن زاوية أخرى، يتجلى في فكره وعي متقدم بطبيعة العلاقة بين القيادة والمجتمع، حيث لا يُنظر إلى هذه العلاقة بوصفها علاقة اتجاه واحد، بل كتفاعل متبادل، تقوم فيه القيادة بدورها في التوجيه وصناعة القرار، بينما يسهم المجتمع في التفاعل، والدعم، والمشاركة. وهذه العلاقة، في نظره، هي التي تصنع الاستقرار، وتضمن استمرارية التحول.

كما يظهر في هذا السياق إدراك واضح بأن القيادة لا تنجح في بيئة منقطعة عن الحوار، أو منفصلة عن نبض المجتمع، بل تحتاج إلى قنوات تواصل، وإلى فهم حقيقي لاحتياجات الناس، وتوقعاتهم، وتحدياتهم. ومن هنا، تأتي أهمية الحوار، وقياس الرأي العام، بوصفهما أدوات تساعد على تحسين القرار، وتعزيز فعاليته.

ولا يغيب عن هذا الطرح أيضًا البعد القيمي، حيث ترتبط القيادة في فكر دحلان بمفاهيم مثل المسؤولية، والعدالة، وخدمة المجتمع، وهي قيم تمنح السلطة معناها، وتضبط ممارستها، وتمنع انحرافها. فالقيادة، في هذا الفهم، ليست امتيازًا يُمارَس، بل أمانة تُؤدَّى، ومسؤولية تُحمل.

وعليه، فإن الحديث عن القيادة في هذا الفصل لا يهدف إلى توصيف نمط معين، أو تمجيد تجربة بعينها، بل يسعى إلى قراءة هذا المفهوم كما يتشكل في فكر د. عبد الله دحلان، من خلال تتبع حضوره في كتاباته، وتحليل علاقته ببقية مكونات فكره.

وفي هذا الإطار، سنحاول الانتقال من المفهوم العام للقيادة، إلى ملامحها في هذا الفكر، ومن الرؤية بوصفها فكرة، إلى الرؤية بوصفها ممارسة، لنقترب أكثر من فهم الكيفية التي تُدار بها المجتمعات، وتُصنع بها التحولات.

وفي نهاية المطاف، لا يكون السؤال: ما هي القيادة؟ بل: كيف تتحول القيادة إلى رؤية... تتحول بدورها إلى واقع؟

القيادة كصانع للتغيير
من إدارة الواقع إلى إعادة تشكيله

لا تُقاس القيادة الحقيقية بقدرتها على إدارة الواقع كما هو، بل بقدرتها على تغييره، وإعادة تشكيله بما يتوافق مع رؤية أوسع للمستقبل. وفي هذا السياق، يظهر في فكر د. عبد الله دحلان تصور واضح للقيادة بوصفها قوة دافعة للتحول، لا مجرد أداة للحفاظ على التوازن القائم.

ففي كثير من قراءاته للتحولات الاقتصادية والاجتماعية، لا يتوقف عند حدود وصف الواقع أو تحليل أزماته، بل يتجه نحو إبراز دور القيادة في كسر الجمود، وفتح آفاق جديدة، ونقل المجتمع من حالة إلى أخرى. وهذا الانتقال، في نظره، لا يحدث تلقائيًا، بل يحتاج إلى قرار، وإرادة، ورؤية قادرة على استشراف ما ينبغي أن يكون، لا ما هو كائن فقط.

ومن هنا، لا تُطرح القيادة في فكره بوصفها عنصرًا تابعًا للظروف، بل كعنصر فاعل في صناعتها. فهي لا تنتظر التغيرات، بل تبادر بصياغتها، ولا تكتفي بالتعامل مع التحديات، بل تحولها إلى فرص، إذا ما توفرت الإرادة، والقدرة على التخطيط.

ويتجلى هذا الفهم في تناوله للعديد من القضايا، حيث يربط بين الجرأة في اتخاذ القرار، وبين القدرة على تحقيق التحول. فالقيادة، في هذا المعنى، لا تنجح إذا اكتفت بإدارة التفاصيل اليومية، بل

تحتاج إلى الانتقال إلى مستوى أعلى من التفكير، يُمكّنها من إعادة تعريف الأولويات، وتوجيه الموارد نحو مسارات أكثر تأثيرًا.

كما يظهر في طرحه إدراك واضح بأن التغيير لا يتحقق بالقرارات الفردية المعزولة، بل من خلال منظومة متكاملة، تتداخل فيها السياسات، والمؤسسات، والبرامج، وهو ما يجعل القيادة مسؤولة عن بناء هذا الإطار، وضمان انسجام عناصره، واستمراريته.

ومن زاوية أخرى، يبرز في فكره وعي بطبيعة التحديات التي تواجه أي عملية تغيير، سواء كانت مقاومة داخلية، أو تعقيدات في التطبيق، أو فجوة بين الطموح والواقع. إلا أن هذه التحديات، في نظره، لا ينبغي أن تكون مبررًا للتراجع، بل دافعًا لمزيد من الإصرار، والتطوير، والتدرج في التنفيذ.

ولا ينفصل هذا الطرح عن إدراكه لأهمية الزمن في عملية التغيير، حيث لا يُنظر إلى التحول بوصفه حدثًا لحظيًا، بل مسارًا ممتدًا، يتطلب صبرًا، ومتابعة، وقدرة على التكيف مع المتغيرات. فالقيادة التي تسعى إلى التغيير، لا بد أن تمتلك نفسًا طويلًا، ورؤية تستوعب المدى البعيد.

وعليه، فإن القيادة في فكر د. عبد الله دحلان لا تُختزل في إدارة الحاضر، بل تمتد إلى صناعة المستقبل، عبر القدرة على اتخاذ القرار، وبناء الرؤية، وتحويل التحديات إلى فرص، بما يجعلها الفاعل الأساسي في أي عملية تحول حقيقية.

وفي هذا الإطار، لا يكون السؤال: كيف ندير الواقع؟ بل: كيف نعيد تشكيله؟

الرؤية
من الفكرة إلى التنفيذ

إذا كانت القيادة هي القوة التي تدفع نحو التغيير، فإن الرؤية هي البوصلة التي تحدد اتجاه هذا التغيير، وتمنحه معناه، وتضبط مساره. وفي فكر د. عبد الله دحلان، لا تُفهم الرؤية بوصفها فكرة طموحة أو إعلانًا مستقبليًا، بل كمشروع متكامل، يبدأ من الإدراك العميق للواقع، وينتهي بتحقيق نتائج ملموسة على الأرض.

ففي كثير من طرحه، لا تظهر الرؤية في صورتها النظرية المجردة، بل تتجسد في السياسات، والمشروعات، والتحولات التي يشهدها المجتمع. وهذا ما يعكس فهمًا واضحًا بأن قيمة الرؤية لا تكمن في صياغتها، بل في قدرتها على التحول إلى واقع، وفي مدى انعكاسها على حياة الناس.

ومن هنا، يبرز في فكره ارتباط وثيق بين الرؤية والتنفيذ، حيث لا يُنظر إلى التخطيط بوصفه مرحلة منفصلة، بل كجزء من عملية مستمرة، تبدأ بتحديد الأهداف، وتمر بوضع الآليات، وتنتهي بقياس النتائج. فالرؤية، في هذا المعنى، ليست نصًا يُعلَّق، بل مسارًا يُدار.

كما يظهر في طرحه إدراك بأن أي رؤية ناجحة لا بد أن تنطلق من فهم حقيقي للإمكانات، وأن توازن بين الطموح والواقعية، بحيث لا تتحول إلى أحلام بعيدة عن التنفيذ، ولا تنحصر في أهداف

محدودة لا تواكب التحديات. وهذا التوازن هو ما يمنح الرؤية قدرتها على الاستمرار، ويجعلها قابلة للتحقق.

ويتصل بذلك أيضًا تأكيده على أهمية التكامل بين مختلف الجهات في تنفيذ الرؤية، حيث لا يمكن لأي مشروع أن ينجح بمعزل عن بقية العناصر. فالدولة، والقطاع الخاص، والمجتمع، جميعهم شركاء في تحقيق الأهداف، ولكل منهم دور محدد يسهم في إنجاح المسار.

ومن زاوية أخرى، يبرز في فكره وعي بأهمية المرونة في التعامل مع الرؤية، حيث لا يُنظر إليها بوصفها خطة جامدة، بل إطارًا قابلًا للتطوير، يستجيب للمتغيرات، ويتكيف مع التحديات، دون أن يفقد اتجاهه العام. فالرؤية الناجحة، في نظره، هي التي تجمع بين الثبات في الهدف، والمرونة في الوسيلة.

ولا يغيب عن هذا الطرح أيضًا التأكيد على أن نجاح الرؤية لا يُقاس فقط بحجم المشروعات، بل بمدى تأثيرها على الإنسان، وتحسين جودة حياته، وهو ما يعيد ربطها بالبعد الإنساني الذي يشكّل جوهر فكره.

وعليه، فإن الرؤية في فكر د. عبد الله دحلان لا تُختزل في كونها تصورًا للمستقبل، بل تتحول إلى أداة لإدارته، وإلى إطار يربط بين الفكرة والتنفيذ، وبين الطموح والواقع، بما يجعلها أحد أهم عناصر القيادة الفاعلة.

وفي هذا السياق، لا يكون السؤال: ما هي الرؤية؟ بل: كيف تتحول إلى واقع؟

العلاقة بين القيادة والشعب
من التوجيه إلى الشراكة

لا تكتمل صورة القيادة في أي فكر دون فهم طبيعة العلاقة التي تربطها بالمجتمع، فهذه العلاقة ليست مجرد إطار تنظيمي، ولا تفاعلًا أحادي الاتجاه، بل هي جوهر العملية التنموية بأكملها. وفي فكر د. عبد الله دحلان، تتخذ هذه العلاقة بُعدًا يتجاوز المفهوم التقليدي، لتتحول من علاقة توجيه إلى علاقة شراكة.

ففي كثير من مقالاته، لا يظهر الشعب بوصفه متلقيًا للقرارات، بل طرفًا فاعلًا في نجاحها، حيث لا يمكن لأي رؤية مهما بلغت دقتها أن تحقق أهدافها دون تفاعل المجتمع معها، وفهمه لها، وإيمانه بجدواها. ومن هنا، تتكرر في طرحه الإشارة إلى أهمية بناء الثقة بين القيادة والمجتمع، بوصفها الأساس الذي تقوم عليه أي عملية تحول.

هذه الثقة، في نظره، لا تُفرض، بل تُبنى عبر الزمن، من خلال وضوح الرؤية، وعدالة القرار، وتحقيق النتائج. فالمجتمع لا يكتفي بسماع الخطاب، بل يقيس مصداقيته من خلال ما ينعكس على حياته اليومية. ومن هنا، يصبح الإنجاز هو اللغة الأصدق في تعزيز هذه العلاقة، وهو الجسر الذي يربط بين القيادة والشعب.

كما يظهر في فكره إدراك عميق بأن المجتمعات الحديثة لم تعد تدار بمنطق الإملاء، بل بمنطق المشاركة، حيث تتعدد مصادر المعرفة، وتتسع دوائر النقاش، ويصبح الحوار جزءًا أساسيًا من

عملية صنع القرار. ومن هنا، تتكرر الدعوة إلى تفعيل الحوار الاجتماعي، وإشراك مختلف الفئات في مناقشة القضايا العامة، بما يعزز من جودة القرارات، ويزيد من فرص قبولها.

ولا يقتصر هذا التفاعل على مستوى النخبة أو المؤسسات، بل يمتد إلى عموم المجتمع، حيث يبرز في طرحه اهتمام واضح بوعي الأفراد، ودورهم في إنجاح السياسات، سواء في الاقتصاد، أو التعليم، أو غيرها من المجالات. فالفرد، في هذا الفهم، ليس عنصرًا هامشيًا، بل جزء من المعادلة، يسهم بسلوكه ووعيه في تشكيل النتائج.

ومن زاوية أخرى، يتجلى في فكره وعي بطبيعة التحديات التي قد تواجه هذه العلاقة، مثل ضعف التواصل، أو غياب الفهم المتبادل، أو التباين في التوقعات. إلا أن هذه التحديات، في نظره، لا تُعالج بالقرارات فقط، بل عبر بناء قنوات مستمرة للحوار، وخلق بيئة تسمح بالتعبير، والاستماع، والتفاعل.

كما يظهر في هذا السياق تقديره لأهمية قياس الرأي العام، بوصفه أداة لفهم توجهات المجتمع، وتقييم أثر السياسات، وتصحيح المسار عند الحاجة. فصناعة القرار، في هذا الفهم، لا تتم في فراغ، بل في سياق اجتماعي يتطلب الفهم والمتابعة.

ولا يغيب عن هذا الطرح أيضًا البعد القيمي، حيث ترتبط العلاقة بين القيادة والشعب بمفاهيم مثل العدالة، والمسؤولية، والاحترام المتبادل، وهي قيم تمنح هذه العلاقة استقرارها، وتضمن استمراريتها.

وعليه، فإن العلاقة بين القيادة والشعب، في فكر د. عبد الله دحلان، لا تقوم على الطاعة فقط، ولا على المطالبة فقط، بل على توازن دقيق بين الدورين، حيث تقود القيادة برؤية، ويشارك المجتمع بوعي، ليشكّلا معًا مسارًا تنمويًا أكثر نضجًا واستقرارًا.

وفي هذا الإطار، لا يكون السؤال: ماذا تريد القيادة من الشعب؟ بل: كيف يصبح الشعب شريكًا في تحقيق ما تريده القيادة؟

القرار.. بين الحسم والمسؤولية

إذا كانت الرؤية تحدد الاتجاه، فإن القرار هو الأداة التي تنقل هذا الاتجاه من حيز التفكير إلى واقع التنفيذ. وفي فكر د. عبد الله دحلان، لا يُنظر إلى القرار بوصفه إجراءً إداريًا عابرًا، بل كفعل مركزي يحمل في طياته مسؤولية كبيرة، ويشكّل نقطة التحول في مسار أي مشروع أو سياسة.

فالقرار، في هذا الفهم، ليس مجرد اختيار بين بدائل، بل هو تعبير عن قراءة للواقع، وتقدير للنتائج، وتحمل لعواقب قد تمتد آثارها إلى المجتمع بأكمله. ومن هنا، لا تُقاس جودة القرار بمدى سرعته فقط، بل بعمق فهمه، ودقته، وقدرته على تحقيق التوازن بين مختلف المصالح.

ويبرز في طرحه إدراك واضح بأن القيادة الناجحة هي التي تمتلك القدرة على الحسم في الوقت المناسب، دون تردد يعرقل التقدم، ودون اندفاع يفتقر إلى الدراسة. فالتردد قد يجمّد الفرص، كما أن التسرع قد يخلق أزمات جديدة، وبين هذين الطرفين، تأتي أهمية القرار المتزن، الذي يجمع بين الجرأة والحكمة.

كما يظهر في فكره ارتباط القرار بالمسؤولية، حيث لا يُفهم اتخاذ القرار بوصفه امتيازًا، بل كتكليف يقتضي محاسبة الذات قبل محاسبة الآخرين. فالقيادة، في هذا السياق، لا تكتفي بإصدار القرار، بل تتابع تنفيذه، وتقيس نتائجه، وتتحمل تبعاته، سواء كانت إيجابية أو سلبية.

ومن زاوية أخرى، يبرز في طرحه وعي بأهمية البيئة التي يُتخذ فيها القرار، حيث لا ينفصل القرار عن المعلومات، ولا عن جودة البيانات، ولا عن فهم السياق العام. ومن هنا، تتجلى أهمية الدراسات، والتقارير، وقياس الرأي العام، بوصفها أدوات تساعد على تحسين جودة القرار، وتقلل من احتمالات الخطأ.

ولا يغيب عن هذا الطرح أيضًا إدراك أن القرار، مهما بلغ من الدقة، يظل معرضًا للتحديات في مرحلة التنفيذ، وهو ما يستدعي وجود مرونة في التعامل، وقدرة على التعديل، دون فقدان الاتجاه العام. فنجاح القرار لا يتوقف عند صدوره، بل يمتد إلى كيفية تطبيقه، ومدى تقبله، وقدرته على التكيف مع الواقع.

كما يظهر في فكره أن بعض القرارات الكبرى لا تُقاس فقط بنتائجها المباشرة، بل بآثارها طويلة المدى، التي قد لا تظهر في البداية، لكنها تشكّل لاحقًا تحولًا حقيقيًا في بنية المجتمع أو الاقتصاد. وهذا ما يفسّر تأكيده على أهمية الرؤية بعيدة المدى في صناعة القرار.

وعليه، فإن القرار في فكر د. عبد الله دحلان لا يُختزل في كونه لحظة إدارية، بل يتحول إلى عملية متكاملة، تبدأ بالفهم، وتمر بالتقدير، وتنتهي بالتنفيذ، وتحمل في كل مراحلها مسؤولية التأثير في حياة الناس.

وفي هذا الإطار، لا يكون السؤال: هل نملك القرار؟ بل: كيف نمارسه بمسؤولية؟

القيادة والتنمية
حين تصبح الرؤية مسارًا مستدامًا

لا يمكن فصل القيادة عن التنمية في فكر د. عبد الله دحلان، فالعلاقة بينهما ليست علاقة تأثير جزئي، بل ارتباط عضوي يجعل من القيادة شرطًا لحدوث التنمية، ومن التنمية نتيجة لفاعلية القيادة.

ففي كثير من أطروحاته، لا تُفهم التنمية بوصفها تراكمًا في المشاريع أو توسعًا في الإنفاق، بل كعملية تحول شاملة، تعيد تشكيل بنية الاقتصاد، وتطوّر المجتمع، وترفع من جودة الحياة. وهذه العملية، في نظره، لا يمكن أن تتحقق دون قيادة تمتلك رؤية واضحة، وقدرة على التخطيط، وجرأة في التنفيذ.

فالقيادة، في هذا السياق، هي التي تحدد أولويات التنمية، وتوجه الموارد نحو القطاعات الأكثر تأثيرًا، وتخلق التوازن بين الحاجات الآنية والأهداف بعيدة المدى. وهي التي تضمن ألا تتحول التنمية إلى مشاريع متفرقة، بل تبقى ضمن إطار متكامل، يسير وفق رؤية واحدة.

كما يظهر في فكره إدراك بأن التنمية لا تُقاس بحجم الإنجاز فقط، بل بمدى استدامته، وقدرته على الاستمرار، وتأثيره على الإنسان. ومن هنا، تتكرر الإشارة إلى أهمية الاستثمار في التعليم، وبناء القدرات، وتطوير القطاعات الحيوية، بوصفها عناصر تضمن بقاء أثر التنمية، لا زواله.

ولا يغيب عن هذا الطرح أن القيادة، في سبيل تحقيق التنمية، تحتاج إلى إدارة التوازنات، بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية، بين الانفتاح والحفاظ على الهوية، بين الطموح والواقعية. وهذه التوازنات، في نظره، هي ما يحدد نجاح المسار التنموي من عدمه.

ومن زاوية أخرى، يبرز في فكره أن التنمية ليست مسؤولية القيادة وحدها، بل هي عملية مشتركة، تسهم فيها الدولة، والقطاع الخاص، والمجتمع، كلٌ وفق دوره. غير أن القيادة تبقى العنصر الذي ينسّق هذه الأدوار، ويضمن انسجامها، ويقودها نحو هدف مشترك.

وعليه، فإن التنمية في فكر د. عبد الله دحلان ليست مشروعًا منفصلًا عن القيادة، بل امتداد لها، ونتيجة مباشرة لقدرتها على تحويل الرؤية إلى مسار مستدام.

بعد هذا التتبع المتدرج، تتشكل ملامح القيادة في فكر عبد الله دحلان بوصفها صورة متكاملة لا يمكن اختزالها في بعد واحد، إذ هي قيادة تنطلق من الواقع لكنها لا تستسلم له، وتدرك معطياته وحدوده، ثم تعمل على إعادة تشكيله في ضوء رؤية أوسع. وهي قيادة لا تكتفي بامتلاك التصور، بل تمتلك القدرة على تحويله إلى مسار تنفيذي واضح، حيث تتحول الفكرة إلى مشروع، والرؤية إلى برنامج عمل، والطموح إلى نتائج قابلة للقياس.

كما تتسم هذه القيادة بقدرتها على الحسم في اتخاذ القرار، دون أن تفقد توازنها أو تنفصل عن المسؤولية، فهي تدرك أن القرار ليس مجرد لحظة اختيار، بل التزام طويل الأثر، يمتد تأثيره إلى المجتمع

بأكمله. ومن هنا، تتداخل في هذا التصور عناصر الجرأة والحكمة، بحيث لا يكون الحسم اندفاعًا، ولا يكون التردد عائقًا أمام التقدم.

وفي هذا السياق، لا تُبنى القيادة على الخطاب بقدر ما تُبنى على الإنجاز، حيث تصبح النتائج هي اللغة الحقيقية التي تعزز الثقة، وتمنح العلاقة بين القيادة والمجتمع عمقها واستمراريتها. فالثقة، في هذا الفهم، لا تُطلب، بل تُكتسب، ولا تُفرض، بل تتشكل عبر تراكم الفعل، ووضوح الاتجاه، وعدالة القرار.

ولا تنفصل هذه القيادة عن المجتمع، بل ترى فيه شريكًا أساسيًا في مسار التحول، حيث لا تُفهم العملية التنموية بوصفها فعلًا أحادي الاتجاه، بل كتفاعل مستمر بين قيادة توجه، ومجتمع يستجيب، ويشارك، ويسهم بوعيه وسلوكه في تحقيق الأهداف. وهذا التفاعل هو ما يمنح المسار التنموي عمقه، ويضمن استقراره، ويجعله أكثر قدرة على الاستمرار.

كما ترتبط هذه القيادة ارتباطًا وثيقًا بالتنمية، لا بوصفها هدفًا مرحليًا، بل كمسار طويل المدى، يتطلب توازنًا دقيقًا بين الطموح والواقعية، وبين النمو والعدالة، وبين الانفتاح والحفاظ على الهوية. وهي، في هذا الإطار، لا تنشغل بالمشاريع بوصفها غايات، بل بما تتركه من أثر في الإنسان، وما تسهم به في بناء مجتمع أكثر توازنًا وقدرة على التكيف مع المتغيرات.

وفي عمق هذا كله، تحضر القيم بوصفها الإطار الذي يضبط هذه القيادة، ويمنحها معناها، حيث لا تُفهم السلطة كامتياز، بل كمسؤولية، ولا يُنظر إلى القرار كحق، بل كأمانة، ولا تُقاس القيادة

بما تملكه من أدوات، بل بما تحققه من عدالة، وما تبنيه من ثقة، وما تتركه من أثر.

وعليه، فإن القيادة في هذا الفكر لا تُختزل في شخص، ولا في موقع، بل تتحول إلى منظومة متكاملة، تتداخل فيها الرؤية، والقرار، والتنفيذ، والعلاقة مع المجتمع، في إطار واحد، يجعل منها قوة دافعة نحو المستقبل، لا مجرد إدارة للحاضر. وفي هذا التصور، لا يكون السؤال عن القيادة بوصفها مفهومًا، بل عن الكيفية التي تتحول بها إلى فعل مستمر، يصنع التحول، ويقود التنمية، ويعيد تشكيل الواقع في ضوء رؤية أكثر اتساعًا وعمقًا.

الإدارة بالحب:
حين تصبح الإنسانية أسلوب قيادة

لا تُقاس القيادة فقط بقدرتها على إصدار القرار، بل بالطريقة التي تجعل الآخرين يؤمنون به، ويعملون من أجله. وفي هذا السياق، تبرز شهادة الكاتب زياد الدريس التي وصف فيها د. عبد الله دحلان بأنه نموذج نادر لما سمّاه "الإدارة بالحب"، وهو توصيف يتجاوز المجاملة إلى قراءة دقيقة لأسلوب قيادي يجعل من الاحترام، والتشجيع، والثقة، واللين، أدوات للإدارة لا تقل أثرًا عن الأنظمة واللوائح.

فمن خلال تجربته في جامعة الأعمال والتكنولوجيا، لاحظ الدريس كيف يجمع دحلان بين الحزم والرفق، وبين رفع سقف التوقعات والحفاظ على كرامة العاملين، وهو ما يفسّر ذلك الانتماء الواضح الذي يبديه منسوبو المؤسسة تجاهها وتجاه قائدها.

وهنا، لا يعود الحب في حياة دحلان قيمة أسرية فقط، بل يتحول إلى فلسفة أوسع، تمتد من البيت إلى العمل، ومن العلاقة الخاصة إلى الإدارة العامة.

لغة الحلول في فكر عبداللّه دحلان

لماذا يرى الفرصة حيث يرى الآخرون الأزمة؟

من السمات اللافتة في كتابات عبدالله دحلان أنه لا يتوقف طويلًا عند توصيف الأزمات، ولا يستغرق في سرد أسبابها أو البحث عن المسؤولين عنها، وإنما ينتقل بسرعة إلى مساحة أخرى أكثر اتساعًا، هي مساحة الحلول والفرص وإمكانات التغيير. وهذه السمة لا تظهر في مقال بعينه، بل تتكرر في مقالاته الاقتصادية والتعليمية والاجتماعية والتنموية، حتى تبدو وكأنها منهج فكري يحكم طريقة قراءته للعالم.

فالكاتب الذي يكتب عن الاقتصاد لا ينشغل بالأرقام السلبية بقدر انشغاله بالقدرة على تحويلها إلى مؤشرات تدفع نحو الإصلاح، والذي يتحدث عن التعليم لا يتوقف عند نقد المناهج بقدر ما يبحث عن بناء منظومة قادرة على إنتاج المعرفة، أما عندما يناقش قضايا المجتمع فإنه ينطلق من الإيمان بأن كل تحدٍ يحمل في داخله فرصة للنمو إذا أحسن الإنسان قراءته.

وتكشف هذه الطريقة في التفكير عن نزعة عملية ترفض الاستسلام لمنطق الأزمة، وترى أن وظيفة الفكر ليست الاكتفاء بوصف الواقع، وإنما المشاركة في تغييره. ولهذا تبدو مقالات عبدالله دحلان أقرب إلى أوراق عمل مفتوحة تدعو إلى الفعل، أكثر من كونها نصوصًا تكتفي بالمراقبة أو التعليق.

ومن خلال تتبع مقالاته، يمكن ملاحظة أن مفهوم "الفرصة" يتكرر بصور مختلفة؛ فهو يظهر في حديثه عن التعليم بوصفه فرصة لبناء الإنسان، وفي الاقتصاد بوصفه فرصة لتنويع مصادر الدخل، وفي التقنية بوصفها فرصة لإعادة تشكيل المعرفة، وفي الرياضة بوصفها فرصة لتعزيز القوة الناعمة، وفي الاستثمار بوصفه فرصة لخلق قيمة جديدة للمجتمع.

وهذا التكرار ليس مصادفة أسلوبية، وإنما يعكس رؤية ترى أن التنمية تبدأ من طريقة التفكير قبل أن تبدأ من حجم الموارد. فالمجتمع الذي ينظر إلى التحديات بوصفها نهايات مغلقة سيبقى أسير ردود الأفعال، أما المجتمع الذي يتعامل معها بوصفها بدايات جديدة، فإنه يمتلك القدرة على الابتكار والتجديد واستباق المستقبل.

ولعل ما يميز هذه الرؤية أنها لا تقوم على التفاؤل المجرد أو الخطاب التحفيزي، بل على قناعة بأن الحلول لا تولد من الشكوى، وإنما من المعرفة والعمل والتخطيط والاستثمار في الإنسان. ولهذا يربط عبدالله دحلان باستمرار بين التعليم والاقتصاد، وبين المعرفة والتنمية، وبين الابتكار والمستقبل، وكأن جميع هذه العناصر تشكل لغة واحدة هي لغة البناء.

كما تكشف مقالاته عن ابتعاد واضح عن ثقافة جلد الذات أو تضخيم المشكلات، فهو لا ينكر وجود التحديات، لكنه يرفض أن تتحول إلى عائق نفسي يمنع المجتمع من التفكير في المستقبل. ولهذا فإن نقده غالبًا ما يقترن باقتراح، وتشخيصه يتبعه تصور، وتحليله

يقود إلى بديل، فيصبح المقال مساحة للحوار والإصلاح أكثر من كونه منصة للاعتراض.

ومن هنا يمكن فهم سر الحضور الدائم للأمل في كتاباته. إنه ليس أملًا عاطفيًا، بل أمل يستند إلى المعرفة، وإلى قراءة واعية للتحولات العالمية، وإلى إيمان بأن الإنسان قادر على إعادة تشكيل واقعه إذا امتلك الأدوات الصحيحة والرؤية الواضحة.

وعند جمع هذه الملامح في إطار واحد، يتضح أن عبدالله دحلان لا يكتب بعقل الأزمة، وإنما بعقل الفرصة. فهو يرى أن التعليم فرصة، والاقتصاد فرصة، والتقنية فرصة، والشباب فرصة، وحتى التحديات نفسها يمكن أن تتحول إلى نقطة انطلاق إذا تغيرت طريقة النظر إليها.

ولهذا، فإن القيمة الحقيقية لمقالاته لا تكمن في تقديم إجابات جاهزة، وإنما في قدرتها على تغيير زاوية النظر، ونقل القارئ من سؤال: "ما المشكلة؟" إلى سؤال أكثر تأثيرًا: "ما الذي يمكن أن نصنعه؟"

ولعل هذا هو الخيط غير المرئي الذي يربط معظم كتاباته، ويمنح مشروعه الفكري خصوصيته؛ فالتنمية عنده ليست إدارة للأزمات، بل إدارة للإمكانات، وليست انتظارًا للحلول، بل صناعة لها، وليست بحثًا عن الأعذار، بل بحثًا عن الفرص.

ويبقى السؤال الذي يلخص هذه الرؤية:

هل تتقدم المجتمعات لأنها تمتلك موارد أكثر، أم لأنها تمتلك عقولًا قادرة على رؤية الفرصة في المكان الذي لا يرى فيه الآخرون سوى الأزمة؟

الفصل السابع

البعد الإنساني...
حين يتجاوز الفكر حدود الاقتصاد

البعد الإنساني
حين يتجاوز الفكر حدود الاقتصاد

ليست الأفكار وحدها ما يصنع قيمة المفكر، ولا التحليلات الاقتصادية أو الرؤى التنموية، بل ذلك البعد الإنساني الذي يمنح هذه الأفكار معناها، ويجعلها أكثر اتصالًا بالحياة، وأكثر قدرة على التأثير في الناس. فالفكر، مهما بلغ من العمق، يظل ناقصًا إن لم يستند إلى حس إنساني يدرك قيمة الإنسان، ويضعه في قلب كل معادلة.

وفي فكر عبد الله دحلان، لا يظهر هذا البعد الإنساني كإضافة لاحقة، أو جانب مكمّل، بل كعنصر أصيل يتسلل إلى مختلف أطروحاته، سواء في حديثه عن الاقتصاد، أو التعليم، أو التنمية. فالإنسان، في هذا الفكر، ليس نتيجة للسياسات، بل غايتها، وليس رقمًا في معادلة، بل مركزها.

ففي كثير من مقالاته، يتجاوز الطرح حدود التحليل إلى ملامسة تفاصيل الحياة اليومية، حيث يظهر الاهتمام بالأسرة، وبالاستقرار الاجتماعي، وبقضايا الفئات الأكثر حاجة، ليس بوصفها موضوعات جانبية، بل كجزء من رؤية شاملة ترى أن قوة المجتمع لا تُقاس فقط بإنجازاته، بل بقدرته على رعاية أفراده، وحماية تماسكه الداخلي.

كما يتجلى هذا البعد في نظرته إلى العمل الخيري، الذي لا يُطرح كفعل طارئ، بل كجزء من منظومة قيمية متجذرة، تربط بين القدرة والمسؤولية، وبين النجاح والعطاء. فالإنسان، في هذا الفهم، لا يكتمل نجاحه بما يحققه لنفسه فقط، بل بما يقدمه للآخرين، وما يسهم به في تحسين حياتهم.

ولا ينفصل هذا الطرح عن الخلفية الثقافية والاجتماعية التي تشكّل هذا الفكر، حيث تحضر القيم الدينية والاجتماعية بوصفها مرجعية تضبط السلوك، وتوجّه الاختيارات، وتمنح الفعل الإنساني معناه الأعمق. ومن هنا، لا يكون الحديث عن القيم مجرد استدعاء نظري، بل انعكاسًا لتجربة، وتعبيرًا عن قناعة.

وفي هذا السياق، يبرز أيضًا تقدير واضح لمفهوم الوفاء، سواء في العلاقات الشخصية، أو في الالتزام بالمواقف، أو في الحفاظ على الروابط الإنسانية، وهو ما يعكس فهمًا يرى في الإنسان كيانًا متكاملًا، لا يُختزل في دوره الاقتصادي أو الاجتماعي فقط.

كما يظهر في هذا الفكر اهتمام بالجانب الأخلاقي للسلوك الفردي، حيث لا يُفصل بين النجاح والقيم، ولا بين الإنجاز والالتزام، بل يُنظر إلى هذه العناصر بوصفها أجزاء من صورة واحدة، لا يكتمل أحدها دون الآخر.

وعليه، فإن البعد الإنساني في فكر د. عبد الله دحلان لا يأتي في الهامش، بل في القلب، حيث تتقاطع القيم مع الفعل، ويتداخل الإنسان مع الاقتصاد، وتتحول الأفكار إلى مواقف، والرؤى إلى سلوك.

وفي هذا الفصل، نحاول أن نقترب من هذا الجانب، لا بوصفه موضوعًا منفصلًا، بل كجزء من فهم أعمق لفكرٍ يرى في الإنسان البداية والنهاية، وفي القيم الأساس الذي يمنح كل شيء معناه.

وفي هذا الإطار، لا يكون السؤال: ماذا يقول هذا الفكر؟ بل: ماذا يكشف عن الإنسان الذي يقف خلفه؟

الإنسان قبل الاقتصاد
حين تتقدّم الغاية على الوسيلة

في كثير من الطروحات الاقتصادية، يُنظر إلى الإنسان بوصفه عنصرًا داخل المعادلة، جزءًا من منظومة الإنتاج، أو رقمًا في مؤشرات النمو. إلا أن هذا التصور يتبدّل بشكل واضح في فكر د. عبد الله دحلان، حيث لا يأتي الإنسان بوصفه نتيجة للاقتصاد، بل بوصفه نقطة البداية فيه، والغاية التي يتجه إليها.

ففي تتبّع مقالاته، يظهر بوضوح أن الحديث عن الاقتصاد لا ينفصل عن الحديث عن الإنسان، وأن أي تحليل مالي أو تنموي يفقد قيمته إن لم يُقاس بأثره على حياة الأفراد، وعلى جودة معيشتهم، وعلى استقرارهم النفسي والاجتماعي. ومن هنا، لا تُطرح السياسات بوصفها أدوات لإدارة الموارد فقط، بل كوسائل لتحسين حياة الناس.

هذا الفهم يعيد ترتيب الأولويات، حيث لا يصبح السؤال: كم حقق الاقتصاد من نمو؟ بل: ماذا حقق هذا النمو للإنسان؟

ومن خلال هذا المنظور، تتشكل رؤية ترى في التعليم، والصحة، والاستقرار الأسري، عناصر لا تقل أهمية عن المؤشرات الاقتصادية الكبرى، بل هي في حقيقتها الأساس الذي تقوم عليه هذه المؤشرات. فاقتصاد بلا إنسان قادر، واعٍ، ومستقر، يظل هشًا، مهما بلغت أرقامه.

كما يظهر في طرحه إدراك بأن الإنسان لا يُختزل في دوره الإنتاجي، بل هو كيان متكامل، له احتياجاته المادية والمعنوية، وله تطلعاته ومخاوفه، وهو ما يفرض على أي مشروع تنموي أن يأخذ هذه الأبعاد في الاعتبار، لا أن يتعامل معه بوصفه وسيلة فقط.

ولا ينفصل هذا الطرح عن رؤيته للمجتمع، حيث لا تُبنى المجتمعات القوية فقط على وفرة الموارد، بل على قوة الإنسان الذي يشكّلها، وعلى مستوى وعيه، وقدرته على التفاعل، وإسهامه في بناء محيطه. ومن هنا، يتكرر التأكيد على أهمية الاستثمار في الإنسان، لا كخيار، بل كضرورة.

ومن زاوية أخرى، يبرز في فكره وعي بأن كثيرًا من الإشكالات الاقتصادية، في جوهرها، تعود إلى الإنسان ذاته، سواء في سلوكه، أو في وعيه، أو في طريقة تعامله مع الموارد. وهو ما يجعل الحل، في كثير من الأحيان، لا يقتصر على السياسات، بل يمتد إلى بناء الوعي، وتعزيز الثقافة الاقتصادية، وتطوير السلوك.

وعليه، فإن تقديم الإنسان على الاقتصاد في فكر د. عبد الله دحلان لا يعني إهمال الاقتصاد، بل إعادة تعريفه، بحيث يصبح وسيلة لخدمة الإنسان، لا إطارًا يُختزل داخله. فالقيمة الحقيقية لأي اقتصاد، ليست في حجمه، بل في أثره.

وفي هذا السياق، لا يكون التحدي: كيف ننمّي الاقتصاد؟ بل: كيف نجعل هذا النمو أكثر إنسانية؟

العمل الخيري والعطاء
من المبادرة إلى المنظومة

لا يظهر العمل الخيري في فكر د. عبد الله دحلان كفعلٍ عابر، أو استجابة ظرفية لحاجة مؤقتة، بل يتجاوز ذلك ليصبح جزءًا من رؤية أوسع، تربط بين القدرة والمسؤولية، وبين النجاح الفردي والواجب الاجتماعي.

ففي كثير من مقالاته، لا يُطرح العطاء بوصفه خيارًا أخلاقيًا فحسب، بل كامتداد طبيعي لأي نجاح اقتصادي، حيث لا تكتمل قيمة الثروة في هذا الفهم إلا بقدرتها على إحداث أثر في حياة الآخرين. ومن هنا، لا يكون السؤال: كم نملك؟ بل: ماذا نفعل بما نملك؟

ويتجلى هذا الطرح في تأكيده المستمر على أهمية تحويل العمل الخيري من مبادرات فردية متفرقة، إلى منظومة مؤسسية قادرة على الاستمرار، والتأثير، ومعالجة القضايا بشكل جذري، لا جزئي. فالعطاء، في هذا السياق، لا يُقاس بحجمه اللحظي، بل بمدى استدامته، وبقدرته على إحداث تغيير حقيقي.

كما يظهر في فكره اهتمام واضح بالقضايا التي تستدعي تدخلًا منظمًا، مثل دعم المتعثرين، أو مساعدة الفئات الأكثر حاجة، أو تعزيز التكافل الاجتماعي، وهي قضايا لا يُنظر إليها بوصفها حالات فردية، بل كمؤشرات على ضرورة وجود منظومة أكثر توازنًا في توزيع الفرص.

ومن زاوية أخرى، يبرز في طرحه وعي بأن العمل الخيري لا ينبغي أن يكون بديلًا عن دور الدولة، بل مكملًا له، حيث تتكامل الأدوار بين المؤسسات الرسمية والمجتمع، بما يعزز من فعالية الجهود، ويمنع التكرار، ويوجه الموارد نحو الأثر الحقيقي.

ولا ينفصل هذا التوجه عن الإطار القيمي الذي يحكم فكره، حيث يرتبط العطاء بمفاهيم أعمق، مثل التكافل، والرحمة، والمسؤولية، وهي قيم تمنح العمل الخيري معناه، وتحوّله من فعل فردي إلى ثقافة مجتمعية.

كما يظهر في هذا السياق إدراك بأن العطاء لا يقتصر على المال، بل يمتد إلى الوقت، والجهد، والخبرة، والمبادرة، وهو ما يوسّع دائرة المشاركة، ويجعل من المجتمع بأكمله جزءًا من منظومة العطاء.

وعليه، فإن العمل الخيري في فكر د. عبد الله دحلان لا يُختزل في كونه إحسانًا، بل يتحول إلى جزء من البناء الاجتماعي، وإلى أداة لتحقيق التوازن، وإلى تعبير عن وعي يرى في الآخر امتدادًا للذات، لا مجرد متلقٍ للدعم.

وفي هذا الإطار، لا يكون العطاء فعلًا استثنائيًا... بل يصبح سلوكًا طبيعيًا في مجتمعٍ يدرك أن قوته في تماسكه، لا في وفرة موارده فقط.

الأسرة والاستقرار الاجتماعي
الجذور التي يقوم عليها المجتمع

إذا كان الإنسان هو محور التنمية، فإن الأسرة هي البيئة الأولى التي يتشكل فيها هذا الإنسان، ومنها تبدأ ملامح وعيه، وتُبنى قيمه، ويتحدد توازنه النفسي والاجتماعي. وفي فكر د. عبد الله دحلان، لا تُطرح الأسرة بوصفها وحدة اجتماعية تقليدية فحسب، بل باعتبارها الأساس الذي يقوم عليه استقرار المجتمع بأكمله.

ففي كثير من معالجاته، يظهر إدراك واضح بأن أي خلل في بنية الأسرة ينعكس بشكل مباشر على المجتمع، وعلى الاقتصاد، وعلى مختلف جوانب الحياة. ومن هنا، لا يُنظر إلى القضايا الأسرية كمسائل خاصة، بل كجزء من الشأن العام، الذي يستحق الاهتمام والمعالجة.

كما يتجلى هذا الفهم في ربطه بين الاستقرار الأسري والاستقرار الاجتماعي، حيث لا يمكن بناء مجتمع متماسك دون وجود أسر مستقرة، قادرة على تربية أجيال متوازنة، تمتلك الوعي، والقيم، والقدرة على التفاعل الإيجابي مع محيطها.

ولا ينفصل هذا الطرح عن اهتمامه بالبعد الاقتصادي للأسرة، حيث يبرز في بعض مقالاته أثر الضغوط المالية، مثل الديون أو ارتفاع تكاليف المعيشة، على استقرار الأسر، وما قد تسببه من توتر أو تفكك. وهو ما يعكس رؤية ترى أن الاقتصاد لا يُفهم فقط من خلال السوق، بل من خلال تأثيره على الحياة داخل البيوت.

ومن زاوية أخرى، يظهر في فكره تقدير واضح لدور الأسرة في ترسيخ القيم، حيث لا تُبنى الأخلاق في المؤسسات فقط، بل تبدأ من البيت، عبر التربية، والممارسة، والنموذج. ومن هنا، تصبح الأسرة شريكًا أساسيًا في بناء المجتمع، لا مجرد وحدة داخله.

كما يبرز في هذا السياق اهتمام غير مباشر بجودة الحياة الأسرية، ليس فقط من حيث الاستقرار المادي، بل من حيث التوازن النفسي، والعلاقات الإنسانية، والشعور بالأمان، وهي عناصر لا تقل أهمية عن أي مؤشر اقتصادي.

وعليه، فإن الأسرة في فكر د. عبد الله دحلان ليست مجرد إطار اجتماعي، بل هي الجذر الذي تنطلق منه التنمية، والأساس الذي يُبنى عليه الاستقرار، والبيئة التي يتشكل فيها الإنسان الذي يدور حوله كل شيء.

وفي هذا الإطار، لا يكون السؤال: كيف نبني اقتصادًا قويًا؟ بل: كيف نبني أسرة قادرة على أن تكون أساس هذا الاقتصاد؟

الواقعية المتفائلة في فكر عبدالله دحلان

لماذا يرفض ثقافة المستحيل؟

تكشف القراءة المتأنية لمقالات عبدالله دحلان عن سمة فكرية تتكرر بصورة لافتة، وهي قدرته على الجمع بين الواقعية والطموح، وبين إدراك التحديات والإيمان بإمكانية تجاوزها. فهو لا يكتب بلغة مثالية تتجاهل تعقيدات الواقع، ولا يتبنى خطابًا متشائمًا يرى في كل أزمة نهاية للطريق، وإنما ينطلق من رؤية تؤمن بأن التنمية تبدأ بفهم الواقع كما هو، ثم العمل على تغييره كما ينبغي أن يكون.

ولهذا، فإن التفاؤل في كتاباته لا يأتي بوصفه موقفًا عاطفيًا أو دعوة معنوية، بل بوصفه استراتيجية عملية تقوم على المعرفة والتخطيط والاستثمار في الإنسان. فالمجتمع الذي يدرك حجم تحدياته، ويعترف بنقاط ضعفه، ويملك في الوقت نفسه الشجاعة للبحث عن حلول جديدة، هو المجتمع الأكثر قدرة على صناعة المستقبل.

ومن هنا، تبدو الواقعية في فكر عبدالله دحلان نقطة انطلاق وليست نقطة توقف. فهو لا ينكر صعوبة التحولات الاقتصادية، ولا يقلل من تعقيدات التعليم أو تحديات التنمية، لكنه يرفض أن تتحول هذه الصعوبات إلى مبرر للعجز أو ذريعة لتأجيل الإصلاح.

وتتكرر في مقالاته دعوة واضحة إلى الانتقال من ثقافة التشخيص إلى ثقافة المبادرة، ومن الاكتفاء بوصف المشكلات إلى المشاركة في حلها. ولهذا يربط دائمًا بين الفكر والعمل، وبين الرؤية والتنفيذ، وبين الحلم والخطة، في إشارة إلى أن الأفكار لا تكتسب قيمتها إلا عندما تتحول إلى مشاريع قادرة على تحسين حياة الناس.

ولعل أكثر ما يميز هذه الرؤية هو إيمانها بالتدرج. فعبدالله دحلان لا يقدم التنمية باعتبارها قفزة مفاجئة، وإنما يراها عملية تراكمية تبنى بالمعرفة، وتتطور بالممارسة، وتترسخ بالصبر والاستمرارية. ولذلك فإن الإنجازات الكبيرة، في نظره، تبدأ غالبًا بخطوات صغيرة لكنها واضحة الاتجاه.

كما تكشف مقالاته عن رفض ضمني لثقافة المستحيل التي تجعل المجتمعات أسيرة المقارنات السلبية والخوف من التغيير. فهو يرى أن الأمم لا تتقدم لأنها تمتلك ظروفًا مثالية، بل لأنها تمتلك الإرادة والقدرة على تحويل الإمكانات المحدودة إلى إنجازات كبيرة، وتحويل التحديات إلى فرص للنمو والتعلم.

ومن اللافت أيضًا أن هذه الواقعية المتفائلة تنعكس في طريقته في قراءة التحولات التي تشهدها المملكة العربية السعودية. فهو لا يصف المشروعات الجديدة بوصفها إنجازات معزولة، وإنما يقرأها باعتبارها حلقات في مشروع طويل المدى يقوم على التخطيط والاستثمار في المعرفة وتمكين الإنسان وتنويع الاقتصاد وبناء مجتمع أكثر قدرة على المنافسة.

وعند جمع هذه الأفكار، تتضح فلسفة خاصة في التعامل مع المستقبل. فالمستقبل، في فكر عبدالله دحلان، لا يصنعه التفاؤل وحده، ولا تصنعه الموارد وحدها، وإنما تصنعه الإرادة التي تجمع بين القراءة الواقعية للواقع والإيمان بإمكانية تغييره.

ولهذا لا تبدو كتاباته دعوة إلى تجاهل الصعوبات، بل دعوة إلى عدم الاستسلام لها. فالنجاح لا يولد من إنكار التحديات، وإنما من امتلاك الشجاعة لمواجهتها، ومن تحويل كل أزمة إلى فرصة للتطوير، وكل تجربة إلى معرفة، وكل معرفة إلى مشروع جديد.

ومن هنا، فإن رفض ثقافة المستحيل لا يعني تجاهل الحدود والإمكانات، بل يعني الإيمان بأن الإنسان قادر على تجاوز كثير من هذه الحدود إذا امتلك العلم والرؤية والعمل الجماعي والإصرار على التعلم المستمر.

وتكشف هذه السمة عن أحد أهم ملامح المشروع الفكري لعبدالله دحلان؛ فهو مشروع لا يبنى على الوعود الكبيرة، وإنما على الخطوات المدروسة، ولا يعتمد على الحماس المؤقت، وإنما على تراكم الإنجازات، ولا يراهن على الحظ، وإنما على الاستثمار الطويل في الإنسان والمعرفة.

ولعل هذا ما يمنح مقالاته ذلك الحضور الإيجابي الذي يدفع القارئ إلى التفكير في الإمكانات أكثر من التفكير في العقبات، وفي المستقبل أكثر من الانشغال بالماضي، وفي الحلول أكثر من الوقوف عند حدود المشكلة.

ويبقى السؤال الذي يلخص هذه الرؤية:

إذا كانت التنمية تبدأ بالاعتراف بالواقع، فهل يمكن لأي مجتمع أن يصنع مستقبله من دون أن يؤمن أولًا بأن المستحيل ليس حقيقة ثابتة، وإنما فكرة تتراجع كلما تقدم الإنسان خطوة جديدة نحو المعرفة والعمل؟

الوفاء والقيم الشخصية
حين تتحول القناعة إلى سلوك

ليست القيم ما يُقال فقط، بل ما يُمارس ويُترجم إلى مواقف. وفي فكر د. عبد الله دحلان، لا تظهر القيم بوصفها مفاهيم نظرية، بل كحضور حي يتجلى في طريقة التفكير، وفي المواقف، وفي تفاصيل السلوك الإنساني.

ومن بين هذه القيم، يبرز مفهوم الوفاء بوصفه أحد الملامح العميقة التي تعكس فهمًا خاصًا للعلاقة مع الآخر، سواء في الإطار الأسري، أو الاجتماعي، أو حتى في الالتزام بالمواقف. فالوفاء، في هذا الفهم، ليس مجرد عاطفة، بل موقف ثابت، واستمرار في الالتزام، واحترام للروابط التي تشكّل حياة الإنسان.

هذا البعد لا يُطرح في صيغة مباشرة أو خطابية، بل يتسلل عبر نبرة الكتابة، وعبر طريقة تناول القضايا، حيث يظهر تقدير واضح للعلاقات الإنسانية، وحرص على الحفاظ عليها، وإدراك لقيمتها في بناء التوازن الداخلي للإنسان.

كما يظهر في هذا السياق أن القيم الشخصية، مثل الصدق، والمسؤولية، والالتزام، ليست عناصر منفصلة عن الفكر، بل جزء منه، تؤثر فيه، وتوجّه مساره، وتمنحه بعده الإنساني. فالفكر، في

هذا المعنى، لا يكون محايدًا تمامًا، بل يحمل في داخله منظومة قيمية تنعكس على كل ما يُطرح.

ومن زاوية أخرى، يبرز في فكره أن هذه القيم لا تُبنى في لحظة، بل تتشكل عبر الزمن، من خلال التجربة، والتربية، والتفاعل مع الحياة، وهو ما يجعلها أكثر ثباتًا، وأكثر تأثيرًا في توجيه السلوك.

ولا ينفصل هذا الطرح عن رؤيته الأوسع للإنسان، حيث لا يُقاس الإنسان فقط بما يحققه من إنجازات، بل بما يحمله من قيم، وبما يقدمه من التزام تجاه الآخرين، وبقدرته على الحفاظ على توازنه بين النجاح المادي والعمق الإنساني.

كما يظهر في هذا السياق أن الوفاء، تحديدًا، يمنح العلاقات معناها، ويجعل من النجاح قيمة مشتركة، لا فردية، ويحوّل الإنجاز من حالة شخصية إلى تجربة إنسانية أوسع، ترتبط بالآخرين بقدر ما ترتبط بالذات.

وعليه، فإن القيم الشخصية في فكر د. عبد الله دحلان لا تُفهم بوصفها إضافة، بل كجوهر، يُشكّل الإنسان من الداخل، ويمنح أفكاره عمقها، ويجعل من سلوكه امتدادًا لما يؤمن به.

وفي هذا الإطار، لا يكون السؤال: ماذا يقول الإنسان عن القيم؟ بل: كيف يعيشها؟

لا تقف القيم عند حدود العلاقات الشخصية، ولا تنحصر في دوائر الأسرة أو الأفراد، بل تمتد لتشكّل السلوك العام، وتنعكس في الطريقة التي يتعامل بها الإنسان مع المجتمع، ومع العمل، ومع المسؤولية. وفي هذا الامتداد تحديدًا، تتضح إحدى الزوايا الدقيقة في فكر عبد الله دحلان، حيث لا يُفصل بين ما يؤمن به الإنسان في داخله، وما يمارسه في حياته العامة.

فالأخلاق، في هذا التصور، ليست منظومة نظرية تُحفظ، ولا خطابًا يُقال عند الحاجة، بل هي معيار خفي يحكم التفاصيل الصغيرة قبل القرارات الكبيرة، ويظهر في طريقة التعامل مع الآخرين، وفي احترام الأنظمة، وفي الالتزام بالواجبات، وفي الإحساس بالمسؤولية تجاه المجتمع.

وفي كثير من الطروحات، يتبدّى هذا البعد دون إعلان مباشر، حيث تُفهم الأخلاق من خلال النقد الذي يوجّه لبعض السلوكيات، أو من خلال الإشادة بنماذج معينة، أو من خلال الربط بين الخلل في بعض الظواهر وبين غياب الوعي أو ضعف الالتزام. وكأن الفكرة الأساسية هنا لا تقول إن المشكلة في الأنظمة فقط، بل في الإنسان الذي يتعامل معها.

فحين يُطرح موضوع الأسعار، أو الاستهلاك، أو العمل، لا يُنظر إليه من زاوية اقتصادية بحتة، بل من زاوية أخلاقية أيضًا، حيث يصبح السؤال عن العدل، وعن الأمانة، وعن المسؤولية، جزءًا من

فهم الظاهرة. وحين يُناقش دور المؤسسات أو الأفراد، لا يُفصل الأداء عن القيم، بل يُقاس بمدى التزامه بها.

وهنا تحديدًا، يتضح أن الأخلاق ليست عنصرًا مكمّلًا للاقتصاد أو للإدارة، بل شرطًا لسلامتهما. فاقتصاد بلا أمانة، وسوق بلا عدالة، وعمل بلا التزام، قد يحقق نتائج مؤقتة، لكنه لا يصنع استقرارًا، ولا يبني ثقة، ولا يؤسس لمستقبل يمكن الاعتماد عليه.

كما يظهر في هذا السياق إدراك عميق بأن السلوك الفردي، مهما بدا بسيطًا، يتراكم ليشكّل نمطًا عامًا، يؤثر في المجتمع كله. فالإهمال، أو الاستهتار، أو التجاوزات الصغيرة، لا تبقى في حدودها، بل تتحول مع الوقت إلى ظواهر أوسع، تؤثر في الأداء العام، وتنعكس على صورة المجتمع.

ومن هنا، لا يكون الإصلاح في هذا الفهم قائمًا فقط على القوانين أو القرارات، بل على بناء وعي أخلاقي، يعيد تعريف العلاقة بين الفرد والمجتمع، ويجعل من الالتزام قيمة ذاتية، لا مجرد استجابة للرقابة.

وفي عمق هذا الطرح، تبدو الأخلاق وكأنها الرابط غير المرئي الذي يجمع بين كل ما سبق في هذا الكتاب: فهي التي تضبط الاقتصاد، وتوجّه التنمية، وتمنح القيادة معناها، وتعيد الإنسان إلى مركز المعادلة. وبدونها، تتحول كل هذه العناصر إلى أدوات بلا روح، ونتائج بلا أثر.

وعليه، فإن الحديث عن الأخلاق في فكر د. عبد الله دحلان ليس حديثًا عن مثاليات بعيدة، بل عن ضرورة واقعية، لا يمكن لأي مجتمع أن يستقر أو يتقدم دونها.

ومن هنا، لا يكون السؤال: ما هي القيم التي نؤمن بها؟ بل: كيف تنعكس هذه القيم في سلوكنا اليومي؟

في نهاية هذا المسار، لا يعود الحديث عن البعد الإنساني في فكر عبد الله دحلان مجرد محاولة لإضافة بعد عاطفي إلى تحليل اقتصادي أو تنموي، بل يتحول إلى مفتاح لفهم هذا الفكر من أساسه. فكل ما سبق من حديث عن الاقتصاد، أو التعليم، أو القيادة يبدو وكأنه يدور في فلك الإنسان، ويستمد معناه من علاقته به.

يتشكل هذا الإنسان في هذا الفكر بوصفه كيانًا متكاملًا، لا يُختزل في دوره الإنتاجي، ولا يُقاس فقط بما يحققه من إنجازات، بل بما يحمله من قيم، وبما يبنيه من علاقات، وبما يقدمه من أثر. إنسانٌ يبدأ من أسرته، حيث تتكون ملامحه الأولى، ويتعلم معنى الانتماء، ثم يمتد إلى مجتمعه، حيث يتفاعل، ويشارك، ويسهم، ثم يتجاوز ذلك إلى فضاء أوسع، يرى فيه الآخر امتدادًا له، لا مجرد فردٍ منفصل عنه.

وفي هذا التصور، لا يكون العطاء استثناءً، بل امتدادًا طبيعيًا للنجاح، ولا تكون القيم خطابًا، بل سلوكًا يتجلى في التفاصيل

اليومية، ولا يكون الاستقرار مجرد حالة مادية، بل توازنًا داخليًا يعكس انسجام الإنسان مع نفسه ومع محيطه. ومن هنا، تتداخل الأسرة مع الاقتصاد، والعمل الخيري مع التنمية، والأخلاق مع الإدارة، لتشكّل جميعها صورة واحدة، لا يمكن فصل أجزائها دون أن تفقد معناها.

كما يظهر في هذا الفكر أن الإنسان ليس فقط محورًا للتنمية، بل هو أيضًا صانعها، وأن كثيرًا من التحديات، كما أن كثيرًا من الحلول، تعود إليه. فبقدر ما يكون واعيًا، مسؤولًا، ومتوازنًا، بقدر ما يكون المجتمع أكثر استقرارًا، والاقتصاد أكثر قوة، والتنمية أكثر استدامة.

وفي عمق هذه الرؤية، يبدو أن ما يميز هذا الفكر ليس فقط ما يقوله عن الإنسان، بل الطريقة التي يضعه بها في قلب كل شيء، دون أن يرفعه إلى مستوى المثاليات البعيدة، أو يختزله في حدود الواقع الضيق. إنه يراه كما هو، بكل تعقيداته، لكنه يؤمن بقدرته على التحسن، وعلى الإسهام، وعلى أن يكون جزءًا من الحل، لا مجرد متلقٍ له.

وهكذا، لا يكون البعد الإنساني في هذا الفكر فصلًا منفصلًا، بل خيطًا ممتدًا يربط بين جميع فصوله، ويمنحها روحها، ويعيد تعريفها من الداخل. وبدونه، تصبح الأفكار أكثر جفافًا، والتحليلات أكثر برودة، والنتائج أقل أثرًا.

وفي هذا الإطار، لا يكون السؤال:

ماذا نعرف عن الإنسان؟

بل: كيف نبني فكرًا لا يفقد الإنسان في طريقه؟

الفصل الثامن

الوجوه الإنسانية في فكر دحلان

الوجوه الإنسانية في فكر دحلان

ليست الكتابة عن الأفكار وحدها كافية لفهم صاحبها، ولا تكشف التحليلات مهما بلغت من العمق كل ملامح الإنسان الذي يقف خلفها. فثمة جانب آخر، أكثر هدوءًا وأقل صخبًا، يتشكل في المواقف، وفي الطريقة التي ينظر بها الإنسان إلى الآخرين، وفي ما يختاره أن يكتب عنه خارج دوائر الاقتصاد والتنمية.

وفي هذا الجانب تحديدًا، تتجلى صورة مختلفة في فكر عبد الله دحلان، صورة لا تنفصل عما سبق، لكنها تضيف إليه بعدًا إنسانيًا أكثر قربًا، حيث لا يعود الحديث عن المفاهيم، بل عن الأشخاص، ولا عن السياسات، بل عن التجارب، ولا عن الأرقام، بل عن القيم كما تظهر في الواقع.

ففي كتاباته عن شخصيات وطنية وثقافية متعددة، مثل مستشار خادم الحرمين الشريفين الأمير خالد الفيصل، و خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز (رحمه الله)، وغيرهم من القيادات والرموز، لا يكتفي بوصف إنجازاتهم، بل يحاول أن يقرأ ما وراء هذه التجارب؛ أن يلتقط الملامح التي صنعت هذا الحضور، وأن يربط بين الفرد ومساره، وبين القيم التي يحملها والنتائج التي حققها. وكأن الكتابة هنا لا تهدف إلى التوثيق فقط، بل إلى تقديم نماذج تُقرأ، وتُفهم، وتُستلهم.

كما يظهر في هذه الكتابات نوع من التقدير العميق للإنجاز المرتبط بالقيمة، حيث لا يكون الإعجاب موجّهًا إلى النجاح المجرد،

بل إلى ما يحمله من معنى، وما يعكسه من التزام، وما يضيفه إلى المجتمع. ومن هنا، لا تكون الشخصيات التي يكتب عنها مجرد أسماء، بل نماذج تعبّر عن فكرة، أو تجسد مسارًا، أو تمثل قيمة.

ومن زاوية أخرى، تكشف هذه الكتابات عن جانب مختلف من اهتماماته، حيث يتسع الأفق ليشمل موضوعات تتجاوز الإطار الاقتصادي المباشر، لتلامس قضايا ثقافية، واجتماعية، وإنسانية، تعكس فضولًا معرفيًا، ورغبة في فهم أوسع للحياة، لا يقتصر على تخصص محدد.

وفي هذا السياق، يبدو أن هذه "الوجوه" التي يكتب عنها، ليست منفصلة عن فكره، بل امتداد له، حيث يعكس اختياره لها، وطريقة تناوله لها، ما يؤمن به، وما يقدّره، وما يراه جديرًا بالاهتمام.

وعليه، فإن هذا الفصل لا يهدف إلى استعراض الشخصيات أو الموضوعات بقدر ما يسعى إلى قراءة ما تكشفه هذه الكتابات عن صاحبها، وكيف تتجلى القيم في اختياراته، وكيف يظهر الإنسان في طريقة نظره إلى الآخرين.

وفي هذا الإطار، لا يكون السؤال: عمّن يكتب؟ بل: ماذا تكشف هذه الكتابات عنه؟

أنماط الشخصيات والموضوعات في كتابات دحلان
ما الذي يختاره ولماذا؟

لا تبدو الشخصيات التي يكتب عنها عبد الله دحلان عشوائية، ولا تأتي موضوعاته خارج الإطار الاقتصادي بوصفها استطرادًا عابرًا، بل تكشف عند تأملها عن نمط واضح في الاختيار، يعكس ما يراه مهمًا، وما يقدّره، وما يسعى إلى تسليط الضوء عليه.

ففي جانب القيادات، يظهر اهتمامه بالشخصيات التي تقود التحول، وتصنع التغيير، كما في حديثه عن ولي العهد رئيس مجلس الوزراء الأمير محمد بن سلمان بوصفه نموذجًا للقيادة التي لا تكتفي بإدارة الواقع، بل تعمل على إعادة تشكيله. ولا يقف عند حدود الإشادة، بل يربط بين هذه النماذج وبين فكرة التحول، والإرادة، والقدرة على اتخاذ القرار.

وفي جانب آخر، يتجه إلى شخصيات فكرية وثقافية، مثل الأديب عبد الله بن إدريس والأديب عبد المقصود خوجة (رحمهما الله) وغيرهما، حيث لا يركّز على حضورهم الإعلامي بقدر ما يسلّط الضوء على أثرهم الثقافي، ودورهم في تشكيل الوعي، وكأن اهتمامه هنا لا ينصب على الشهرة، بل على القيمة.

كما يظهر في كتاباته حضور لافت للنماذج الاجتماعية والإنسانية، خاصة تلك التي تمثل تجربة، أو تحمل رسالة، أو تعكس دورًا حقيقيًا في المجتمع، كما في حديثه عن الدكتورة فاطمة

نصيف، أو نماذج من بنات الوطن، حيث تتجاوز الكتابة حدود الوصف لتتحول إلى نوع من الاحتفاء بالقيمة، وإبراز للنماذج التي تستحق أن تُرى.

ولا يقتصر اهتمامه على الأفراد، بل يمتد إلى المؤسسات والمشروعات، التي يتعامل معها وكأنها "شخصيات" لها دورها وتأثيرها، كما في تناوله لمشاريع مثل مترو الرياض، أو جامعة الأمير مقرن، أو كاوست، حيث يقرأ هذه الكيانات بوصفها تعبيرًا عن رؤية، وتجسيدًا لفكرة، وامتدادًا لمسار تنموي أوسع.

ومن زاوية أخرى، يلفت الانتباه انفتاحه على موضوعات تبدو، للوهلة الأولى، بعيدة عن الاقتصاد، مثل الموسيقى، أو الأفلام، أو بعض الظواهر الاجتماعية، إلا أنها في عمقها تكشف عن حس ثقافي، ورغبة في فهم الإنسان في أبعاده المختلفة، لا في دوره الاقتصادي فقط.

كما تظهر في كتاباته موضوعات محلية مرتبطة بالمكان، مثل منطقة الباحة، أو تبوك، أو مشاريع مرتبطة بالحرم، حيث لا تُطرح هذه القضايا بوصفها أخبارًا، بل كجزء من هوية، وتعبير عن ارتباط بالمكان، واهتمام بتفاصيله.

وعند جمع هذه الأنماط، يتضح أن ما يختاره د. عبد الله دحلان للكتابة عنه ليس مجرد موضوعات، بل مؤشرات على ما يراه مهمًا في بناء المجتمع: قيادة تصنع التغيير، فكر يصنع الوعي، إنسان يصنع الأثر، ومؤسسات تجسد الرؤية.

وفي هذا السياق، لا يكون السؤال: لماذا يكتب عن هذه الشخصيات والموضوعات؟ بل: ماذا يقول اختياره عنها؟

كيف يكتب دحلان عن الشخصيات؟
قراءة في الأسلوب والمعيار

لا تكمن أهمية الكتابة عن الشخصيات في اختيار الأسماء فقط، بل في الطريقة التي تُقرأ بها هذه الشخصيات، والزوايا التي يُسلّط الضوء عليها، والمعايير التي تُبنى عليها عملية التقييم. وفي هذا السياق، تكشف كتابات د. عبد الله دحلان عن أسلوب خاص، لا يقوم على السرد أو الإشادة المجردة، بل على قراءة أعمق تحاول أن تفهم قبل أن تحكم، وأن تفسّر قبل أن تقيّم.

فهو، في الغالب، لا يبدأ من الحدث الظاهر، بل من المسار؛ لا يتوقف عند إنجازٍ بعينه، بل يحاول أن يربطه بسلسلة من القرارات، والتجارب، والقيم التي شكّلت هذا الإنجاز. وكأن الشخصية، في نظره، ليست لحظة نجاح، بل رحلة ممتدة، لا تُفهم إلا من خلال تتبعها في سياقها الكامل.

كما يظهر في أسلوبه ميل واضح إلى ربط الشخصية بالقيمة، حيث لا يُحتفى بالنجاح لمجرد تحققه، بل لما يحمله من معنى، وما يعكسه من التزام، وما يضيفه إلى المجتمع. فحين يكتب عن قيادة، لا يركّز فقط على موقعها، بل على قدرتها على إحداث التغيير؛ وحين يتناول شخصية ثقافية، لا يقف عند حضورها، بل عند أثرها في تشكيل الوعي.

ومن زاوية أخرى، يلفت الانتباه أن مدحه حين يحدث لا يأتي في صيغة مبالغة، ولا في إطار انبهار، بل في سياق متوازن، يترك مساحة

للعقل بقدر ما يترك للقارئ. فهو لا يقدّم الشخصية بوصفها نموذجًا كاملًا، بل بوصفها تجربة تستحق التأمل، بما فيها من نجاحات، وربما بما تحمله من دلالات.

وفي المقابل، حين يقترب من النقد، لا يتجه إلى الشخص بقدر ما يتجه إلى الفعل أو الظاهرة، وهو ما يعكس نزعة موضوعية، تفصل بين التقييم الشخصي والحكم القيمي. فالنقد، في هذا السياق، لا يُستخدم للإدانة، بل للفهم، ولا يُطرح بوصفه موقفًا حادًا، بل كدعوة لإعادة النظر.

كما يتسم أسلوبه بالانتقائية الواعية، حيث لا يكتب عن كل شخصية، بل عن تلك التي يرى فيها دلالة، أو قيمة، أو تجربة تستحق أن تُقرأ. وهذه الانتقائية، في حد ذاتها، تكشف عن معايير ضمنية تحكم اختياراته، وتعبّر عن رؤيته لما هو مهم في بناء المجتمع.

ولا يغيب عن هذا الأسلوب بعد إنساني واضح، حيث تظهر الشخصيات حتى الكبيرة منها في صورة أقرب إلى الواقع، لا إلى المثال، بما يمنح الكتابة صدقها، ويجعل القارئ أكثر قدرة على التفاعل معها، وفهمها، وربما الاقتداء ببعض جوانبها.

وعليه، فإن الكتابة عن الشخصيات في فكر د. عبد الله دحلان ليست غاية في ذاتها، بل وسيلة لفهم أعمق للإنسان، ولمسار النجاح، وللعلاقة بين القيم والنتائج. فهي كتابة تقرأ ما وراء الظاهر، وتبحث عن المعنى في التجربة، وتحاول أن تقدّم للقارئ ما يتجاوز الاسم... إلى الفكرة التي يقف خلفه.

وفي هذا الإطار، لا يكون السؤال: كيف يصف الشخصية؟ بل: كيف يقرأها؟

الموضوعات خارج الإطار الاقتصادي حين يتسع الأفق لفهم الإنسان

لا يقتصر حضور د. عبد الله دحلان في كتاباته على الاقتصاد أو التنمية أو القضايا المؤسسية، بل يمتد بهدوء لافت إلى مساحات تبدو، في ظاهرها، بعيدة عن تخصصه، لكنها في عمقها تكشف عن فهم أوسع للإنسان والحياة. وفي هذا الامتداد، تتجلى واحدة من السمات اللافتة في فكره: القدرة على الخروج من الإطار الضيق دون أن يفقد بوصلته.

فحين يتناول موضوعات مثل الموسيقى، أو يتوقف عند عمل فني كفيلم حياة الماعز، أو يلامس قضايا اجتماعية ذات طابع يومي مثل بعض الظواهر المرتبطة بالعلاقات أو المناسبات، لا يبدو ذلك كاستطراد عابر، بل كجزء من اهتمام حقيقي بفهم الإنسان في سياقه الكامل، لا في دوره الاقتصادي فقط.

هذه الموضوعات، رغم تنوعها، تكشف عن حس ثقافي يتجاوز التحليل المباشر، ويتجه نحو قراءة ما يشكّل الوعي الجمعي، وما يؤثر في الذوق العام، وما يعكس تحولات المجتمع. وكأن الكتابة هنا تحاول أن تقول إن الاقتصاد لا يعيش في فراغ، بل داخل بيئة ثقافية واجتماعية تشكّله بقدر ما يتأثر بها.

كما يظهر في هذه المعالجات نوع من التوازن، حيث لا يُطرح الموضوع من زاوية واحدة، بل يُنظر إليه في سياقه، بما يحمله من جوانب إيجابية، وما قد يثيره من تساؤلات. فلا يكون الحكم حادًا،

ولا القبول مطلقًا، بل أقرب إلى محاولة للفهم، وفتح باب للنقاش، أكثر من إصدار موقف نهائي.

ومن زاوية أخرى، يلفت الانتباه أن هذه الموضوعات تكشف عن جرأة في الطرح، حيث لا يتردد في الاقتراب من قضايا قد يختلف حولها الناس، أو تحمل حساسية اجتماعية، لكنه يفعل ذلك بأسلوب متزن، يراعي السياق، ويحافظ على نبرة عقلانية، لا تنجرف نحو الانفعال.

كما تعكس هذه الكتابات وعيًا بأن المجتمع لا يُبنى فقط بالمشاريع والقرارات، بل أيضًا بما يتشكل في داخله من ثقافة، وما يسود فيه من سلوكيات، وما يتداول بين أفراده من أفكار. ومن هنا، يصبح الاهتمام بهذه التفاصيل جزءًا من فهم أشمل للتنمية.

وفي هذا الإطار، لا يبدو أن هذه الموضوعات تقع خارج فكر دحلان، بل داخله، حيث تكمل صورته، وتكشف عن بعد إنساني وثقافي يوازي بعده الاقتصادي، ويمنح كتاباته اتساعًا يجعلها أكثر اتصالًا بالحياة.

وعليه، فإن الكتابة خارج الإطار الاقتصادي في فكر د. عبد الله دحلان لا تمثل خروجًا عن التخصص، بل امتدادًا له، حيث يتحول الاقتصاد إلى جزء من صورة أكبر، يكون الإنسان في مركزها، بكل ما يحمله من ثقافة، وذوق، وتفاعل مع العالم من حوله.

وفي هذا السياق، لا يكون السؤال: لماذا يكتب خارج الاقتصاد؟ بل: كيف يكتمل الاقتصاد بدون هذه المساحات؟

مؤلفات دحلان
حين يتخذ الفكر شكلًا أكثر تماسكًا

على الرغم من أن الحضور الأبرز لفكر عبد الله دحلان يتجلى في مقالاته، إلا أن انتقاله إلى الكتابة المؤلَّفة يمثّل خطوة مختلفة، تكشف عن رغبته في تقديم رؤاه في صورة أكثر تماسكًا، وأبعد مدى من حدود المقال.

ويأتي في مقدمة هذه المؤلفات كتاب *"طموح وطن"* ، الذي يتناول رؤية المملكة العربية السعودية 2030 قراءة وصفية تحليلية، حيث لا يكتفي بعرض ملامح الرؤية، بل يسعى إلى تفكيكها، وقراءتها من زوايا متعددة، تربط بين الطموح والإمكان، وبين التخطيط والتنفيذ. وهذا العمل، بحجمه ومضمونه، يعكس اهتمامًا واضحًا بتحليل التحولات الكبرى، ومحاولة فهمها في سياق أوسع.

كما تمتد مؤلفاته إلى مجالات متعددة تعكس تنوع اهتماماته، ففي كتاب "القيادة.. النظرية والتطبيق" يظهر انشغاله بمفهوم القيادة، ليس فقط من زاويته النظرية، بل من خلال ربطه بالتجربة، وهو ما يتسق مع حضوره في مقالاته، حيث تتكرر الإشارة إلى القيادة بوصفها عنصرًا حاسمًا في التغيير.

وفي الجانب الاقتصادي، تتجلى رؤيته في كتب مثل "المنشآت الصغيرة ودورها في معالجة الفقر والبطالة"، و"حوار اقتصادي"،

و"التكتلات الاقتصادية"، حيث يظهر اهتمامه بقضايا التنمية، ودور الاقتصاد في معالجة التحديات الاجتماعية، وهي موضوعات لا تنفصل عن خطه الفكري العام، بل تشكّل أحد أعمدته الأساسية.

كما يعكس كتاب "الطريق إلى النجاح" بعدًا مختلفًا، أقرب إلى التجربة الإنسانية، حيث يقترب من مفاهيم الإنجاز والتطوير الذاتي، بينما يقدّم كتاب الاستدامة المالية للجامعات قراءة متخصصة في واحدة من القضايا التي تجمع بين التعليم والاقتصاد، وهو مجال يتقاطع مع اهتماماته العملية والفكرية.

وعند النظر إلى هذه المؤلفات مجتمعة، يتضح أنها لا تمثل أعمالًا متفرقة، بل حلقات ضمن سياق واحد، يربط بين الاقتصاد، والتعليم، والقيادة، والتنمية، ويعيد طرحها في إطار أكثر شمولًا وترابطًا. فهي، في جوهرها، امتداد لما يكتبه في مقالاته، لكنها تمنحه مساحة أوسع للتأصيل، والتفصيل، وبناء الرؤية بشكل أكثر استقرارًا.

كما تكشف هذه الكتب عن نزعة واضحة نحو الجمع بين النظرية والتطبيق، حيث لا يُطرح المفهوم بمعزل عن الواقع، ولا تُقدَّم الفكرة في صورتها المجردة، بل في ارتباطها بما يمكن أن تحققه، وما يمكن أن تضيفه.

وعليه، فإن مؤلفات د. عبد الله دحلان تمثّل بعدًا مكملًا لفكره، لا بديلاً عنه، حيث يظهر فيها في صورة أكثر تنظيمًا، وأكثر قدرة على بناء الفكرة عبر سياق ممتد، يجعل من الكتاب مساحة للتأمل، ومن الفكرة مشروعًا قابلاً للفهم والتطبيق.

وفي هذا الإطار، لا يكون السؤال: كم كتب؟ بل: كيف تتحول الفكرة لديه من مقال... إلى مشروع مكتمل المعالم؟

الإنسان خلف الكاتب
ما بين الفكرة والصمت

ليست كل ملامح الإنسان تُقال في كتاباته، ولا تكشف النصوص مهما بلغت من الوضوح كل ما يختبئ خلفها. فثمة مساحة صامتة، لا تُكتب، لكنها تُفهم، وتظهر في طريقة الاختيار، وفي نبرة الحديث، وفي ما يُقال وما يُترك دون قول.

وفي قراءة فكر عبد الله دحلان، يبدو أن ما يقدّمه من أفكار لا ينفصل عن هذا البعد الإنساني الهادئ، الذي لا يفرض نفسه، لكنه حاضر في الخلفية، يمنح النصوص توازنها، ويخفف من حدّة الطرح، ويجعل من الفكر أقرب إلى الإنسان منه إلى التجريد.

فهو لا يكتب من برجٍ نظري، ولا من مسافة بعيدة عن الواقع، بل من داخل تجربة، ومن احتكاك مباشر بالحياة، وهو ما يجعل نبرته حتى في القضايا الكبيرة أقرب إلى الاعتدال، وإلى محاولة الفهم، أكثر من الميل إلى الحسم القاطع.

كما يظهر في كتاباته نوع من الاقتصاد في البوح، حيث لا يميل إلى الكشف الكامل، ولا إلى الانفعال، بل يترك مساحات مفتوحة للقارئ، يملؤها بما يفهمه، وكأن النص لا يقدّم الإجابة بقدر ما يدعو إلى التفكير.

ومن زاوية أخرى، يمكن قراءة اختياراته للموضوعات، وللشخصيات، بوصفها انعكاسًا لذوق إنساني معيّن، يقدّر العمل

الجاد، ويحترم التجربة، ويبحث عن المعنى خلف الظاهر. فليس كل ما يُكتب عنه مهمًا، بل ما يراه هو جديرًا بالاهتمام.

ولا يغيب عن هذا الحضور نوع من التوازن بين الصرامة والمرونة، حيث يظهر في بعض الطروحات موقف واضح، لكنه لا يتحول إلى انغلاق، وفي بعض القضايا نقد صريح، لكنه لا ينزلق إلى القسوة. وكأن ما يحكم هذا الأسلوب هو رغبة في الإصلاح، لا في الإدانة، وفي البناء، لا في الهدم.

كما يمكن ملاحظة حضور القيم بشكل غير مباشر، حيث لا تُطرح بوصفها شعارات، بل تتسرّب عبر السياق، في طريقة تناول القضايا، وفي طبيعة الأحكام، وفي نوعية ما يُحتفى به أو يُنتقد. وهذا ما يجعل النص يحمل بعدًا أخلاقيًا دون أن يعلنه صراحة.

وفي عمق هذا كله، يبدو أن الإنسان خلف الكاتب لا يسعى إلى الظهور بقدر ما يسعى إلى التأثير، ولا إلى فرض رأيه بقدر ما يحاول أن يفتح أفقًا للتفكير، وهو ما يمنح كتاباته طابعًا هادئًا، لكنه ممتد.

وعليه، فإن فهم هذا الفكر لا يكتمل بقراءة ما كُتب فقط، بل بمحاولة قراءة ما بين السطور، حيث يظهر الإنسان في اختياراته، وفي نبرته، وفي صمته بقدر ما يظهر في كلماته.

وفي هذا الإطار، لا يكون السؤال: ماذا كتب؟ بل: ماذا يكشف ما لم يكتبه؟

أثر الحب على النجاح والحياة

في هذه التجربة، لا يبدو الحب مجرد عاطفة عابرة تمر بالإنسان في مرحلة من العمر ثم تنطفئ، بل يظهر بوصفه قوة بنّاءة، قادرة على أن تمنح الحياة معناها، وأن تعيد تشكيلها من الداخل. فمن يتأمل ما يطرحه عبد الله دحلان في كتابه "حبٌّ في خمسين عاماً"، يدرك أن بعض ما نظنه مستحيلاً في الحياة قد يتحقق ببساطة حين يقوم على المودة، والألفة، والإخلاص، والإيمان العميق بقيمة الحب.

فالحب هنا لا يُقدَّم باعتباره انفعالاً مؤقتاً، ولا لحظة وجدانية مرتبطة بسنٍ مبكرة، بل كطاقة مستمرة، إذا صانها الطرفان بالاحترام والوفاء، تحولت إلى وقود يدفع الحياة إلى الأمام. وربما كانت أجمل قصص الحب ليست تلك التي تبدأ بقوة، بل تلك التي تحتفظ بقوتها مع مرور الزمن، وتظل نابضة رغم تبدل السنوات وتعاقب الظروف.

ومن خلال هذه الرؤية، تتبدل كثير من المفاهيم. فليس النجاح المهني وحده من يصنع السعادة، ولا المال، ولا المكانة الاجتماعية، مهما اجتمعت. كل ذلك قد يمنح الإنسان مظاهر الاكتمال، لكنه لا يمنحه جوهره إذا غاب الاستقرار العاطفي، وافتقد البيت تلك الروح التي تجعل الإنجاز أكثر دفئاً، والتعب أكثر احتمالاً، والطموح أكثر اتزاناً.

ولعل من الوفاء للحق أن يُقال إن وراء كثير من النجاحات شريك حياة آمن بالفكرة قبل اكتمالها، وساند الطريق قبل أن تتضح نهاياته، وتهيأت على يديه بيئة مستقرة تسمح للعطاء أن يزدهر. وفي تجربة د. عبد الله دحلان، يبرز اسم زوجته سحر محمد موصلي بوصفها رفيقة الدرب، وشريكة العمر، والحضور الهادئ الذي أسهم في صناعة المناخ النفسي والإنساني المناسب للإبداع والإنجاز.

فكثير من الرجال تُقرأ أسماؤهم في الواجهة، بينما تبقى خلف الستار أرواح كبيرة شاركت في بناء المسيرة بصبرها، وحكمتها، واحتوائها، وقدرتها على حفظ توازن البيت والأسرة. وهذا النوع من الشراكة لا يُقاس بما يُقال عنه، بل بما يتركه من أثر في استقرار الحياة، وطمأنينة القلب، واستمرار العطاء.

ولعل أكثر ما يلفت في هذه التجربة أنها تكشف أن العلاقات الناجحة لا تقوم على غياب المشكلات، بل على القدرة على تجاوزها. فالحياة بطبيعتها لا تسير على وتيرة واحدة؛ فيها الصعود والهبوط، واليسر والعسر، والوضوح والالتباس. ومع ذلك، فإن العلاقة التي تتأسس على حب صادق، وعلى إيمان متبادل، تملك من القوة ما يجعلها أكثر قدرة على الثبات أمام التقلبات.

ومن هنا، لا يصبح استمرار الزواج خمسين عاماً مجرد رقم زمني، بل إنجازاً إنسانياً نادراً. إنه ثمرة صبر طويل، وتفاهم متجدد، وحرص دائم على حماية المعنى الأول الذي بدأت منه الحكاية.

فالبدايات الجميلة قد يصنعها الإعجاب، لكن الاستمرار لا يصنعه إلا الوعي، والنضج، والرغبة الصادقة في البقاء معاً.

وفي قلب هذه التجربة، تبدأ القصة من لحظة مبكرة، حين التقت مشاعر شاب يافع بفتاة صغيرة في السن، دون أن يدركا أن تلك اللحظة العابرة ستكبر معهما، وترافق سنوات الدراسة والعمل، وتتحول من شعور أول إلى حياة كاملة. ومع مرور الزمن، لم يهت ذلك الشعور، بل نضج، وازداد رسوخاً، حتى أصبح جزءاً من هوية الأسرة ومسارها.

وهنا لا نتحدث عن قصة شخصية فحسب، بل عن نموذج يثبت أن الحب ليس نقيض العقل، بل شريك النجاح. وأن المودة ليست ترفاً اجتماعياً، بل أحد أهم أسباب التوازن النفسي والاستقرار الأسري، ومن ثم النجاح في العمل والحياة العامة. فالإنسان المطمئن في بيته، المؤمن بمن يشاركه الطريق، أكثر قدرة على الإنجاز، وأكثر صفاء في اتخاذ القرار، وأكثر ثباتاً أمام الأزمات.

كما أن ما تضيفه هذه العلاقة إلى فهم شخصية دحلان لا يقل أهمية عما قدمته كتاباته أو مشاريعه. إذ يظهر أثر هذا الاستقرار في توازنه، وفي حضوره الاجتماعي، وفي قدرته على مواصلة العطاء، وفي شبكة العلاقات الإنسانية التي نسجها عبر السنين. وكأن الحب هنا لم يكن تفصيلاً جانبياً، بل جزءاً أصيلاً من معادلة النجاح.

ومن زاوية أعمق، تحمل هذه التجربة رسالة بالغة الوضوح: أن البيوت لا تُبنى بالمصادفة، وأن السعادة لا تُشترى، وأن العمر المشترك لا يحفظه الزمن وحده، بل تحفظه الرحمة، وتغذيه الكلمة الطيبة، وتصونه المودة حين تضعف الأشياء الأخرى.

وفي نهاية المطاف، لا يكون ما يلفت في هذه القصة أنها بدأت بحب، بل أنها استمرت به، وأنها استطاعت أن تجعل من هذا الحب مظلة للحياة كلها. وهنا يتجلى الفرق بين شعور يزور القلب مؤقتاً، وحقيقة تسكنه حتى آخر الطريق.

وفي هذا الإطار، لا يكون السؤال: كيف بدأت الحكاية؟ بل: كيف ظل الحب فيها حيّاً... خمسين عاماً؟

محاولة لفهم هذا الفكر

بعد هذا المسار الطويل، الذي انتقلنا فيه من التكوين إلى المنهج، ومن التعليم إلى الاقتصاد، ومن القيادة إلى الإنسان، لا يبدو أننا أمام أفكار متفرقة بقدر ما نقف أمام بناء متكامل، تتداخل فيه العناصر، وتتقاطع فيه المسارات، ليشكّل في مجموعه صورة واحدة، يصعب فصل أجزائها دون أن تفقد معناها.

ففي قراءة فكر عبد الله دحلان، لا يظهر الاقتصاد بمعزل عن الإنسان، ولا التعليم بعيدًا عن التنمية، ولا القيادة منفصلة عن القيم، بل تتكامل هذه العناصر في إطار واحد، يجعل من الفكر مشروعًا، لا مجرد رأي، ومن الطرح مسارًا، لا تعليقًا على واقع.

ولعل ما يميز هذا الفكر، أنه لا يبدأ من التجريد، بل من الواقع، لكنه لا يتوقف عنده، بل يحاول أن يعيد تشكيله، وأن يدفع به نحو صورة أكثر توازنًا، وأكثر قدرة على الاستمرار. فهو فكر ينشغل بما هو كائن، لكنه لا يفقد ما ينبغي أن يكون.

كما يتضح أن هذا الفكر لا يعتمد على التنظير وحده، بل يستند إلى تجربة، وإلى احتكاك مباشر بالحياة، وهو ما يمنحه طابعًا عمليًا، يجعله أقرب إلى التطبيق منه إلى الافتراض. فالأفكار هنا لا تُطرح بوصفها احتمالات، بل بوصفها إمكانيات قابلة للتحقق.

ومن زاوية أخرى، يتجلّى في هذا البناء حضور واضح للإنسان، لا بوصفه عنصرًا ضمن المعادلة، بل مركزها. فكل ما سبق من تعليم، واقتصاد، وتنمية، وقيادة يعود في نهايته إلى الإنسان، إلى وعيه، وسلوكه، وقدرته على أن يكون جزءًا من الحل، لا مجرد متلقٍ له.

وهنا تحديدًا، تكتمل الصورة، حيث لا يعود النجاح في هذا الفكر محصورًا في الإنجاز الخارجي، بل يمتد ليشمل التوازن الداخلي، والاستقرار، والقدرة على الحفاظ على المعنى في خضم التغيرات. وهو ما يمنح هذا الطرح بعدًا إنسانيًا، يجعله أكثر اتصالًا بالحياة، وأبعد عن الجفاف النظري.

كما يمكن القول إن هذا الفكر، في مجمله، يقوم على مجموعة من الثوابت غير المعلنة: الإيمان بالعلم، والثقة في الإنسان، والرهان على التعليم، والاقتناع بأن التنمية لا تُفرض، بل تُبنى، وأن القيادة لا تُمارس، بل تُصنع عبر الرؤية والعمل.

حين نتأمل هذا الإنتاج الفكري، لا نقف فقط أمام كاتبٍ يعبّر عن رأيه، بل أمام عقلٍ ظل يكتب، ويحلل، ويتابع، لأكثر من خمسة وعشرين عامًا، قدّم خلالها ما يزيد على ألفي مقالة، توزعت على منابر صحفية مختلفة، وتناولت قضايا الاقتصاد والمجتمع من زوايا متعددة. هذا الامتداد الزمني لا يعكس فقط استمرارية في الكتابة، بل استمرارية في التفكير، وفي الاشتباك مع الواقع، وفي محاولة فهمه وإعادة قراءته.

كما أن انتقال هذا الفكر من المقال إلى الكتاب، عبر أكثر من خمسين مؤلفًا، يكشف عن رغبة واضحة في تثبيت الفكرة، وتحويلها من لحظة صحفية إلى رؤية قابلة للامتداد. فالمقال يتفاعل مع الحدث، أما الكتاب فيحاول أن يتجاوزه، وأن يقدّم له إطارًا أوسع للفهم.

ومن خلال هذا المسار، يتضح أن ما يميّز هذا الفكر ليس كثافته فقط، بل اتجاهه، حيث لا ينفصل الاقتصاد عن الإنسان، ولا

تُطرح التنمية بمعزل عن القيم، ولا تُفهم القيادة بعيدًا عن المسؤولية. وكأن الخيط الذي يربط كل هذه العناصر، هو محاولة مستمرة للإجابة عن سؤال واحد: كيف يمكن أن تصبح الحياة أكثر توازنًا؟

ولعل ما يمنح هذه التجربة خصوصيتها، أنها لا تكتفي بالتحليل، بل تلامس الواقع، وتقترب من تفاصيله، وتحاول أن تقدّم له ما يتجاوز الوصف إلى الفهم، وما يتجاوز الفهم إلى التأثير. وهذا ما يجعل هذا الفكر رغم امتداده محافظًا على نبرة هادئة، لكنها حاضرة.

وفي نهاية هذا المسار، لا تبدو الخلاصة فكرة واحدة، بل إحساس عام يتشكّل لدى القارئ: أن ما يصنع الفرق ليس كثرة ما نعرفه، بل كيف نفهمه، ولا حجم ما نكتبه، بل أثر ما نتركه.

وهنا، لا تكون هذه الخاتمة نهاية، بقدر ما تكون بداية لسؤال آخر، سؤال لا يخص هذا الكتاب وحده، بل يتجاوز إلى القارئ نفسه:

كيف يمكن أن يتحول الفكر أيّ فكرمن كلمات تُقرأ... إلى حياة تُعاش؟

وربما هنا، تحديدًا، تبدأ الرحلة من جديد.

المؤلف في سطور

جمال بن حسين بنون

صحافي سعودي

- يمارس العمل الصحفي كمحترف، المرئي والمقروء والمسموع من 40 عاما
- رئيس تحرير ومقدم برنامج مكس بزنس على إذاعة مكس FMمنذ 9 سنوات
- رئيس المجلس الاقتصادي الأعلى في الاتحاد الدولي للصحافة والاعلام
- نائب رئيس المنتدى الدولي للصحافة والاعلام – رئيس اللجنة الاقتصادية
- مدير تنفيذي لمركز SMCاستشارات ودراسات إعلامية
- اعد برامج اقتصادية تلفزيونية واذاعية، وحصل أحد برامجه التي كانت تبث على قناة العربية على جائزة أفضل برنامج اقتصادي
- حصل على المركز الأول مكرر في منتدى جدة الاقتصادي
- عمل في عدة صحف سعودية وعربية – الندوة - عكاظ – الاقتصادية – الشرق الأوسط – قناة العربية في دبي القسم الاقتصادي

- رئيس تحرير برنامج الجامعة وهو اول برنامج يصور مع مسؤولين وشخصيات مهمة ومواجهة مع الطلاب وتقييم إجابات المسؤول وهو برنامج تفاعلي عرض على قناة OSN وقنوات أخرى -صور مع 32 مسؤول ووزير
- عضو مؤسس لهيئة الصحفيين السعوديين
- عضو الجمعية السعودية لكتاب الراي
- عضوية في اتحادات صحافية عالمية
- حضر العديد من المؤتمرات الاقتصادية وغطى العديد من الاحداث، منها التغطيات الحربية على الحدود ما بين الهند وباكستان – وحرب تحرير الكويت
- شارك كمحكم في العديد من المسابقات والجوائز الإعلامية
- يقدم دورات ومحاضرات في مهارات الصحافة الاقتصادية
- كتب في عدة صحف عربية – الرؤية الإماراتية – الاهرام والوفد المصرية – مجلة التعاون الصناعي الخليجي
- كاتب راي في صحيفة الحياة لأكثر من 14 عاما
- يكتب في صحيفة مال منذ 7 سنوات
- أطلق مبادرة في عام 2009 "خلوها تعدي" لتمكين المرأة لممارسة حقوقها
- تم اعتماد كتاب الحقيقة خلف الأرقام الجزء الأول - كمنهج تدريبي تعليمي للصحافيين الاقتصاديين من قبل الاتحاد الدولي للصحافة العربية والاتحاد الدولي للصحافة والاعلام

صدرله:

1- مزعج جدًا.
2- اين يعمل السعوديون.
3- الجمس الأسود.
4- المعركة الشرسة رحلة السعودية في مكافحة الفساد.
5- شاي بالحليب.
6- مفاتيح الثروة.
7- أطفال يصنعون الثروة.
8- الحقيقة خلف الأرقام خارطة الطريق للصحفي الاقتصادي.
9- الحقيقة خلف الأرقام الجزء الثاني بناء الصحفي الاقتصادي في عصر البيانات.
10- اليكترا مدينة الصمت البشري. قصة خيالية
11- رحلة داخل فكر عبد الله دحلان من الاقتصاد الى الانسان

للتواصل على الإيميل
jamalbanoon@gmail.com

هذه صفحات كُتبت تقديرًا لتجربة فكرية وإنسانية جديرة بالتأمل، حاولت فيها قراءة مسيرة جمعت بين الفكر والعمل، والنجاح والقيم، والعقل والقلب. فإن أصبت فمن الله، وإن أخطأت فمن نفسي، والله ولي التوفيق.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين

شارك مركز SMC للاستشارات والدراسات الإعلامية في جمع مقالات د. عبد الله دحلان وتحليلها ورصد اهم المفاتيح في مقالاته وفكره. لهم كل الشكر

المحتويات

مقدمة.....5

تقديم

بين المطرقة والسندان.....9

الفصل الاول

أثر النشأة والتعليم والمجتمع في تكوين فكر د. عبد الله دحلان.....19

الفصل الثاني

التفكير من داخل الوطن الدولة بوصفها نقطة الانطلاق 25

التفكير التنموي.....28

المستقبل بوصفه مشروعًا 28

الاقتصاد كأداة للتغيير.....31

من الأرقام إلى الأثر.....31

الإنسان في قلب المعادلة:.....34

التنمية التي تبدأ من الداخل.....34

كيف يقرأ عبدالله دحلان دور الشباب 37

في صناعة المستقبل؟ 37

عندما يصبح المستقبل نقطة البداية 41

الفصل الثالث

القيم كإطار حاكم للتفكير:..... 47
حين تُوجِّه المبادئ مسار التنمية..... 47
من الواقعية إلى الحل..... 49
عقل لا يكتفي بالتشخيص..... 49
التكرار يكشف المنهج: حين تعود الفكرة لتؤكد نفسها..... 51
ملامح العقل: كيف يمكن توصيف فكر د. عبد الله دحلان؟..... 53
كيف يفكر دحلان؟..... 54

الفصل الرابع

التعليم بوصفه مشروعًا..... 57
التعليم كاستثمار لا كخدمة..... 59
فجوة التعليم وسوق العمل..... 61
دور القطاع الخاص في التعليم..... 63
تمويل التعليم: حلول خارج الصندوق..... 65
المعلم: حجر الأساس في بناء المنظومة..... 67
التعليم والهوية: المعرفة التي لا تنفصل عن الجذور..... 68
كيف يرى دحلان التعليم؟..... 72

الفصل الخامس

الاقتصاد والمجتمع: حين يلامس الفكر حياة الناس..... 75
القضايا اليومية: الأسعار والديون والمعيشة..... 77

رجال الأعمال بين الربح والمسؤولية.....79
المسؤولية الاجتماعية الدولة والعدالة الاقتصادية.....83
واجب لا خيار.....81
بين حرية السوق وحماية المجتمع.....83
الاقتصاد والقيم حين يتجاوز المال وظيفته.....85
الاقتصاد كما يراه دحلان.....90

الفصل السادس

القيادة والرؤية حين تتحول الفكرة إلى مسار.....93
القيادة كصانع للتغيير من إدارة الو اقع إلى إعادة تشكيله.....96
الرؤية من الفكرة إلى التنفيذ.....98
العلاقة بين القيادة والشعب من التوجيه إلى الشراكة.....100
القرار.. بين الحسم والمسؤولية.....103
القيادة والتنمية حين تصبح الرؤية مسارًا مستدامًا.....105
الإدارة بالحب: حين تصبح الإنسانية أسلوب قيادة 109

الفصل السابع

البعد الإنساني حين يتجاوز الفكر حدود الاقتصاد.....115
الإنسان قبل الاقتصاد حين تتقدّم الغاية على الوسيلة.....118
العمل الخيري والعطاء من المبادرة إلى المنظومة.....120
الأسرة والاستقرار الاجتماعي الجذور التي يقوم عليها المجتمع 122
الوفاء والقيم الشخصية حين تتحول القناعة إلى سلوك 128

الفصل الثامن

الوجوه الإنسانية في فكر دحلان.....137
أنماط الشخصيات والموضوعات في كتابات دحلان.....139
كيف يكتب دحلان عن الشخصيات؟.....141
الموضوعات خارج الإطار الاقتصادي.....143
مؤلفات دحلان حين يتخذ الفكر شكلًا أكثر تماسكًا.....145
الإنسان خلف الكاتب ما بين الفكرة والصمت.....148
أثر الحب على النجاح والحياة.....150
محاولة لفهم هذا الفكر 154
المؤلف في سطور.....157